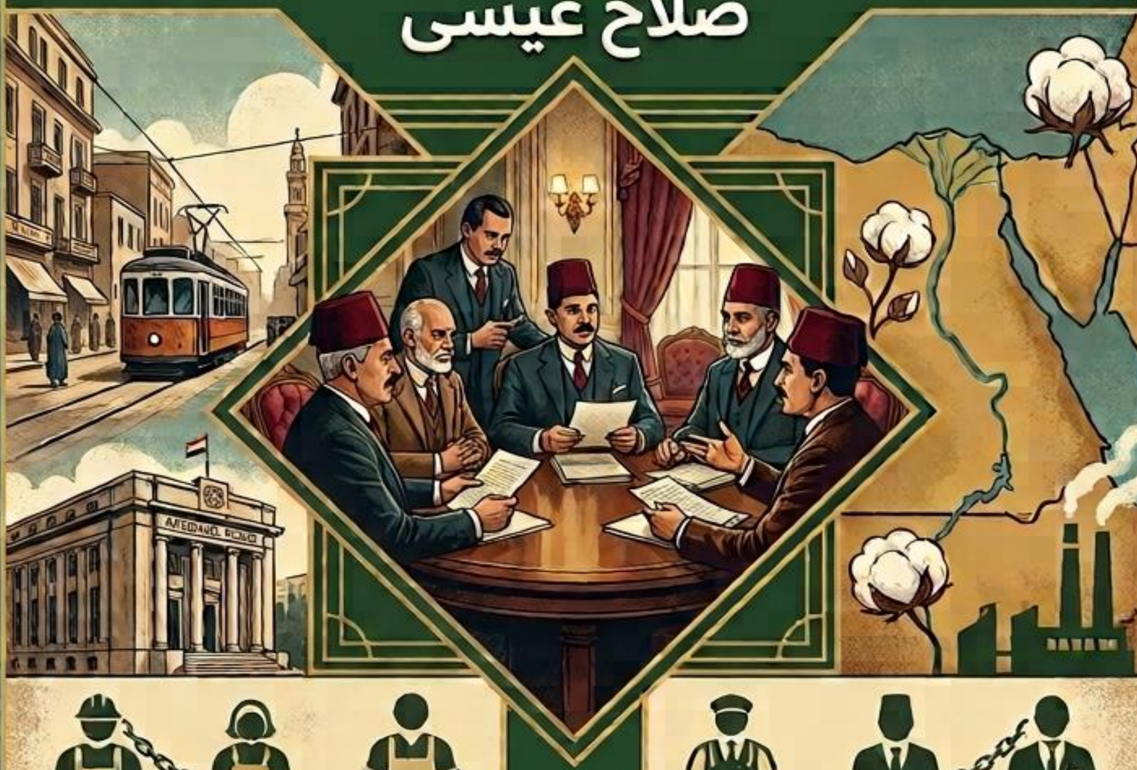
صلاح عيسى

البَرْجوازيَّة المصِرية وَإسْلوب المُفاوضة

البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة

صلاح عيسى



جميع حقوق النشر والتوزيع الالكتروني
لهذا المصنف محفوظة لـ سنجر، يحظر
نقل أو إعادة بيع أي جزء من هذا
المصنف و بثه إلكترونياً عبر الإنترنت أو
للمكتبات الإلكترونية أو الأقراص المدمجة أو اى
وسيلة أخرى (دون الحصول على إذن سنجر).
حقوق الطبع الورقي محفوظة
للمؤلف أو ناشره طبقاً للتعاقدات السارية.

البرجوازية المصرية
واسلوب المفاوضة

صلاح عيسي

فهرس

دفاتر التاريخ التاريخ العربي.. لماذا؟

بعد أكثر من قرن ونصف قرن من ميلاد المنوَّرين العرب، تكفي نظرة عابرة؛ لكي ندرك الكارثة التي تحيق بنا، فالمدُّ المعادي للإمبريالية يتقلص ليصبح تحالفاً معها وغزلاً فيها، وتبعية لسوقها، بل وذوقها ونمط حياتها.. والدعوة القومية- وهي بالضرورة علمانية – تنحسر، لا لترتفع أعلام تكريس التجزئة فحسب بل وأعلام التفتت "الثيوقراطي" أيضاً، بينما أصبحت عقلانيتنا في محنة، كالن لابد منها، لكي تقدم تفسيراً لمَنّ يبحثون عن علة لذلك التفاوت الشاسع بين غني الأغنياء وفقر الفقراء.

ولا حد للتفاصيل التي تزحم هذا المنحنى الهابط: فالدعوة إلى إعادة المرأة لتبقى رهينة المحبسين: البيت والرجل قد استعادت فتوتها، وتقديس الرجال والمؤسسات أصبح عرفًا له قوة العقيدة، وبين المواطن العربي والاجتهاد في شئون وطنه أو دينه أو جماعته أو النظام الذي يحكمه، خنادق ومحارق ازدحمت بأدوات القهر، وبرطانة تلحق كل حق من حقوق المواطنة بقيود تسلبه.

ولأن تلك كانت بعض مهام البرجوازية العربية، فإن الحكم بعدم أهليتها للقيام بها ليس تجنيا ولا تعسفًا، فقد أخذت فرصتها كاملة، ومارستها منفردة، ولم نكتشف نحن – إلاَّ متأخرا جدا – أن الفرصة التي أخذتها أوسع من قدرتها؛ لأنها كانت منذ البداية أعجز من أن تحقق شيئًا، ولِدت مصابة بعيب خلقي (بكسر الخاء)، قعد بها على حجر الإمبريالية ترضع لبنها حتى شاب شعرها، وملأت التجاعيد صفحة وجهها.

وحين اختارت "الدفاتر العربية" أن تسعى في الطريق إلى "عصر تنوير عربي جديد" لم تفعل ذلك سعيا لعلاج البرجوازية العربية من مرض تراه غير طارئ، لكنها فعلت ذلك إيمانًا بأن كل مهام البرجوازية قد انتقلت إلى نقيضها الاجتماعي، ينجزها بمنهجه ورؤاه التي تأمل "الدفاتر العربية" أن تحسن التعبير عنها.

و"الدفاتر العربية" مجموعة من سلاسل الكتب تسعى لطرح كل الظواهر العربية في الثقافة والفن والتاريخ والاقتصاد والسياسة للحوار العلمي الخصب والبناء والديمقراطي، بما يتيح لنا أن نفهم واقعنا في شموله، بعيداً عن السطحية التي لا تؤصل الواقع بالنفاذ إلى جذوره، وبعيدا عن الجزئية التي لا تربط بين كل الظواهر في آنيتها كما تربط بينها في منشئها، وبعيدا عن "التعصب" الذي يقدس ما لا يقدس.

ونحن نبدأ بدفاتر التاريخ العربي؛ لأن أمة لم تعانِ من النقص في فهم وحدة وتواصل تاريخها، كالأمة العربية، ولأننا نؤمن بأن التاريخ هو علم فهم الحاضر، والسيطرة على المستقبل.

الفصل الأول

في المسألة البرجوازية العربية

لا خلاف في حاجتنا الماسة للعودة إلى الينـابيع، فحتـى أولئك الذين يشفقون أن ينتهي ذلك بـأن نعطـي ظهورنـا للحاضر غرقًا في رمـال الماضـي المتحركـة، يـدركون – برغم الإشفاق – أن مفاتيح فهم كل ما هـو آنـي تائهـة في تلك الرمال؛ لذلك يجهدون ويجتهدون للرد علـى سؤال عسيرة – فيما يظنون – إجابته. سؤالهم نصه:

- كيف نؤصل همـوم اليـوم دون أن تكـون العـودة إلى الينابيع ذريعة للهرب، أو شـغفًا بـالانعزال، أو جبنـاً من مواجهة الواقع؟

دون جهد هؤلاء – واجتهادهم – تقف حوائـل ضـخمة، أعلاها أكثر أمـراض فكرنـا العربـي توطنًـا وشـيوعا: ذلك الانفصال الشبكي بين مـا هـو "تـاريخي" ومـا هـو معاصر، ففي غير أقطار أمتنا العربية يندر أن تجـد هـذه الحالة من الانقسام الحاد بين "سلفيين" غرقوا في الماضـي؛ فماتوا معه، و"محدثين" جهلوه؛ فـذوت جـذورهم، وماتـت ثمارهم قبل النضج؛ فطاشت بالتالي خطواتهم إلى المستقبل.

ولأن الوجدان الزراعي ما زال يسود أقطارنـا العربيـة، فإن التعصب يصبح هواية، من هنا نفشل غالبـا فـي حـلِّ معادلتنا العسيرة: تأصيل المعاصرة أو عصـرنة الأصـالة. ولا شك أن من ينظرون للأمر كله من خارجه يفجئهم ذلـك الإصرار المتعصب والعصابي على أن الأصالة والمعاصرة نقيضان لا التقاء بينهما، ولا أمل أن تتماس خطواتهما وهـي عندهم متوازية.

وربما تعود هوايتنا المزعجة للتفاصيل إلى ذلـك العجـز عنُ تشرب العقلية العلمية والصناعية بمـا يكفـي، وهـذا الإغراق في الجزئيات يسود الأفق

المحدود الذي تعجز معه النظرة عن مغادرة موطئ الإقدام. أحيانًا يبدو عقلنا العربي أشبه برفوف المكتبات، حمار يحمل أسفاره، لا ينتقل إلا نادرا من (التجميع) إلى (التنظير) ومن (الجزئي) إلى (الكلي): العالم عنده جزر منفصلة يفتقد جهازه العصبي المهيمن، أو قانون فهم ظواهره.

وأكثر ما يثير الدهشة هو "دهشة عقلنا العربي" تجاه بعض الظواهر أو الحوادث، فهؤلاء الذين يدهشون أن برجوازيتنا العربية ملولة ومتذبذبة في معاداتها للاستعمار، ليبراليتها رقص على السلم، هم موضع الدهشة الحقيقية، مشكلتهم تنبع من العجز عن العودة إلى الينابيع، أنهم محدثون غير أصلاء، وهم ليسوا أقل سوءا وعجزا عن الفهم من السلفيين الذين يمنحون بركات الوطنية للبرجوازية كصفة خلقية تميزها، إن الأولين يقرءون الحاضر وهم لم يتعلموا سوى أحرف الهجاء، أما السلفيين فقراء الماضي، وحفظة مفردات المعاجم الميتة.

ولأن تلك قضية آنية تشكل هم اليوم وقلق الغد، فإن العودة إلى ينابيع المسألة البرجوازية هو جهد واجتهاد لا يلوي أعناقنا عن الحاضر، ولا يقود أقدامنا إلى رمال الماضي المتحركة، ولكيلا نفقد فضيلة التواضع، فلنقل إنها محاولة للفهم" تريد أن تعود إلى الينابيع؛ ليكون ذلك خطوة لمواجهة الواقع، وذريعة لتغييره، ومبرراً لتجاوزه.

والحلقة الرئيسية في فهم معظم عقدنا ومشاكلنا تكمن في فهم المسألة البرجوازية العربية، فما أظن أن هناك خلافًا في أن البرجوازية العربية هي التي تصوغ تاريخ منطقتنا منذ بداية الصحوة الحديثة فيها، على مشارف القرن

التاسع عشر وإلى الآن، وربما لأننا عجزنا عن فهم المسألة البرجوازية برؤية خلاقة، فإن قوى الثورة العربية ناطحت الصخر أحيانًا؛ فأوهت قرنها كوعل غبي.

وبعض ملامح هذا العسر في الفهم تتضح إذا ما رصدنا :

أن بعض تحليلاتنا قد ذهبت إلى اعتماد الثورة البرجوازية الأوربية كنموذج للقياس عليه، بحيث أضفينا خصائص تلك الثورة على محاولات برجوازيتنا العربية صنع الحلقات المتتابعة من ثورتها، فعلت ذلك دون أن تضع في اعتبارها بعدين هامين، هما "المكان" و"الزمان"؛ وهكذا فشلنا – إلا فيما ندر – أن نرى الطابع المحلي لبرجوازيتنا العربية، ذلك الطابع الذي كونته ظروفها هي الخاصة، وطبيعة وضع المنطقة، كما َكونه ذلك التأخر في التبلور الطبقي، والعوامل التي أحاطت بميلاد البرجوازية العربية، وكان طبيعيا أن يقود تطبيق النموذج الأوربي إلى "أخطاء" في الفهم، وصلت أحيانًا إلى "خطايا" في التطبيق.

وبعض الذين وضعوا "الزمان" و "المكان" في اعتبارهم (متحررين بعض الشئ من المنظار الأوربي في رؤية وتحليل الظاهرة البرجوازية العربية) غفلوا عن رؤية واقع التجزئة، أو اعتبروه أكثر مما يستحق، وإذا كان محتماً أن تكون نظرتنا إلى حركة البرجوازية العربية شاملة، ترى ملامح تلك الحركة في مختلف الأقطار العربية، فإن ذلك لا يعني إهمال التجزئة كواقع موضوعي، أو تجاهل نشاط وفاعلية بعض شرائح البرجوازية في هذا القطر أو ذاك، وسبقها في التبلور أو النمو أو في الحركة، وما يستتبع ذلك من تناقضات بينها وبين

نظيراتها فـي الأقطـار الأخـرى، أو بينها وبين الأقطار المتناقضة معها طبقيـا؛ إذ البـديهي في ذلك كله أن فهم تشابك هذه العمليات كلها، هو أساس أي فهم حقيقي للظاهرة، كما أنه أساس أي عمل لمواجهتها:

وكنتيجة طبيعية لما سبق فـإن المسـألة الطبقيـة والمسألة القومية قد وضعتا (عنـد البعض) موضـع تناقض مفتعل لا مبرر له، وإذا كان بعض أصحاب العيـون الطبقية قد قرءوا الصراع الاجتماعي السياسي بلغة أوربية افتقدت للخلق والإبداع في فهم نوعية الظاهرة العربية ككل، فإن معظم أصحاب العيون القوميـة قـد وقعـوا بجـدارة في مراحل طويلة وبرد فعل لم يحسنوا التحكم فيه بـين البراثن البرجوازية، وهو ما عمق بالتالي وضـع المسـألتين الطبقية والقومية موضع التناقض والصدام .

ولأن ظروفنا الراهنة لا تتحمل ترف الوقوع في أخطـاء مثل هذه، فإن جهدا حقيقيـا ينبغـي أن يبـذل لتجاوزهـا، فلا خلاف في أن تعقيدا شديدا يحيط بالثورة العربية الراميـة إلى استكمالُ التحرر القـومي دخـولاً إلـى آفـاق الثـورة الاشتراكية وبناء دولة البروليتاريا العربية الموحدة، ونقطة لانطلاق الأولى لمواجهة هذا التعقد في الظروف هو أن نعيد تأصيل وتجذير الظاهرة العربية بمجملها، تلك ليست مهمـة فوق الزمان والمكان، ولكنها خطوة أولي وضرورية لتحديد مهام أقرب إلى التحقيق.

ولعل البرجوازية المصرية هي النموذج الدال الذي تفيـد دراسته في فهم الكثير من أحوال البرجوازيات العربية، أنها ليست أسبق تلك البرجوازيات إلى التبلور فحسب، ولكنهـا أيضا أسبقها إلى الحركة السياسية النشطة، وبهذه الوضعية

كانت نموذجا يحتذيه غيرها من برجوازيات الأقطار العربية الأخرى لعلها البرجوازية الأم أو البرجوازية "المدرس"؛ ومن هنا تفيد دراستها في فهم بعض ما قد يغيب عن الفهم في حركة البرجوازيات القطرية الأخرى.

ولكيلا تقع هذه الدراسة في محظور الغرف في التفاصيل والجزئيات الذي أدانته لأنه يحيل العالم (جغرافيا وزمنيا) إلى جزر منفصلة تفتقد جهازها العصبي المهيمن وقانون فهم ظواهرها، فإنها تحدد منذ البداية هدفها. إنها تنطلق من ملاحظة تبرز دائما عند رصد التاريخ السياسي للبرجوازية المصرية: أن نضالها ضد الاستعمار يتسم دائما بسمات مشتركة تفيد دراستها في إدراك الطابع النوعي والخاص لحركتها السياسية والاجتماعية.

وكمدخل للموضوع الذي تختاره هذه الدراسة لنفسها فإن البرجوازية المصرية قدَ تحركت وطرحت نفسها كقيادة لحركةُ التحرر الوطني في القطر المصري عبر أربع حلقات:

كانت أولاها الحركة الشعبية الجماهيرية التي تصدَت للغزو الفرنسي لمصر (١٧٩٨ – ١٨٠١ م)، وقدَ تصدت للقيادة خلالها عناصر من التجار والحرفيين ومثقفي الأزهر، وتحكمت هذه القيادة في حركة جماهيرية نشطة تغلب عليها العفوية، ضمت صعاليك المدن والحرفيين والصناع وفقراء الفلاحين وصغار الملاك في الريف والمدينة؛ وقد أحدثت هذه الحركة الجماهيرية أول انقلاب حقيقي في السلطة الحاكمة، عندما واصلت حركتها عقب رحيل الغزاة إلى أن تمكنت في عام ١٨٠٥ من إنهاء الحكم التركي المملوكي.

وتبلورت الحركة الثانية في الثورة العرابية (١٨٧٩ - ١٨٨٢) التي تجمعت ظروف انفجارها منذ أواخر عصر (الخديو إسماعيل) لتطرح كقيادة لها عناصر من البرجوازية الصناعية والتجارية ومثقفيها، ضمن جبهة عريضة تضم : العمال والملاك الصغار وفقراء المدن.

وقد طرحت هذه الحلقة مجموعة من الأهداف الوطنية والديمقراطية ذات الأفق البرجوازي، وشكلت تحديا لعملية احتلال سلمي كانت الاحتكارات الأوربية قد نجحت بالفعل فيه.

ثم كانت ثورة ١٩١٩ ،حلقة ثالثة أكثر نضوجا وأوفر تنظيما من سابقتيها؛ فقد ضمت قيادتها عناصر من البرجوازية الصناعية، وهو ما جعل عودها أكثر صلابة، كما انضم إلى طوفانها الجماهيري شرائح من الطبقة العاملة الصناعية كانت وليدة آنذاك، فضلاً عن تبلور شرائح من البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة، نمت من خلال محاولات الاحتكارات الدولية تطويع السوق المصري في إطار المستعمرات.

وبالتأكيد فإن الحركة الرابعة للبرجوازية المصرية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت تعبيرا عن أكثر شرائح تلك الطبقة ثورية وطنية، وبرغم كل ما أحاط من ظروف معقدة، فإنها حققت من الإنجازات ما لم تحققه الحلقات السابقة مجتمعة، فإذا كانت الحلقات السابقة من الثورة القومية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي قد حققت على الصعيدين السياسي والاقتصاديُ تقدما لا يمكن إنكاره، فإن ثورة يوليو قد تميزت بأنها واكبت وعبرت عن نمو الجناح

الصناعي للبرجوازية القومية، وهو أكثر أجنحة هذه الطبقة ثورية وأوفرها عداء للاستعمار.

وإذا كان الشعار الأساسي طوال تلك المرحلة هو تحقيق التحرر الوطني والديمقراطية الليبرالية، فإن تحقيق مكاسب في الطريق إليه لم يتنام بشكل مضطرد، بسبب مجموعة الظروف التي أحاطت بميلاد البرجوازية المصرية، والتي كان على رأسها أنها نمت متأخرة، أكثر من قرنين عن نظيراتها الأوربيات، وقامت بثورتها ضد معسكرها العالمي وليس في حمايته، وبعد أنَ تحولت البرجوازية الأوربية بالفعل إلى قوة محافظة ومعادية للتحرر وللديمقراطية.

ويمكن رصد السمات المشتركة للبرجوازية المصرية ضد الاستعمار في:

أن التصدي للاستعمار قد أخذ دائما أسلوب الجبهة الوطنية بقيادة عناصر برجوازية وليدة ومتدرجة النمو، كما أن مساومة هذه البرجوازية ومهادنتها السريعة متكررة. وفي مختلف حلقاتها فإن الجبهة الوطنية المتحدة كانت شكلاً سياسيا فرض نفسه كضرورة حتمية، وليس تعبيرا عن وعي عناصر معينة من الطلائع السياسيين لهذه البرجوازية (التي كانت ضعيفة اقتصاديا باستمرار، وعكس هذا الضعف نفسه على وعيها السياسي وخبراتها التنظيمية وقدرتها الثورية).

وقد عكست الجبهة نفسها كضرورة عبر عدة ظروف أهمها أن معالم الاقتصاد الرأسمالي لم تظهر متكاملة في مصر في مختلف حلقات الثورة البرجوازية،

ومع أن اقتصاد السوق كان قد بدأ يظهر تدريجيا فإن درجة َحدة التناقض تحددت دائما بدرجة نمو البرجوازية المصرية واحتياجها إلى السوق، وبسبب الظروف الخاصة لنمو البرجوازية المصرية وارتباط السوق المصرية بالسوق العالمية، فإن البرجوازية المصرية لم تكن قوية بالدرجة الكافية، ولم تكن أي شريحة من شرائحها، قادرة على حسم التناقض مع الاستعمار حسماً يحقق لها مصالحها، ومن هنا فقد كانت مضطرة بالفعل إلى التحالف مع مختلف الطبقات المعادية للاستعمار.

على أن دخول الجماهير الشعبية إلى الحلبة، كان يحول الصراع ضد الاستعمار إلى شكل يتجاوز قدرة البرجوازية، ويتجاوز مطامحها. كما أنها كانت تراه بوعيها المحدود ضد مصالحها. كان نموها الضعيف يفرض عليها باستمرار أن تمارس لعبة ابتزاز صغيرة مع القوى الاستعمارية، ولكن الجماهير الشعبية كانت تهدد بإحالة هذه اللعبة إلى معركة حقيقية، وهو ما كانت البرجوازية تخافه وتخشاه؛ كانت تخشى أن تدفع الجماهير القوى الاستعمارية إلى شراسة تفوق قدرتها هي نفسها

على التحمل أو تعصف بمكاسبها المحدود، ثم إن هذه الجماهير كانت مطالبة – من منظور مصالح البرجوازية وأهدافها – ألا تعمل لحسابها الخاص، كانت هي الأخرى عدوا منتظرا أو متوقعا، وفي بعض الأحيان بدت عدوا رئيسيا، خطره محقق، بينما خطر الاستعمار محتمل أو ممكن احتماله. والرصد الدقيق للمراحل التي قادتها البرجوازية المصرية من الثورة التحررية يكشف – عند مقارنتها بنظيراتها الأوربيات – عن غبن فاحش لَحِقَ بالطبقات الشعبية في مصر، فبينما استفادت الطبقات الشعبية الأوربية من فترة صعود البرجوازية

الأوربية؛ فحققت العديد من المكاسب واستفادت منها – بصورة أهم – في تنظيم نفسها واكتشاف فكرها، ثم الانفصال بتنظيماتها المستقلة التي تدافع من خلالها عن مصالحها الطبقية المتميزة، من هنا ظهرت النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية، وعلى عكس ذلك فإن البرجوازية المصرية كانت حريصة دائما على استثمار عطاء الجماهير لتبتز الاستعمار، وبمجرد أن يلوح لها بمكاسب ضئيلة سرعان ما تطرد الجماهير من الحلبة وتضعها في قفص الظروف اللاديمقراطية؛ لكي تحمي مكاسبها وتصون حلفاءها الجدد.

لقد كانت الجماهير الشعبية المصرية الأداة الرئيسية للثورة المعادية للاستعمار وقوتها الضاربة، وتحملت في هذا الصدد آلاما فادحة، وأعطت بغير حد تضحيات بالغة، ولكنها لم تأخذ من الحقوق إلا ما سمحت به موازين القوى الاجتماعية، ولم تحقق من المكاسب إلا ما يتناسب مع افتقادها الدائم للوعي والتنظيم.

وهذا التوصيف الاجتماعي يؤكد أن أسلوب الجبهة الوطنية بقيادة البرجوازية، كان أسلوبا رئيسيا لمواجهة الاستعمار، ومن الطبيعي أن قيادة هذا التحالف كانت تنمو تدريجيا من شرائح تجارية وحرفية في أول حلقات الثورة الوطنية، إلى شرائح صناعية أكثرُ تقدما بالقطع في آخر مراحلها، وفي نفس الوقت فإن التحالف الشعبي كانَ يتطور تدريجيا من تجمع يضم فقراء الفلاحين، وأشباه الأقنان، وصعاليك المدن، في أول هذه الحلقات، إلى تجمع أكثر رحابة يضم في المرحلة الحالية العمال الزراعيين، وفقراء الفلاحين، والشرائح الصغرى من البرجوازية، ثم الطبقة العاملة الصناعية. لكن هذا النمو

لم ينفِ أن البرجوازية ظلت حريصة على تطويع حركة الجماهير الشعبية في إطار طاقتها المحدودة ولخدمة أهدافها في مشاركة الاستعمار السلطة أو الانفراد بها.

طوال حلقات الثورة البرجوازية المصرية كانت الجماهير هي الفزاعة التي أخافت بها البرجوازية أعداءها، والتي هددت بها النزعات الديكتاتورية لدى السراي الملكية، ولم تكن خشية "نابليون" من مشايخ الأزهر قائمة على وهم، كان يدرك أن هناك وحشًا اسمه عوام القاهرة وحرافيشها وصعاليكها وأشباه الأقنان في الريف، يمكن أن ينطلق بإشارة من هؤلاء المشايخ، وكانت ثقة "عرابي" لا حدَّ لها وهو يقول ل "كوكسن" أثناء مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ أنه يستطيع عند الاقتضاء أن يحشد جيشاً من مليون فلاح يحارب بها أوربا، وكان "سعد زغلول" واثقاً من نفسه ثقة بالغة عندما قدَّم استقالته الي الملك فؤاد إحتجاجا علي مخالفته للدستور، إذ كانت الفزعات تملأ ميدان عابدين هاتفة:

-سعد أو الثورة.

كانت الفزاعة مخيفة حقًا، لكن الذين يحركونها لم يكونوا أقل خوفًا منها، كانوا هم أنفسهم أجبن من ذلك.

ولم يكن "نابليون" مخطئًا عندما قال إن مشايخ الأزهر يملكون قدرة بالغة على إثارة التعصب الديني وإن كانوا هم أنفسهم غير متعصبين. ولا جدال في أن ذكاء البرجوازية المصرية كان رخيصا، وقدرتها على التضليل الأيديولوجي كانت أوفر قدراتها، لكن من الظلم لها أن نعترف بأنها استطاعت بدرجة وافرة من الاحتيال أن تستثمر عداء الجماهير الشعبية للاستعمار والإقطاع والتسلط،

لكنه كان استثمارا لحسابها لم تسمح له أبدا أن يعود بربح – ولو قليل – على هذه الجماهير. كما أنها لم تطلقه ليعبر عن نفسه ويفرض أسلوبه في حل القضية الوطنية.

ويثير عجز البرجوازية المصرية (عن صياغة أي برنامج سياسي حقيقي يكفل حشد الطبقات الشعبية حولها في نضالها ضد الاستعمار) عجب كل من يتأمل حركتها السياسية، لكن الحرص على تأطير الطبقات الأوفر ثورية كان جزءا من استراتيجية البرجوازية الثابتة – حل القضية الوطنية داخل إطار الجبهة الإمبريالية.

فمنذ أولى حلقاتها والثورة البرجوازية المصرية تسعى لمحاولة الاستفادة من التناقضات بين الدول الاستعمارية واللعب عليها، معتمدة تلك الاستفادة كأسلوب ثابت من أساليب نضالها، ناظرة إليها كتناقض رئيسي، وهو ما يؤكد أن هدفها الاستراتيجي كان المساومة، والضغط على أحد الأقطاب الاستعمارية بالقطب الآخر؛ للحصول على أفضل مكان كشريك صغير علي المائدة الاستعمارية. وإذا كانت الاستفادة من التناقضات الثانوية داخل جبهة الأعداء يمكن أن تكون جزءا من القوى الاحتياطية للثورة في المنظور الثوري فإن التعامل مع هذه التناقضات (مع تجاهل طبيعتها ودرجتها) باعتبارها قوة رئيسية، لا يمكن إلا أن يعكس مساومة البرجوازية، وسعيها الدائم للتحالف مع الاستعمار بأفضل شروط ممكنة بحيثَ تتحول هذه التناقضات – الثانوية والجزئية والمرحلية – إلى فزاعات هي الأخرى.

وعلي عهد الغزو الفرنسي، أدخل المماليك وحلفاؤهم – من التجار المصريين والإنتلجنسيا الأزهرية – إنجلترا كقطب يتحالفون معه ويواجهون به الغزو.

وتعدَّلت أقطاب التحالف البرجوازية المصرية صوب فرنسا علي عهد تزعم "محمد علي" و " عرابي" و "مصطفي كامل" لحركتها السياسية.

وحاول "محمد فريد" والحزب الـوطني بعـده الاسـتفادة من التناقض بين الدول الأوربية مجتمعة وبين ألمانيـا أيـام شبابها الاحتكاري.

وكانت دولية المسألة المصرية شعار "سعد زغلول" في المرحلة الأولي لثورة ١٩١٩.

ومع أن بعض العناصر في قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ قد نمي وعيها بأن الصراع بين الدول الاستعمارية، هو صراع مؤقت وثانوي ينتهي دائماَ بالإتفاق، سواء كان اتفاقاَ ودياَ أو معاهدة لتقسيم الأسواق ومناطق النفوذ، وأن الصراع بين الجبهة العالمية المعادية للاستعمار وبـين الدول الإمبريالية، صراع عدائي بشكل مطلق وليس اختلافًا مؤقتًا، وانطلاقًا من هذا الـوعي أدركـت تلـك العناصـر أن المصلحة الوطنية لمصر والشـعوب العربيـة الأخـرى تقتضي توثيق التحالف مع تلك الجبهة، برغم ذلك فإن الوعي بهذه الفكرة كان محدودا وضيق الأفق، وسرعان مـا أهيـل عليه التراث الطويل للبرجوازية المصرية وخبراتها المستقلة، فسادت النظرة التي ترى العلاقة مع المعسـكر الاشـتراكي نوعا من الاستفادة من التناقضات بين القوى الاسـتعمارية، ووضعتها بذلك في إطـار انتهـازي صـريح – بـالمفهوم السياسي للمصطلح – بحيـث أصبحت حركـاتُ التحـرر المعادية

للإمبريالية مجرد فزاعة أخرى بدا كأن المقصود منها هو الضغط على الإمبريالية والحصول على مقعد على حجرها.

وهذا التوجه نحو حل القضية الوطنية في إطار الجبهة الاستعمارية، قد حتَّم اعتماد البرجوازية المصرية دائما على أسلوب المفاوضة، كأسلوب وحيد لحل القضية الوطنية، وإصرارها على رفض أية محاولة لتجنيد الجماهير وتنظيمها، إنها ليست عاجزة عن ذلك فحسب، ولكنها أيضا تخشاه، وفي أقصى فترات المدَّ في ثوريتها ظلت مشتتة، تغمز بإحدي عينيها للجماهير الشعبية (قوتها الضاربة ضد أعدائها) وتغازل الاستعمار بالعين الأخري. وليس الحكم الذي أصدره صعاليك القاهرة في بداية القرن التاسع عشر على قيادة هذه الطبقة والذي يدمغ موقفها بالمساومة هو الحكم الوحيد، فعندما حاول المشايخ إيقاف الثورة وقبلوا أن يتفاوضوا مع الفرنسيين ضربهم عوام القاهرة – لأنهم – والصياغة للجبرتي المؤرخ "ارتدوا وعملوا فرنسيين، ومرادهم خزلان المسلمين، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين". ولأن الاعتراف سيد الأدلة فلا ينبغي أن نهمل مقولة عرابي" الشهيرة ضد "جلادستون" – رئيس الوزراء البريطاني الذي دبر غزو مصر – من أن مصر "ما تزال قابلة بل راغبة في أن تتفق مع إنجلترا، وأن تصادقهاَ أشد الصداقة، وأن تحافظ على مصالحها، وتؤمن طريقها إلى الهند، وأن تكون حليفتها".

تلك مقولة تؤيد رأي عوام القاهرة في أوائل القرن، وهي تتكرر فيما بعد بكثرة شديدة. "فسعد زغلول" هو الذي قال للسير "رجنالد ونجت" إن مصر التي تطلب استقلالها تعد إنجلترا "بعدم المساس بمصالحها، فتعطيها ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس، بأن تجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند

الاقتضاء بل تحالفها على غيرها وتقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود".

وهو الذي نظر لأسلوب المفاوضة بوضوح لا لبس فيه، عندما قال في إحدى جلسات مجلس النواب: "أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي، وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة غايتها هي المفاوضة، فإن كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الامة فوضحه لي، وأنا أكون أول العاملين في هذا السبيل".

والواضح أن "الأستاذ غربال" قد وضع النقاط على الحروف عندما رصد أن الأوضاع والاتجاهات التي اتخذتها الحياة المصرية في عصرنا تأثرت كل التأثر بعامل أساسي واحد هو استعمال حقها في تقرير مصيرها.. ولما كانت المفاوضة أداته، فإن الحياة السياسية المصرية – على الأقل – تشكَّلت بموجب المفاوضات في أدوارها المتتالية، فالتمهيد لها فإجراؤها، ففشلها أو نجاحها، كل ذلك خلق الأدوات السياسية على وجه معين ووجه التيارات في اتجاهات معينة.

ولأنه لم يدرك أن المفاوضة كانت داءً برجوازياً، إنما اعتبرها عرضاً مصرياً، فأن إضافة هذا التحفظ تجعلنا نغير الحكم الذي صاغة، بأن منً يؤرخ للمفاوضات إنما يؤرخ لحقبة حافلة من تاريخ مصر ليصبح (إنما يؤرخ لوجدان البرجوازية المصرية وعقلها وفكرها السياسي).

ويرتبط بهذا السعي لحل القضية الوطنية في إطار الجبهة الإمبريالية حرص البرجوازية المصرية على قبول التحكيم الإمبريالي، عن طريق "مؤتمر دولي"

يعقد لحل التناقض بينها وبين محور أو أكثر من محاور الإمبريالية العالمية.. من هنا كثرت المؤتمرات الدولية التي عقدت لحل المسألة المصرية، سواء حضرتها مصر أم لم تحضرها، وراهنت البرجوازية المصرية دوماً علي طرف من أطراف تلك المؤتمرات.

وفي القرن الماضي(التاسع عشر) كان "المؤتمر الدولي" وسيلة لحل المشاكل المتفجرة، وهو غالبا ما يعقب حربا أو يسبقها في محاولة لمنعها، وكان القانون الذي يحكم العلاقات الدولية هو نفسه الذي يحكم العلاقة بين الرأسماليات الأوربية، فعندما كانت هذه الرأسمالية تصعد وتنمو كان الصراع بينها يخضع لقانون "حرية التنافس" وكان هذا يعني ألا تحتجز واحدة منها سوقًا من الأسواق لحسابها فتمنع الأخريات من الاستفادة منه. كان احتجاز الأسواق عاراً ترفضه الرأسماليات النامية التي تريد أن تكون تراكمها الرأسمالي: فلتتنافس كل الدول الرأسمالية في الحصول على المواد الخام من مصادر إنتاجها على أساس قانون السوق، ولتنتج كل الرأسماليات ما شاءت لها إمكانياتها، ولتتنافس في كل الأسواق أيها أرخص سعرا وأجود إنتاجاً.

وبسبب تفاوت هذه الرأسماليات في مستويات النمو فإن بعضها كان ينشز أحيانًا فيطمع في احتجاز سوق أو الاستئثار بمصدر من مصادر المادة الخام، ساعتها كان الجو الدولي يتوتر، وتشتعل نيران الحرب، وتتكتل الرأسماليات الأوربية الحريصة علي بقاء قانون التنافس الحرّ –لانه يحقق لها مصلحتها- فتعيد هذا البعض الناشز إلي صوابه، وبعد الحرب أو قبلها –وربما دونها- ينعقد مؤتمر دولي للإتفاق والتعاهد علي ألا تقع واحدة من الرأسماليات في عار إحتجاز الأسواق.

وبسبب محاولة "محمد علي" إفساد قانون العصر: قـانون الأسواق المفتوحة لأعـلام التجـار الأجانـب وصـناعات الرأسماليين الأوربيين، بدأت معظم مشاكل مصر إلى الآن..

وكان أول المؤتمرات الدولية التي فرضت عليها تلك المشاكل هو مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ الذي صاغ مستقبل مصر، وحدد مستقبلها حتى قيام الحرب الأولى.

وبالقطع فإن "محمد علي" لم يكن ممثلاً لنظام رأسـمالي قوي يدخل في تنافس مع الرأسماليات الأوربيـة، ولكنه كـان ممثلاً لسوق أراد أن ينمو بها ويعصمها من الوقوع فريسـة لرأس المال الأوربي. كان رجلاً عظيمـا – بـرغم عيوبـه القاتلة – وجد نفسه حاكما لأهم أقطار الإمبراطورية العثمانية الشائخة، فحاول بسبب اتجاهاته العثمانية أساساً – أن يجـدد شباب تلك الإمبراطوريـة بتقويـة القطـر الـذي يحكمـه، ثم الاستيلاء بعد ذلك على قيادة الإمبراطورية نفسها، وقادته محاولته تلك إلى الوقوع في عار العصر؛ فقد أغلق السـوق المصرية في وجه المنتجات الأوربية واحتكر تجارة الصادر والوارد، وسيطر على الموانئ ومراكز التجـارة الخارجيـة على شواطئ البحار التي تربط مصـر بالعـالم الخـارجي، ووضع نظاما جمركيا قاسيا وشديداً!!

وانغمس "محمد علي" أكثر فأكثر في عار العصر.. فضم إلى تلك السوق المغلقة، أسواق السودان وجزيـرة العـرب والشام محاولاً تطبيق نفس السياسة، وفي ثلاثينـات القـرن اتضحت أمام الرأسماليات الأوربية مطامحه فـي الاسـتيلاء على الإمبراطورية العثمانية كلها.. وكان معنى هذا أن حاكم مصر سيغلق في

وجه الرأسماليات الأوربية أهم الأسواق ويمنعها من تصدير فائض إنتاجها السلعي، ومن استيراد المواد الخام إلا بشروطه.

وبعد حروب طويلة عقد مؤتمر لندن الدولي، في مايو ١٨٤٠؛ بهدف إجبار مصر على الكف عن عار العصر، وحضره "اللورد بالمر ستون" رئيس وزراء إنجلترا وسفراء النمسا وبروسيا وتركيا وروسيا، ومن خلاله توصَّلت الرأسمالية الأوربية إلي تسوية تحقق لكل منها الحدَّ الأدني من مطالبها، وتحافظ علي طبيعة العهد السلمي في الصراع. ووقعت أوربا معاهدة لندن التي حرمت "محمد علي" من فتوحاته العسكرية في الشام وجزيرة كريت وبلاد العرب وسائر البلاد العثمانية مقابل استقلال مصر الذاتي عن تركيا.. وأهم من هذا أن يتراجع "محمد علي" عن عار العصر، وأن يلغي سياسة "الباب المغلق" ويفتح السوق المصرية للمنتجات الأوربية، وأن يحرم هذه السوق من أية حماية عسكرية قد تغري بإغلاقها وذلك بتخفيض الجيش المصري الي ١٨ ألف جندي فقط!

وفشلت محاولة "محمد علي" في الحفاظ على منجزاته، واضطر أمام الإجماع الأوربي المسلح بالحفاظ على الأسواق مفتوحة إلى الانصياع، ثم إلى حالة من القهر والكمد أطفأت عقله الذكي المستنير، ثم ذهبت بهذا العقل تماما قبل أن يموت.

وربما بسبب أن مؤتمر لندن قد عُقد في العهد السلمي، فإنه قد انتهي دون آلام، إذ لم تعط المعاهدة التي تمخضت عنه أي امتياز لأي محور رأسمالي لا يعود أحد "خلفاء محمد علي" إلي مغامرة إغلاق الأسواق، وفي ظل تلك المعاهدة أغرقت

الرأسماليات الأوروبية السوق المصرية بسلعها المصنعة ونزحت منها المادة الخام، ثم صدرت إليها رأسمالها المصرفي علي شكل قروض ومشروعات.

وإذا كان "مؤتمر لندن" تعبيرا عن قانون التنافس السلمي، فإن "مؤتمر الآستانة" عام ١٨٨٢ كان تعبيرا عـن مرحلـة النمو غير المتوازن بين الرأسماليات الأوربية، وهو النمـو الذي انتهى بأن انتقلت أقواها من مرحلة استيراد المواد الخام وتصدير السلع المصنعة إلى مرحلـة تصـدير رأس المـال المصرفي، والنتيجة العملية لذلك هي سقوط شعار المنافسـة السلمية، والانتقال إلى المنافسة المسلحة، أيامهاَ تحول احتجاز الأسواق من عار لا ينبغي الوقوع فيه إلـى هـدف يجـب الوصول إليه.

وبسبب حرص الثوار العرابيين علـى إيقـاف سيطرة الاحتكارات الأوربية على السوق المصرية بتمصير الديون، تفجر المجتمع الدولي وسارعت الدول الأوربية إلـى عقـد "مؤتمر الآستانة الدولي" فـي يونيـو ١٨٨٢ وعلى مشارف الغزو البريطاني لمصـر. كانـت المرحلـة مرحلة مد استعماري على المستوى العـالمي؛ لـذلك كـان الصراع حادا وعنيفًا في أروقة المؤتمر بين إنجلترا وفرنسـا وروسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا، وكانت فرنسا هي صاحبة الفكرة في عقد المؤتمر، قادها إليه عجزهـا عـن التـدخل عسكريا في المسألة المصرية، وخوفها من تـدخل إنجلتـرا -منافستها التقليدية- منفردة؛ لهذا لجأت إلى إقحام الـدول الأوربية طرفًا في النزاع، مستثيرة قلقها من محاولة إنجلترا إنهاء سياسة

التنافس السلمي، واحتجاز السوق المصرية لنفسها دون كل الرأسماليات الأخرى.

ولقد لعب المؤتمر دورا رئيسيا في تحجيم خطوات إنجلترا في البداية، وبرغم أن مصر لم تحضره، بل إن تركيا نفسها لم تحضر جلساته الأولى، فإن الصراعات الأوربية قد حالت بين المؤتمرين وبين منح تفويض لبريطانيا بالتدخل العسكري في مصر منفردة، كما حالت دون العمل الأوربي العسكري المشترك؛ إذ خشيت الدول الأوربية من التفوق العسكري البريطاني الذي سيجعل تدخلها معها بشكل رمزي مجرد غطاء يبيح لإنجلترا التدخل منفردة، وانتهى هذا الوضع المعقد إلى حل يعرقل أي عمل أوربي ويلقي مهمة إعادة النظام في مصر على عاتق تركيا صاحبة السيادة الاسمية عليها.

وصدر عن المؤتمر ميثاق يعبّر عن محصلة الصراع الأوربي، هو "ميثاق عدم الأنانية" الذي نص علي تعهد الدول بأنها "في كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شئون مصر، لا تسعي لامتلاك شئ من أراضيها، ولا الي أي إذن بأي امتياز خاص، ولا إلي أية فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان عاماً يمكن أن تناله رعايا الدول الأخري".

وكان معنى هذا ألا تتدخل إنجلترا منفردة، وإذا فعلت ذلك -نتيجة لظروف قهرية- فهي تفعله نيابة عن الدول الأوربية جميعها، وتطبيقًا لما سبق أن صرحت به من "أن كل تدخل في مصر ينبغي أن يكون مظهرا لإرادة الدول وتضامنها" وحتى بعد أن بدأت إنجلترا الغزو فإن مندوبها "اللورد دوفرين"

اضطر لأن يعلن في جلسة المؤتمر الختامية بأن التسوية النهائية للمسألة المصرية "يجب تركها لنظر أوربا وحكوماتها".

ولقد ظلَّ مركز إنجلترا في مصر هو مركز النائب عن الدول الأوربية طوال الفترة من احتلالها لمصر وإلى الحرب العالمية الأولى؛ لأن التداخل بين مرحلة التنافس السلمي على الأسواق ومرحلة السعي من أجل احتجازها كان قائما، وفي عام ١٨٨٥ دعت إنجلترا إلى مؤتمر آخر في لندن، حضرته نفس الدول التي حضرت مؤتمر الآستانة، وكررت الدول – في المؤتمر الجديد – تأكيدها بأن إنجلترا تدير مصر نيابة عن الدول الأوربية ولحسابها مجتمعة، فإذا لم تحسن هذه الإدارة جاز للدول عزلها عنها، وبسبب ذلك عجزت إنجلترا عن إلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت تضرًّ بتمصالح الاحتكارات الإتجليزية وتمنعها من التفوق تضر علي مثيلاتها.

وكان لابد من تفجر الصراع علي الأسواق في حرب عالمية، نشبت بالفعل عام ١٩١٤، واستتبعها –بالضرورة- عقد مؤتمر دولي جديد لتوزيع الأسلاب، وفي الفترة الأخيرة من الحرب وقع حدثان هامان:

أولهما: تفجر الثورة الاشتراكية في روسيا الذي انتهى بانسحابها من الحرب موقعة صلح "بريست ليتوفسك" المنفرد مع الألمان؛ وبذلك نشأ مركز جديد في العالم يبني اقتصاده لا على أساس الاستيلاء على الأسواق، ولكن على أساس تبادل المنافع للرفاهية الإنسانية العامة.

وثانيهما: دخول الولايات المتحدة الحرب في نهايتها - وهو ما حدث في الحرب الثانية ليؤكد في المرتين ذلك الذكاء الأمريكي الذي يأبى أن يدخل الحروب في

بـدايتها عمـلاً بالقانون الرأسمالي العظيم: أقل جهد ممكـن وأكبـر ربـح مستطاع – وكان عليها وقد كسرت ستار العزلـة أن تقـدم الاستعمار القديم بشكل يلائمُ تطور العصر الـذي انتصـرت فيه الثورة الاشتراكية؛ ومن هنا دخلت أمريكا الحرب بوعود براقة بحق تقرير المصير – لعزل الثـورات الوطنيـة عن الاتجاه إلى روسيا – وكانت كلها تنـازلات صـورية أعلنها الرئيس الأميركي "ولسن"، ناحتًا أسماء أكثـر رقـة وشاعرية للاحتلال والاستعمار هي الانتداب والوصاية!

برغم ذلك صدقت مصر أكاذيـب "ولسـن"، وحاولـت أن تعرض قضيتها على "مؤتمر الصلح في فرساي"، وبسبب معارضة إنجلترا في هذا ثار الشعب المصري ثورته اللاهبة في مارس (آذار) ١٩١٩ ،وسمحت إنجلتـرا أخيـرا للوفـد بالسفر بعد أن أصبحت متيقنة بأن السـفر لا يعنـي شـيئًا، فما كاد الوفد يصل إلى مارسيليا حتـى فـوجئ بـاعتراف الرئيس "ولسن" بالحماية.. ثم ما يكاد يصل إلى باريس حتى يجد أبواب مؤتمر الصلح موصـدة أمامـه، وظـل واحـدا من وفود مستعمرات عديدة جاءت تطالب ولسن بحق تقرير المصير؛ هكذا اجتمع مؤتمر فرساي ليوزع أسلاب الحرب، وليوافق على الحمايـة البريطانيـة علـى مصـر، وبينمـا الوفد المصري يضرب كفًا بكف معبرا عن دهشـته كـان آخرون – أكثر وعيـا – يقولـون إن الـدول الإمبرياليـة لم تخض الحرب إلا من أجل تقسيم الأسواق، وهـي ليسـت ساذجة لكي تترك سوقًا تستقل دون جهد ولمجرد أنها أرسلت وفدا يطلب ذلك!

في الحرب العالمية الثانية حدثت نفس المسـألة: دخلـت أمريكا الحرب معلنة شعاراتها التقليدية الحريـات الأربـع، وطلبت من مصر إعلان الحـرب علـى اليابـان لتشـترك في مؤتمر سان فرنسيسكو، وبرغم أن الوفـد المصـري للمؤتمر

ساهم مساهمة فعالة في صياغة بنود ميثـاق الأمـم المتحدة، ونجح في تشكيل كتلة من الأقطـار العربيـة ودول أمريكا اللاتينية لإقرار رأي الدول الصـغرى فـي بعـض المسائل، لكن محاولة وفد مصر لكي يتضمن ميثاق المنظمة الدولية بنودا لصالح الدول الصغيرة لم تنجح.. وقد حاول "الدكتور عبد الحميد بدوي" رئيس وفد مصر أن يدمج في الميثاق نصا بإبطال المعاهدات المخالفة لمبادئه فلم يوفق في محاولته، وحاول إبقاء النص الذي كان موجودا في ميثاق عصبة الأمم بأن تنظر المنظمة الدولية فـي أيـة معاهـدة ولو لم تقض مدتها (إذا كان بقاء هذه المعاهدة يضر) بالسلام العالمي؛ ليكون هذا مسوغًا لمصر لطـرح معاهـدة ١٩٣٦ ،ولكن المحاولة فشلت أيضا.

الموقف المصري هو العامل الغائب من هذا التحليل كله!

كان الخطأ المصري الرئيسي أن البرجوازية المصرية كانت تذهب دائما إلى مؤتمرات اللئام دون بندقية، أو ببندقية بها عشر طلقات تنفد بعد فترة، أو تطلق في الاتجاه الخطأ.

وبسبب نشأتها الخاصـة فـإن البرجوازيـة المصـرية (التي تصوغ تاريخ مصر منذ قرن ونصف القرن) كانت قصيرة النفس دائما، ومن هنا كانت تهـتم اهتمامـا بالغًـا بالمؤتمرات الدولية أكثر من اهتمامها بتحسس بنادقها.

وبرغم أن محمد علي (ممثل نظـام تحـالف الملـك مع التجار) كان حاكما قويا، وصلت قوتـه إلـى درجـة أن رفض مقررات مؤتمر لندن التي حملهـا إليـه منـدوب عثماني طلب منه إبداء الرأي النهائي فيها في نفـس اليـوم؛ لأنه مسافر في الغد،

فنظر محمد علي إلى سفراء الدول الأربع الكبرى الذين رافقوا المندوب العثماني وقال لهم:

-"أتعشم أن ترحلوا معه".

وكان معنى كلامه أنه يطرد السفراء من البلاد، ويعلن الحرب على أوربا.

وبرغم هذا فإن محمد علي قد استخدم بندقيته في الاتجاه الخطأ؛ فأطلقها بهدف الحفاظ على إمبراطوريته والإبقاء على أحلامه العثمانية، ولو كان أطلقها ليحمي السوق المصرية وليبقيها مغلقة أمام رءوس الأموال الأجنبية لكان تاريخ مصر كله قد تغير.

واستطاعت بنادق عرابي أن تربك مؤتمر الآستانة، وجعلت السلطان عبد الحميد (الذي كان معاديا للتدخل الأوربي في مصر) يتشدد على أمل أن يغير الانتصار العسكري المصري موازين القوى، وكان عرابي يعتمد في تكتيكه السياسي والعسكري على أن الصراع بين الدول الأوربية سيشل فاعلية التدخل الدولي، وأن المقاومة المصرية الضارية وعدم تمكين إنجلترا من تحقيق نصر حاسم ستنتهي بسحب المعتدي.

ولو كان عرابي قد استمع إلى نصيحة البارودي (بعد هزيمة التل الكبير) وتحويل قنوات الري فيها وأراضيها إلى مستنقع لاصطياد جنود إنجلترا، لكان الوضع الدولي قد تغير لصالحه، ولما سقطت مصر في أيدي الإنجليز. لكن مشكلة عرابي أنه في لحظة ما قد سمح لبنادقه أن تسترخي اعتمادا على المؤتمر الدولي...

وكانت تلك هي اللحظة التي هزمته.

وبسبب قدرة الشعب المصري النسبية على استخدام بنادقه في ثورة ١٩١٩ (استطاعت مصر أن تنتزع مكسباً) بسيطًا رغم اعتراف "مؤتمر فرساي" بالحماية، ورغم خيانة "ولسن" لشعاراته الكاذبة، فتجددت أعمال العنف في كل أنحاء مصر، وأطلق الرصاص بكثرة، وسقط الشهداء بوفرة، حتى اضطرت إنجلترا للاعتراف بأن الحماية علاقة غير مرضية، وانتهت أعمال العنف الجماهيرية بتنازل بريطاني كفل لمصر استقلالاً ذاتيا بتصريح ٢٨ فبراير الشهير!

وكان خطأ البرجوازية المصرية الثاني عجزها عن معرفة حلفائها الحقيقيين في الوقت المناسب؛ إذ لم تدرك أن التناقض داخل الجبهة الاستعمارية هو تناقض ثانوي سرعان ما يزول، وهكذا تشدد محمد علي (بتحريض فرنسا) ورفض معاهدة ١٨٤٠ ،وحارب ليستعبد إمبراطوريته فطاشت طلقاته، وخانته فرنسا التي كانت (كدولة إستعمارية) تسعى لمصالحها، وحدث نفس الأمر منها على عهد عرابي وأيام مصطفى كامل، وفعلت أمريكا ما فعلته فرنسا على عهد ولسن وعلى زمن "روزفلت"، و "ترومان"، وما زالت تفعل ذلك إلى الآن.

وأول المكاسب التي حصلت عليها مصر بعد الحرب العالمية الأولى، هو التنازل الذي قدمته الثورة السوفيتية بعد انتصارها حين تنازلت عن الحقوق التي كانت تدعيها روسيا القيصرية لرعاياها بمقتضى نظام الامتيازات الأجنبية، ولم تتنازل الثورة السوفيتية عنه لبقية الدول الاستعمارية ولكن للشعب المصري،

ومع ذلك فإن سعد زغلول بعد أن أوصد مؤتمر الصلح أبوابه في وجهه، رفض معونة القوى اليسارية في فرنسا، وكان بعض أعضاء الوفد يصرحون علنًا أنه لا أمل هناك، وأن مهمتهم الآن هي تنظيم الهزيمة.

ولا يحتاج الأمر إلى بصيرة أوفر من المعتاد ليلمح كل متابع للحركة السياسية البرجوازية المصرية أن قيادتها كانت تنقسم بسرعة إلى "يعاقبة" و "جيروند".

- "يعاقبة": يبدون متشددين في عدائهم للاستعمار، وأكثر مماطلة في القبول بمشاركته، أقرب إلى جماهير الشعب.

-و "جيروند": يتساهلون فيما يتشدد فيه الآخرون، يساومون بسرعة ويقبلون الفتات.

وبرغم صراحة الظاهرة فهي تربك كثيرين دون دواعٍ حقيقية، والفرق بين موقف "الشيخ عبد الله الشرقاوي" من الغزو الفرنسي، "وموقف الشيخ سليمان الجوسقي" زعيم العميان وقائد ثورة القاهرة الأولى هو نفسه الفرق بين موقفي "شريف باشا" و "أحمد عرابي" في ثورة ١٨٨٢، وقد كان "لطفي السيد" و "محمود سليمان" هما الامتداد الطبيعي للجيروند، إنهم خلفاء الشرقاوي وشريف؛ لذلك كانوا يطالبون بسياسة المسالمة لا المعاندة، وذهبوا إلى القول بأن الاحتلال البريطاني لمصر أتت به ظروف دولية مرتبة، وتذهب به ظروف دولية مرتبة كذلك.

وتغير اسم حزبهم من "حزب الأمة" إلى "حزب الأحرار الدستوريين" بعد ثورة ١٩١٩ ،وأُخِذَ عليهم – آنذاك – أنهم لم يذكروا كلمة الجلاء في برنامج حزبهم، وكانت سياسة المسألة ديدنهم، وربما لهذا السبب كانوا أكثر عداء للشعب، ولم

يصابوا بالداء الديمقراطي أبدا، وقد عاش هؤلاء وامتدوا في بعض أجنحة ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ ،وتناسل اليعاقبة فامتدوا من "الجوسقي" و "عرابي" إلى "مصطفى كامل" و "محمد فريد" و "سعد زغلول" و "مصطفى النحاس" و "جمال عبد الناصر".

ولم يختر أي من الرجال يكون يعقوبيا أو جيرونديا حسب مزاجه، ففي التحليل النهائي فإن الفرق بين مراتب نمو البرجوازية، هو الذي خلق التفاوت في مواقف الأجنحة السياسية المعبرة عنها، كانت هناك الشرائح الأقل حاجة إلى السوق مقابل الشرائح الأكثر طلبا له، وكان اندفاع الجحافل العريضة من الجماهير الشعبية إلى الشراع اليعقوبي سببا في هذا الاندفاع، الذي بدأ أمام كثيرين أقصى من أي تشدد يعقوبي محتمل، ذلك أن الجميع كانوا أبناء طبقة واحدة في النهاية تحركهم نفس المصالح والأهداف والرؤى، وقد كان اللورد ملنر – وزير المستعمرات البريطاني الذي حقق أسباب ثورة ١٩١٩ – على حق عندما قال في تقريره إن المتشددين لا يتطلبون إلا عناءً يسيراً حتي يُسّتمال كثيرون منهم إلي المناقشة في الحال بتمام التعقل.

وإذا كان "الأستاذ غربال" قد فسر هذا الاختلاف بالفروق ما بين طبائع الرجال، بضعف شأنها في بعض الأوقات وتعود لها قوتها في معظم الأوقات، فإن هذا الرأي – الذي لا نوافق عليه – يستند إلى حقيقة لها أهميتها، هي أن مفاوضات اليعاقبة كمفاوضات الجيروند قد انتهت إلى مشروعات اتفاق يقلل النظر الصحيح لنصوصها من شأن الفروق بينها.

ولكيلا نغرق في صياغات عامة، فإن هذه الدراسة تنحو إلى تشخيص لهذا الداء البرجوازي تبرهن على وجوده، وترصد ملامحه، وتحلل أسبابه، لكنها لا تسعى لعلاج البرجوازية من مرض تراه غير طارئ، إنه عيب خلقي -بكسر الخاء- وِلدت به وسيلازمها دائما وربما يفيد رصده هؤلاء الذين أحبوا البرجوازية حبا مريضا من طرف واحد، مع تبرؤهم المستمر من الانتساب السياسي أو الأيديولوجي إليها، هؤلاء الذين يفجأون – بلا مبرر معقول – عندما تدهمهم هذه البرجوازية – بعد سنوات من الكلمات الطنانة – بفعل ضعيف ومتخاذل.

وإذا كانت الزعامة البرجوازية العربية عموماً - والمصرية بوجه أخصَّ- هي النموذج النقي للديماجوجية -في أحط صورها وأكثرها تخلفًاً- فإن تضليلها الأيديولوجي – رغم تخلفه – قادر وفاجر، وقد يفيد الوعي بتلك الحقيقة كثيرين يعيشون دهشتهم الساذجة ويقلبون براءات الوطنية الخالدة التي منحوها للبرجوازية بلا تحفظ؛ لكي يتخففوا من مهام تنتظرهم، ودور يجب أن يقوموا به، وتلك مشكلتهم وليست مشكلتنا، ولكن الوجه الآخر للديماجوجية البرجوازية يتضح، فيما يذهب إليه بعض مؤرخيها الذين ينحون إلى التشكيك في قدرة الشعب النضالية؛ لكي يتخففوا من تحمل آثام البرجوازية، فيرمون الجماهير بالداء البرجوازي: المساومة والمهادنة.

الفصل الثاني

أيديولوجية المدن المفتوحة

- البحث عن حليف.
- فضيلة الشيخ بونابرت.
- المسلمون لا المستسلمون.

البحث عن حليف

كان "تاليران" - وزير الخارجية في حكومة الديركتوار الفرنسية - على حق تماما عندما ذكر في تقريره عن مشروع الحملة الفرنسية على مصر "أن أهالي مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد وهم َعزل لا سلاح معهم". لكنه أخطأ عندما استنتج من ذلك أن المماليك إذا منحوا المصريين سلاحا للدفاع عن البلاد من الغارة الأجنبية "فإنهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليك أنفسهم، فليس ثمة خوف من مقاومة أو ثبة من الأهالي"

ولم يكن خطأ تاليران الوحيد تصوره بأن المماليك قد يمنحون الشعب سلاحا دون تحفظات أو أن الشعب إذا ملك سلاحه سيخطئ فهم التناقضات الرئيسية، فيتحالف مع الغزاة ضد المماليك مهما كان تناقضه معهم؛ ذلك أن أفدح أخطائه كان ذلك التصور الذي يرى الشعب المصري كتلة موحدة في مصالحها أو في مشاعرها تجاه المماليك وتجاه الفرنسيين على السواء.

ولكن خطأ تاليران على كل الأحوال لم ينتقل إلى نابليون بنفس الدرجة؛ إذ سرعان ما أثبتت الحوادث أن الأخير كان ابنًا بارا لطبقته، تَشرب -بدرجة أوفر- رؤيتها، فعرف كيف يخطط لتحالفاته، وفهم تناقضات الواقع المصري بدرجة أكثر دقة مما فهمها "تاليران".

ولعل استيعاب بونابرت لتلك الحقائق قد تكامل خلال تفاعله العملي مع الواقع الاجتماعي والسياسي في مصر، وفي ضوء المعلومات المفصلة التي زودته بها فرقة من المستشارين الممتازين صاحبوه في حملته – وهم أعضاء المجمع

العلمي – لا مماراة في أنهم كانوا بعضا من صفوة العقل الأوربي البرجوازي آنـذاك، ويصعب أن نتصـور أن بونابرت كان متفائلاً بأنه لن يلقى مقاومة من أي نـوع كانت، سواء في عملية الفتح نفسها، أو في مرحلة التخطـيط للاستقرار كما كان يذهب تاليران.

وفي كل الأحوال فـإن الواقـع قـد كـذب مـا ذهـب إليه تاليران، وجاءت المقاومة الشعبية المصرية ضد الغزو الفرنسي بداية للحركة الوطنية المصرية الحديثـة؛ لأن تلـك المقاومة "كانت أول شرارة أشعلت جـذوة الـروح القوميـة في نفوس المصريين".

على أن تلك المقاومة – في منظورنـا – تتجـاوز هـذا المفهوم اللاطبقي للحركة الوطنية، فترأهـا مقدمـة لحلقـة من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتهـا، يمكـن أن تتحدد تاريخيا بين يوليو ١٧٩٨ ويوليو ١٨٠٥

ومع أن الظاهرة التاريخية تتداخل وتمتزج بمـا يسـبقها ومـا يتلوها، فإن هذا التحديد الذي -لا يخلو من تعسف قليل- يعتمد على أن تلك المرحلة قد شـهدت التحرك السياسـي لشرائح من الطبقة الوسطى المصرية لتطرح نفسها كقيـادة لحركة جماهيرية نشطة استهدفت مقاومة الغـزو الفرنسـي، وقد ظلـت تلك الحركة متوقدة ونشطت بعـد جـلاء الغـزاة إلى أن حدث انقلاب فعلي في السلطة السياسية حـين تـولّى "محمد علي" بإرادة تلك الشرائح حكم مصر.

وتلك الحلقة من محاولات البرجوازية المصـرية تحقيـق ثورتها، هي أكثر حلقاتها جنينية وأوفرها ضعفًا وأقلها وعيا، لكنها مع ذلك بالغة الأهمية في تشخيص الـداء البرجـوازي المصري، فهي تتضمن كل الخصائص المحـددة لأسـلوب

البرجوازية المصرية في حل تناقضاتها مع الاستعمار، وهو الأسلوب الذي حدد – ونبع من – علاقتها بالقوى الشعبية، وموقفها من الصراع الدولي. حلقة تظهر فيها – كما ظهرت فيما تلاها – هذه الخصائص فتبدو المسافة شاسعة بين عطاءالجماهير الشعبية وشُحّ البرجوازية، وبين إندفاع صعاليك المدن وفقراء الفلاحين ونزوع التجار والمشايخ ونقباء الحرف والأثرياء إلي التعقل القريب من الجُبن، ونفاد طاقتهم الثورية بأسرع مما يظن أو يتوقع خصومهم.

ولقد يبدو من دراسة البنية الاقتصادية للبرجوازية المصرية آنذاك، أنها كانت أضعف من أن تفعل أكثر مما فعلت، وأن درجة احتياجها إلى سوقها القومية لم تكن وافرة بدرجة تجعلها أكثر شجاعة، وهو أمر لا يخلو من صحة؛ ذلك أن الحملة الفرنسية كانت قد ألقت رحالها في مصر بعد ما يقرب من قرنين على اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي خنق جنين البرجوازية التجارية في رحم المجتمع المصري، كما خنق الفتح العثماني – بعد ذلك بتسعة عشر عاما – جنينها الصناعي، عندما رحل "السلطان سليم الأول" الحرفيين المصريين إلى الآستانة، محدثًا كما قال ابن إياس ضررا شاملاً لأهل مصر؛ "إذ بطل فيها نحو خمسين صنعة تعطَّلت منها أصحابها، ولم يعمل بها من أيامه في مصر".

وهكذا دخلت مصر دائرة الممتلكات العثمانية منعزلة بذلك عن العالم البرجوازي، الذي كان طوال تلك القرون يسود العالم وترفرف أعلامه على أوربا الرأسمالية؛ وبذلك لم يكن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح كشفًا جغرافيا "إنما كان التعبير المادي عن تفوق الطبقة الوسطى في أوربا وضعفها في مصر".

على مشارف السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر كانت البرجوازية المصرية في حالة مهلهلة بشكل حقيقي، كان زمن ثورتها على الصعيد العالمي قد مضى وهي في معزل عنه أسيرة الحكم المملوكي الذي كان طرازاً فريداً في نوعه: طبقة منعزلة اجتماعية وغريبة جنسياً عن المصريين، تتوالد وتتكاثر ذاتياً، لا تصاهر أهل مصر ولا تتكلم لغتهم، يقتصر دورها في العملية الإنتاجية على الاستيلاء على فائضها، تشرع لنفسها، انتماؤها للإسلام محل شك، وحرصها أن تظل أدوات القهر الطبقي في أيديها يدفعها إلى تحريم صنعة السلاح على المصريين.

بتراكم التخلف، كانت عوامل التعرية والموت بالقصور الذاتي تلحق بالطبقة الوسطى المصرية، فتذوي جذورها وتتساقط ثمارها، وكان علماء الحملة الفرنسية على حق عندما أدهشهم ذلك التدهور في أحوال البرجوازية المصرية:

اقتصادها الضعيف، وفكرها اللاقومي، وأيديولوجيتها المتهرئة، فبعد قرنين من هذا الضرر البالغ الذي أحدثه "السلطان سليم" بأهل مصر، كان الاقتصاد المصري أقرب ما يكون مجملة إلى النظام الطبيعي للاقتصاد: ينتج لاستهلاكه الخاص، فالصناعة يغلب عليها الطابع الحرفي، والتجارة – رغم ازدهارها النسبي – تكاد تختنق، بينما غرقت الزراعة في علاقات إقطاعية متخلفة.

لكن ذلك كله لم يحل دون تسرب العلاقات الرأسمالية إلى الاقتصاد المصري تدريجيا، ويمكن رصد ملامح هذا التسرب في مختلف أنشطته على النحو التالي:

توطن وتركز بعض الصناعات في أماكن بعينها، فبرغم ضيق السوق، وصغر حجم المنشآت الصناعية وصعوبة المواصلات، فإن صناعات هامة مثل صناعة الغزل والنسيج -مع انتشارها على امتداد القطر كله- ما لبثت أن توطنت حين فرضت عليها ظروف السوق ذلك، "فدمياط" و"المحلة الكبرى" كانتا صالحتين لهذا التوطن نظرا لسهولة استيراد "المواد الخام" من سوريا، وملاءمة تلك المنطقة للتصدير إلى أسواق الشرق الأدنى.

ويمكن استنتاج حجم السوق الذي كانت "المحلة الكبرى" تغطي احتياجاته، مما ذكر "المسيو جالوا"- أحد مهندسي الحملة الفرنسية – من أن معظم الحرير الذي تلبسه النساء في مصر ينسج في مصانع المحلة الكبرى. وتصنع فيها أيضا المناديل التي تغطي بها النساء رءوسهن، والقمصان والبشاكير.. ومن منسوجاتها – كما ذكر "جارد"- كانت تتخذ ستائر الشابيك وأغطية المقاعد والأرائك والوسائد وأغطية الموائد الموشاة بأسلاك الذهب والفضة والأحزمة الحريرية والملاءات المسماة بالملس، وكانت هذه المنسوجات تصدر من المحلة إلى سائر القطر المصري

وبلاد السلطنة العثمانية، ويقدر جيراد عدد عمال نسيج القطن فيها بألفي عامل، وبالمثل كانت دمياط معروفة - هي والقرى المحيطة بها- بصناعة الأقمشة إذ تنتج فيها أحسن منسوجات الحرير والقماش والتيل المصري.

وقد تركزت صناعة السكر في الوجه القبلي – وبخاصة في فرشوط وأخميم – حيث تنتشر زراعة القصب، وتركزت صناعة ماء الورد في "الفيوم" حيث ربط "جيراد" ذلك بإنتاج هذه المنطقة الوفير من الزهور، وتوطنت صناعة تمليح السمك قرب بحيرات شمال الدلتا ومصانع ضرب الأرز قرب مناطق زراعته برشيد.

وأدَّى هذا التركيز إلى نوع من التطور النسبي في حجم الإنتاج؛ وبالتالي في اتساع السوق الذي تغطيه، فوجد الفائض من السلع طريقه إلى السوق الداخلية، فالمحلة التي كانت تغطي احتياجات السوق المصرية كلها لم تكن منقطعة النظير، لكن إنتاجها كان يتجاوز محدودية السوق الداخلية ليصدر أيضا إلى تركيا وغيرها من بلاد الشرق الأدنى، وقد ارتبطت بعض مناطق توطن الصناعة بالسوق الخارجية إلى درجة أن بلدا كـ "منوف" مثلاً، كانت تعتمد عليها بدرجة أصبح معها تشغيل العمال يتوقف على مدى إنعاش الصادرات، بينما انقطاعها – أو نقصها – كان يؤدي إلى كساد الصناعة ُ وتحول العمال عنها وقد خطت الصناعة المصرية خطوة هامة في تلك المرحلة عندما عرفت التمويل التجاري لمنتجاتها فتحطم بذلك طابعها الحرفي تدريجيا؛ إذ اعتاد كبار التجار في المدن أن يمولوا الصناع في الريف، ويشغلونهم لحسابهم الخاص مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات، وكان الصناع ينتجون وفقًا لمواصفات يضعها التجار الذين كانوا يحصلون منهم على السلع المصنعة مباشرة بدلاً من شرائها من السوق.

وفي صناعة النسيج - أكثر الصناعات المصرية تقدماً - تطور التمويل التجاري لها بدخول كبار تجار القاهرة ليستوردوا القطن من سوريا ويوزعوه على

النساء الغزالات في القرى والمدن لغزله في وقت فراغهن، ثم ترسل خيوط الغزل إلى النساجين وإلى المصانع تحت إشراف التجار، ثم تسوق المنتجات داخليا أو تصدر إلى الخارج، وتخصص بعض التجار في تمويل صناعة الحصر في قرى الريف وبخاصة في المواسم التي تقل فيها حاجة الزراعة إلى العمل ، وهو ما حدث في صناعة القلل التي كان التجار يمولونها ويشترون المنتج لتخزينه أو تصديره.

ومع أن رب العمل كان يعمل أحيانًا جنبا إلى جنب مع العمال، فقد كان في أحيان أخرى يكتفي بالإشراف والتوجيه ومراقبة الصنف، ومباشرة عمليات البيع والشراء.. وقد وجد "جيرارد" مائة مصنع للحصر في بلدة واحدة هي طامية يشتغل في كل منها عدد يتراوح بين عاملين وخمسة عمال.

وأدى استقرار بعض الصناعات إلى ظهور التخصص فيها، بحيث قسمت صناعة السكر إلى عمليات فرعية خصصت لكل منها عدد من العمال يعملون بإشراف رؤساء، وهو ما حدث في صناعة القلل أيضا، وفي كل هذه الصناعات كان العمال يعملون لقاء أجر محدد.

وبرغم المصاعب التي كانت تحول دون انطلاق التجارة فإن مصر عرفت مراكز تجارية هامة، كالإسكندرية التي كانت ميناؤها على البحر الأبيض المتوسط، تصل إليها السلع الأوربية وتصدر منها السلع المصرية إلى أوربا، وكانت حركتها التجارية النشطة تجعلها تستقبل سفنًا من ثغور "البندقية" و "ليفون" و "راجوز" و "مارسيليا"، وثغور السلطنة العثمانية، حيث كانت السلع تنتقل منها إلى "رشيد" بحرا في المراكب المصرية المعدة للملاحة بالنيل.

وبسبب دورها هذا أصبحت رشيد مركزاً تجارياً ضخماً، يلتقي به جزء كبير من صادرات الدلتا وواردات أوربا والأناضول، وبلغ ازدهارها حدا جعل عدد سكانها يزيد خمسة آلاف نسمة عن عدد سكان الإسكندرية (٨٠٠٠)فقط.

وبالمثل كانت دمياط منافساً خطيراً للإسكندرية؛ إذ كانت تصدر منها السلع المصرية وترد إليها السلع القادمة من سوريا وقبرص والأناضول وتركيا واليونان وفرنسا.

وأشتهرت بتجارة الأرز والأقمشة والمنسوجات والخشب؛ لذلك كانت من حيث عدد السكان ثاني بلد في القطر المصري بعد القاهرة.

كانت تجارة الصادر والوارد نشطة نسبيا، فمع أن مصر كانت تصدر فحسب المنسوجات المصرية والحاصلات الزراعية فضلاً عن سلع أخرى أقل أهمية، فإنها كانت مركزا لإعادة التصدير؛ إذ كانت موانئها تصدر إلى أوربا الحاصلات والسلع التي كانت ترد إليها من أفريقيا وآسيا ومنها "البن" و "العاج" و "التبر" و "الصمغ العربي"و "ريش النعام" و "التمر الهندي" و "الجلود و "الكحل”... إلخ.

ومع أن الميزان التجاري مع أفريقيا الوسطى كان مختلاً؛ إذ كانت صادرات مصر إليها أقل بكثير من وارداتها منها، فإنه كان أقل اختلالاً مع الأقطار العربية؛ إذ كانت الصادرات المصرية تعادل ثلثي وارداتها من تلك البلاد.. لكن الجمارك المصرية كانت تغل إيرادا لا بأس به، حيث كان بمصر ثمانية مراكز جمركية، وقد قدر علماء الحملة الفرنسية ربح البلاد من تجارتها مع فرنسا وإيطاليا بـ ٥٠ ألف قرش في السنة، ومن تجارتها مع أفريقيا الوسطى باثنى عشر ألف قنطار

من تراب الذهب، ومن تجارتها مع السلطنة العثمانية بمليون ريال، وقدر "المسيو استيف" – أحد علماء الحملة الفرنسية – إيرادات الجمارك المصرية جميعها بنحو ثلاثة ملايين فرنك في العام.

وكان في القاهرة وحدها أربعة آلاف من تجار الجملة وخمسة آلاف من صغار التجار.

وإذا كانت العلاقات الرأسمالية قد طرحت نفسها في برجوازية تجارية بالأساس، فلا بد أن نضع في اعتبارنا اختناقها؛ إذ كان الاقتصاد المصري أعرج لتخلف الصناعة وفوضى الزراعة، وفهم هذا الاختناق ضروري لكي نفهم دوافع البرجوازية وسمات حركتها السياسية.

ولأن تلك البرجوازية التجارية قد افتقدت للتخصص التجاري بصورة نسبية، فإن مجال عملها الرئيسي كان عمليات الوساطة، إنها نشطة جدا في تخزين السلع الواردة، تربح من عملية إعادة تصدير ما تستورده من البلاد الأخرى، ولعل هذا هو السبب في أن تلك البرجوازية بدت كثيراً كومبرادورية الهوى، بحكم اتصال نشاطها الاقتصادي بالأسواق الدولية، وقيامها بدور الوساطة والسمسرة، مستغلة في ذلك موقع مصر الجغرافي. كانت مصر آنذاك – والتعبير لجيرارد – مستودعاً للتجارة الخارجية.

وكان طبيعياً أن يجتذب هذا المستودع جاليات أجنبية تقيم في عواصمه التجارية، ومن المؤكد أنها دخلت في علاقات – بشكل ما – مع التجار المصريين، وهكذا عرفت القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط جاليات من الإيطاليين والفرنسيين والأروام.

وقد وجدت تلك البرجوازية التجارية في الشرائح العليا من الإنتلجنسيا الأزهرية حليفًا طبقيا ومعبرا سياسياً – وبدرجة ما – فكرياً عنها، وذلك بحكم الانتماء إلى نفس الطبقة، فالإنتلجنسيا الأزهرية كانت تمثل مظهرا قريباً من طبقة متوسطة في مصر، فقد تعددت مظاهر النشاط الأقتصادي لكبار علماء الأزهر آنذاك، فأخذوا حق التنظر على الأوقاف الخيرية – وكانت تمثل أكثر من ربع المساحة الصالحة للزراعة – ومنحوا بعض الالتزامات، ودخلوا في حلبة المنافسة لشراء حصصها. فضلاً عن أنهم كانوا يمارسون الاستثمار التجاري بكل أشكاله من بيع وشراء ومشاركة، ومضاربة ومقايضة، وشراء وبيع الأملاك والعقارات والحمامات والدكاكين وتملك الوكائل.

وسوف نجد في "عجائب آثار الجبرتي" أدلة وافرة على مدى الثروة والجاه الذي كانت البرجوازية المصرية تحوزه آنذاك. فالجبرتي – الذي كان مثقفًا أزهريا – كان قريب الصلة من البرجوازية التي تستثمر أموالها في التجارة؛ لذلك نجد في أخباره – كما نجد في تراجمه – تكرارا لعائلات تتوارث امتهان التجارة، كعائلات "المحروقي" و "الشرايبي" و "محرم" و "طوبار". وهي عائلات كانت ملء السمع والبصر في عصر الجبرتي.

فالمحروقيون كانوا تجاراً مشهورين، وكان لعميدهم – في زمن الجبرتي – "السيد أحمد المحروقي" شأن كبير، فقد اتسعت أيامها تجارته في مختلف الأقطار الشرقية والأوربية وتعامل مع جميع تجار مصر وضواحيها وجميع الأمصار الإسلامية، وذاع صيته بين الأقطار الحجازية والسورية والرومية.

وعاصر الجبرتي أيضا من سلالة "الشرايبي" الخواجا "أحمد بن يوسف الشرايبي" الذي كان في غاية الثراء والرفاهية، فضلاً عن عائلة محرم التي ذاع صيت أبنائها في التجارة لدرجة أن أحدهم كان عضوا في الديوان الخصوصي الذي أنشأه "نابليون"، وكان "حسن طوبار الكبير" مالكًا لأسطول ضخم من مراكب الصيد قُدر بحوالي ٥٠٠ سفينة، فضلاً عن تملكه مصانع لنسج القطن، ومتاجر وضياع ضخمة في "المنزلة".

ومن التجار المشهورين الذين عاصرهم الجبرتي الخواجا جمال الدين الذهبي شهبندر التجار. الذي ذكر عنه أن له كثير من الوكالات والمنازل، وعلى قدر كبير من الثروة والجاه، ومنهم "مصطفى عبد الله" الذي كان من أشهر تجار رشيد، و"الخواجا محمود حسن" الذي كان يملك ذهبيات وله وكالات، و"الحاج مصطفى البشتيلي" الذي كان يتاجر في الزيت وله وكالات ضخمة في معظم المديريات وخاصة في الإسكندرية، وكان الشيخ "مصطفى الصيرفي" يتاجر مع السعودية واليمن، وبلغت ثروة التاجر أحمد الزور تاجر الصابون، الحد الذي مكنه من أن يقرض التجار ما يصل إلى ١٠ آلاف ريال.

وسوف نجد في تراجم مشايخ الأزهر التي أوردها الجبرتي أدلة متعددة على النشاط التجاري الواسع الذي كانوا يمارسونه، ومنهم المشايخ إسماعيل البراوي ومحمد الجوهري وعبد الوهاب الشبراوي ومحمد المهدي وعلي البيومي وعبد الله الإدكاوي.

وكانت الأسر التجارية تمارس أعمالاً تتخطى استثمارات التاجر الفرد؛ لتصبح الأسرة مؤسسة تجارية أو شركة مساهمة، فقد ذكر الجبرتي أن عائلة الشرايبي

كانت تتبع سنة ثابتة؛ إذ كانوا يجعلون عليهم كبيرا وتحت يده الكاتب والمستوفي والجابي، فيجمع لديه جميع الإيراد من الالتزام والعقار والجامكية، ويسدد الميري ويصرف لكل إنسان راتبه على قدر حاله، وقانون استحقاقه، وكذلك لوازم الكساوي للرجال والنساء في الشتاء والصيف، ومصروف الجيب في كل شهر، وعند تمام السنة يعمل الحساب ويجمع ما فضل عنده من المال ويقسمه على كل فرد بقدر استحقاقه وطبقته.

كما أن النشاط التجاري المشترك بين الزوج والزوجة كان منتشرا وخاصة لدى الإنتلجنسيا الأزهرية، فقد كانت زوجة الشيخ الشرقاوي تدير له أمواله وتستثمرها لحسابه؛ إذ اشترت عقارات وبيوتًا كانت تؤجرها فضلاً عن الحوانيت والوكالات، وكانت زوجة الشيخ المهدي تستثمر أمواله في تجارة القطن والأرز والكتان.

وإضافة إلى كل هذا فإن كبار التجار كانوا يمارسون نشاطًا مشتركًا دائما أو مؤقتًا، فقد تحاسب كل من التاجرين الكبيرين أحمد المحروقي وأحمد الزور على شركة كانت بينهما، على حد ما يروي الجبرتي في أخباره.

وكان طبيعيا أن يكون للبرجوازية المصرية التجارية بشريحتيها من التجار والمشايخ التجار علاقاتها بالحكم المملوكي الذي كان مسيطرا على مصر، لقد كانت "عائلة الشرايبي" وثيقة الصلة بأمراء المماليك لدرجة أن الأمراء بمصر كانوا يترددون عليهم كثيرا دون سبق دعوة، وقد ربطت علاقة وثيقة بين عميدهم وبين "الأمير رضوان كتخذا"؛ إذ كان يتفسح عنده في كثير من

الأوقات، مع الكمال والاحتشام، ولا يصاحبه في ذلك المجلس إلا اللطفاء من ندمائه.

وكان الأمير المملوكي الألفي الكبير على علاقة وثيقة بتجار مصر، وقد سانده بعضهم بحماس في صراعه مع محمد علي، وممن قدموا له خدماتهم "مصطفى عبد الله" من أعيان رشيد، و"محمود حسن" صاحب الذهبيات والوكالات.

وحرص أمراء المماليك على مجاملة كبار التجار، فعندما زوج الأستاذ أحمد المحروقي ولده السيد محمد أو لم له وليمة حافلة حضرها الأمراء جميعا وحملت إليه هداياهم وهدايا التجار والعظماء من المسلمين والأقباط والأتراك والإفرنج.

ولم يكن طبيعيا – في ظروف مصر آنذاك – أن تخلو العلاقات بين البرجوازية التجارية المصرية – بشريحتيها – وبين أمراء المماليك من تعقيد الظاهرة المصرية عموما، ويمكن رصد بعض ملامح هذا التعقد على النحو التالي: أن أمراء المماليك كانوا يعتمدون على التجار في اقتراض ما قد يحتاجون إليه من أموال، كما كان هؤلاء التجار يستوردون لحسابهم بعض ما يحتاجون إليه من سلع، لكن العلاقة لم تستمر على هذا النحو الذي كان ممكناً احتماله؛ إذ لجأ الأمراء إلى مصادرة أموال بعض التجار واستصفائها، وهو الذي دفع كثيرين إلى تأمين ثروتهم بطرق ساذجة وبدائية، وقد روي "بوريين" – سكرتير نابليون الخاص – في مذكراته أن "نابليون" عندما نزل "دمنهور" أقام مع هيئة أركان الحرب بدار كانت لأحد أعيان البلدة، ومع أن ظاهرها كان حسنًا، إلاَّ أن

داخلها كان مهدما، وهو ما أدهش "بونابرت" الذي كان قد علم أن الرجل صاحب ثروة، وقد فسر الرجل حرمانه لنفسه من التمتع برفاهية العيش برغم غناه، فقال إنه قبل بضع سنوات كان قد أصلح داره وأثثها، فوصل ذلك إلى مسمع الأمراء في القاهرة، فطلبوه وطالبوه بالمال، فلما امتنع عاقبوه بالضرب إلى أن أخذوا منه ما يريدونه ولكن بعد أن كسروا رجله، وختم الرجل قصته قائلاً:

"ومن ذلك الحين حرصت على أن لا تكون لي دار غير هذه الدار الخربة، والويل كل الويل لمن يعرف أنه غني في هذه البلاد، فأضمن الأحوال للسلامة هو الفقر أو ادعاء الفقر".

تلك حقيقة تؤكدها أخبار "الجبرتي" الذي ذكر تقليداً مملوكياً ليس نادر التكرار، ذلك هو "تتبع من يشتم فيه رائحة الغني فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضعاف ما قدر عليه".

وبالإضافة إلى المصادرات والاستصفاءات، فإن أمراء المماليك في حمى صراعهم على السلطة، وهو صراع كاد ينتهي بخراب شامل لحياة مصر الاقتصادية، لجئوا إلى العصف بحق الملكية نفسه؛ إذ مدوا أيديهم إلى المواريث، فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده سواء كان له وارث أو لا، وصار بيت المال من جملة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه كل شهر، ولا يعارض فيما يفعل في الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فحل بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء إلا من تداركه الله.

وكان احتكار الأمراء للمناطق الجمركية عاملاً هاماً من عوامل بروز التناقض بين المماليك والبرجوازية المصرية التجارية، فبينما كان جمرك القصير

متروكًا لحكام الجهات القبلية، فإن جمارك باقي الثغور كانت مقسمة بين "مراد بك" و "إبراهيم بك"، فإختص الأول بجمارك القاهرة وبولاق ومصر القديمة ورشيد ودمياط والإسكندرية، بينماَ اختص الثاني بإيراد جمرك السويس الذي كان أكثر حركة وإيرادا؛ لأنه كان يستقبل معظم واردات بلاد الهند وبلاد العرب، وكان إيراده وحده يعادل بقية المناطق الجمركية.

وبينما لجأ "إبراهيم بك" إلى تحصيل إيراد جمرك السويس بواسطة جهاز إداري يعمل لحسابه، فقد أعطى مراد بك الجمارك الستة المخصصة له لملتزمين كانوا يديرونها لحسابهم مقابل رسم معين يدفعونه إليه، وبسبب الفوضى الإدارية التي كانت سمة الحكم المملوكي، أصبحت الجمارك ميدانًا لارتباك التجارة برفع رسومها الجمركية، وخاصة في الثغور التي كانت تتبع مراد بك، فقد لجأ الوسطاء الذين كانوا يديرونها إلى الحصول على مكاسبهم عن طريق المغالاة فيها.

وقد خلق هذا كله نوعا من التناقض داخل صفوف البرجوازية التجارية نفسهاَ أدت إليه الفوضى المملوكية الشاملة، ففضلاً عن الجمارك والمصادرات تكلف الضرائب باستنزاف جزء كبير من عائد التجارة، ومع أن العقارات كانت معفاة من الضرائب، فإن المكوس والإتاوات كانت مفروضة على الصناعات والمأكولات والمتاجر والوكائل والسفن والقوافل، وكذلك على الرءوس وعلى الوظائف الرئيسية.

وفي مواجهة الفوضى لجأ التجار إلى تحصيل أربـاحهم من المستهلك مباشرة، وهو ما خلق نوعا من الاحتكاك الحاد بين المستهلكين في المدينة وبين صغار التجار، وبين هؤلاء وبين القائمين على مراقبة الأسواق.

وتحفل أخبار "الجبرتي" بالشكوى المرَة من سلوك صغار التجار في الأسواق، ومن رفعهم للأسعار واحتكارهم للأقوات بصورة مبالغ فيها. على أنه هو نفسه – الجبرتي – قد بـرر هذا السلوك عندما ذكر أن مساتير الناس – علـى مشـارف الحملة الفرنسية – قد احتـاجوا بيـع أمتعـتهم ودورهـم، وأن تجار البن والبهار قد طولبوا بالسلف عـن المكوسـات المستقبلية، ولما كانوا متأكدين من عدم ردها فقد استعاضـوا خسارتهم من زيادة الأسعار.

كان طبيعيا انطلاقًا من كل ما سبق أن تطفو التناقضـات بين التجار والمماليك وأن يتصاعد التشاحن بينهما ليصـل إلى حافة الانفجار، وتقدم مشايخ الأزهر ليعبروا عـن هـذا التشاحن في المصالح، فقد كانت لهم مـن مكـانتهم الدينيـة حرمة وافرة وقدرة على تحريك الشارع المصري، الذي كان الأداة الطبيعية للضغط على أمراء المماليك، فقد كـان يقبـع في أسفل السلم الاجتماعي مطحونًا ومنسيا وجائعا، ومستعداً بالتالي للمقاومة والانقضاض.

ولكن تلك الانتفاضات قادها المشايخ، فظلت دائما محكومة بالتحالف بينهم – كطلائع للبرجوازية التجارية – وبين أمراء المماليك بحيث يمكن توصيفها في خانة الابتـزاز السياسـي أكثر منها في خانة الثورة أو التمرد. لقد خلت تماما من أيـة رؤية استراتيجية تتجه لفصم التحالف مع الطبقـة السـائدة، وإن لم تخل من

الرغبة في تعديل شروط هذا التحالف، وفيما بعد ستكون تلك خاصية دائمة من خصـائص البرجوازيـة المصرية.

انطلاقًـا مـن ذلـك فـإن موقـف "الشـيخ الـدردير" من "حسين بك شفت" لا ينبغي أن يبعـث علـى الدهشـة، ففي هذا الموقف تتبلور كل خصائص الإنتلجنسيا الأزهريـة التي سوف تتكرر كثيرا بعد ذلك، ومـع أن الواقعـة تعـود إلى عام ١٢٠٠ هـ (١٧٨٥ – ١٧٨٦ م) وقبل خمسة عشر عاماً من وصول الحملة الفرنسية إلى مصر فإنها ليست أقدم أمثالها وليست آخرها بالقطع. كان "الشيخ الدرير" ذكيا عندما حرص على شفط سخط الجماهير الشعبية فـي القـاهرة على تصرفات المماليك. أيامها كـان الأميـر المملـوكي مراد بك يعيث فسادا في الوجه البحـري، تاركًـا بعـض صناجقة في القاهرة، فتسلطوا – والقائـل هـو الجبرتـي – على مصادرات الناس في أموالهم، وتصدر لذلك حسـين بك شفت الذي تسلط على هجم البيوت ونهبها، وقد تكـرر ذلك منه تجاه منزل "أحمد سالم الجزار" – متـولي رياسـة الشيخ البيومي -، فقد نهب حتى مصاغ النساء والفـراش، وهو ما أثار أهالي الحسينية، فتجمهروا في فنـاء الجـامع الأزهر مثيرين أوباش العامة والجعيدية، وحمـل الجميـع نبابيت ومساوق، وكان المشهد بأكمله يهدد بانتفاضة عنيفـة ضد صناجق مراد بك، لكن الشيخ الدردير سارع يعلـن موافقته علىُ تمرد أهالي الحسينية، بل وبالغ في تحريضـهم مؤكدا أنه معهم، فخرجوا من نواحي الجامع وأقفلوا أبوابـه، وطلع منهم طائفة إلى أعلى المنارات يصيحون ويضـربون بالطبول، وانتشروا بالأسواق في حالـة منكـرة، وأغلقـوا الحوانيت، وقال لهم – في غـد نجمع أهـالي الأطـراف

والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم، وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم.

لكن هذا التشدد البالغ سرعان ما تراخى وفي نفس الليلة، فبعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان – أي محافظ القاهرة – ومحمد الجلفي كتخدا إبراهيم بك – أي وكيله – واجتمعوا بالشيخ الدردير، وتكلّموا معه وخوفوه من تضاعف

الحال، وانتهت المفاوضة بوعد برد المنهوبات، وبالطبع لم ينفذ الوعد وبردت القضية على حد تعبير الجبرتي.

كان الخوف من تضاعف الحال يحول كل نشاط ثوري إلى نوع من الحلول الوسط، هبطت معها طاقة الشيخ الدردير – شيخ المالكية ومفتي وناظر الصعايدة من الدعوى وشيخ رواقهم - وشيخ المشايخ في عصره إلى العنف المسلح ضد المماليك إلى مجرد وعد – يثق بأنه لن ينفذ – بإعادة المنهوبات؛ لذلك لم يكن غريبا أن يكرر سليمان بك أغا ما فعله حسين بك شفت بعد أيام قليلة من برودة القضية إذ استولى على سفينة محملة بالتمر والسمن قدمت من الصعيد إلى القاهرة، ولأن ما كانت تحمله السفينة كان يخص ُمجاوري الصعيد في الأزهر، فقد تصرفوا بعنف، وأضربوا عن الدراسة، فركب المشايخ الدردير والعروسي والمصيلحي وآخرون، وتقدموا لمفاوضة سليمان الأغا بحضور إبراهيم بك – شريك مراد بك في الحكم آنذاك -، وبرغم أن المشايخ قد تحدثوا بكلام كثير ومفحم فإن المفاوضة لم تنته بعودة السلع كاملة إلى أصحابها.

هذا العجز عن مواجهة الانتهاب المملوكي بعمل حاسـم، يتبدى أكثر في السلوك الذي سلكه محمود بن حسن محـرم – وهو التاجر الشهير – تجاه محاولة حسـين بـك شـفت تعريضه لنفس المحاولة، فعندما أرسل شفت إليه يطلبه قابل رسله فـلاطفهم وأرضاهم بدارهم، وركب إلى "إبراهيم بك" الذي لم يقابله ولكن استقبله وكيله، وانتهت المقابلة برشـوة؛ إذ عبى له الخواجا هدية بعد ذلك وقدمها إليه.

إن سلوك "الشيخ الدردير" يبدو بالمقارنة لسلوك الخواجـا "محمود ابن حسن محرم"، نوعا من اليعقوبية التي لا تنظـر للعواقب، لكنهما معا، من كـان جيرونـدياً ومـن تصـرف يعقوبياً، قد انتهيا إلى نفس النهاية: هادناً وساوماً. وإلى هـذه السمة يشير صبحي وحيدة الذي لاحظ أن التجار وأصحاب الحرف كانوا يفضلون وقتئذ مداراة أهل الدولة وتجنب شرهم واستمالتهم على الوقـوف فـي وجههـم مـا اسـتطاعوا.

فما إن يصطدم الأمراء ببعضهم البعض أو يثـور المماليـك على الأمراء أو يتربص الجميع بالسكان، حتى يقفل كل منهم حانوته وينقلب إلى أهله ينتظر انقضاء الأزمة أو فورة الغفلةالتي أثارتها .

وليس هناك ما يحملنا على تخطئة ما يذهب إليه وحيـدة من أن التجار والصناع يشاركون في الغالب رجـال الـدين في عالميتهم، فرأس المال عادة لا وطن له، يـتلمس غايتـه في كل مكان، وهو – إلـى هـذا – مـاكر مـرن محـب للاستقرار، لا يقدم على الثورة وقلب الأوضاع وإنشاء النظم الجديدة إلا إذا ضاقت ظروفه ضيقًا شديداً.

ولـيس الـدليل الوحيـد علـى صـحة مـا يـذهب إليه أن "المحروقـي" – كبيـر تجـار المرحلـة – تعـاون مع الفرنسيين والأتراك والمماليـك علـى التـوالي رغـم تناقضهم، وخرج من ذلك كله سليما.

٢ -فضيلة الشيخ بونابرت بونابرت

لكن تطبيقًا آخر لهذه العالمية يضعنا على مشارف المنطلقات التي نفهم منها سلوك البرجوازية المصرية في تلك المرحلة، فنحن نعلم – من كل مصادر تاريخ الحملة الفرنسية على مصر – أن التجار الأجانب وخاصة الفرنسيين هم الذين أغروا حكومة الديركتوار بتجريد حملة جيش الشرق لفتح مصر، ومحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية حافلة بتقارير هؤلاء التجار، وتقرير "تاليران" الشهير هو إعادة صياغة لتقرير القنصل الفرنسي "ماجلون" الذي بني على موقف وشكاوى التجار الفرنسيين في القاهرة.

ولا شك أن التجار الفرنسيين الذين لا يقلون عالمية عن زملائهم المصريين، قد كونوا انطباعا من اختلاطهم بالأوساط التجارية المصرية، حملوه إلى حكومتهم، وربما كان ذلك الانطباع هو المسئول عن تلك القفزة الغريبة التي وردت في تقرير "تاليران" من أن المصريين لن يقاوموا الغزو، وأنه ليس ثمة خوف من وثبة الأهالي.

كانت البرجوازية الأوربية قادمة في جيش الشرق واثقة من أنها ستجد في انتظارها برجوازية من السماسرة والوسطاء تربح من إعادة التصدير بالأساس، وتعيش في مناخ يجعلها مستعدة لأن تعلن القاهرة مدينة مفتوحة، ذلك الإعلان الذي سيكون أيديولوجية هذه الطبقة فيما بعد ولزمان طويل.

كان "بونابرت" صريحا ودقيقًا عندما اعترف في مذكراته بأنه خطط لسياسته في مصر بحيث يخلق نوعا من التحالف السياسي بينه وبين البرجوازية المصرية ممثلة في شرائحها المعبرة والمتحركة وذات النفوذ، وهي

الإنتلجنسيا، الأزهرية، لكن المؤرخين الأوربيين، وخاصة الفرنسيين منهم، افتقدوا الدقة والوعي الذي يجعلهم يدركون طبيعة تلك السياسة وجوهرها، فأطلقوا عليها اسم "سياسة بونابرت الإسلامية"، وهو مصطلح يتعامى – قصداً أو غفلة – عن الجوهر الطبقي لها، بحيث تبدو لوناً من الشعوذة السياسية التي لا تتناسب مع الصورة العامة لشخصية ابن بارز من أبناء البرجوازية الأوربية كبونابرت.

ولا شك أن "بونابرت" لم يكن خالي الذهن عن الدور السياسي البارز والهام نسبيا الذي كانت تلعبه الإنتلجنسيا المصرية آنذاك كطليعة للشعب المصري، والوضع المتميز الذي أصبح لها، ومن هنا وضع ذلك في اعتباره وهو يرسم خطته للتحالف مع البرجوازية المصرية – بعقل أوربي متقدم. يدرك البنيان الطبقي في مصر – هادفاً إلى إغرائها لكي تساعده وتشاركه – كتابع وذيل – في بناء مستعمرة فرنسية في مصر تلعب دورها في الصراع الدولي الذي كان محتدما آنذاك، ومتابعة رصد هذه الخطة تكشف عن خطوطها العامة.

فجانب من تنبؤ "تاليران" – في تقريره إلى حكومة الديركتوار – بأن مقاومة مصرية لن تواجه الغزو، كان إدراكًا للطابع الخاص للعناصر القيادية للشعب المصري آنذاك، ممثلة في شرائحه الصاعدة والطامحة إلى علاقات إنتاجية جديدة ومكان في السلطة، وقد عبر بونابرت عن ذلك في مذكراته، مؤكدا أنه لم يسع للتحالف مع مشايخ الأزهر لهيمنتهم الروحية على المصريين فحسب، ولكن أيضا لأنهم "أثرياء وذوو طباع هادئة ولا يركبون الخيل ولا يمارسون أعمالاً عسكرية ولا ينتظر منهم تزعم حركة مسلحة".

وهكذا حدد "بونابرت" الصفات التي يريدها في الزعامة التي يتحالف معها، وبدرجة ما كان نافذ البصيرة، وقد قال لـ"كليبر" في رسالة منه إنه "ليس بين زعماء الأمة كلهم من هو أقل خطرا علينا من الشيوخ؛ فهم جبناء، عاجزون عن القتال، يوحون – كجميع رجال الدين – بالتعصب دون أن يكونوا هم أنفسهم متعصبين".

وإذا كان "نابليون" – كما يذهب "هيرولد" – ليس خالياً من ذلك الامتياز الفذِّ الذي يتمتع به الذين يصنعون التاريخ ويكتبون عما صنعوه، وهو في كتابته مختلقًا تماماً ، لكن تمتعه بجزء من هذه عن الكيفية التي صنعوه بها الميزة الفريدة لا يعني لدينا إهمال تلك الصفحات المطولة التي كتبها في مذكراته عن منافقة المشايخ له، ومن الصحيح أنه كان يبادلهم النفاق، وأنه قد يكون بالغ كثيرا في تصوير ضعفهم وانهيارهم أمامه، ولكن ذلك كله لا ينفي أن الجنرال الكورسيكي قد خرج بانطباع محدد عنهم، انطباع جعله متسامحا دائما معهم، واثقًا تماما من أنه يستطيع أن يعتمد عليهم، وأن يفسد من قد تحدثه نفسه بأن يكون على غير ما يريده.

وبينما كان يرى أن الرأفة فضيلة تافهة، فإن الإنتلجنسيا البرجوازية المصرية كانت لها مكانة في نفسه دفعته كثيراً إلى ممارسة هذه الفضيلة التافهة.

كانت سياسة "نابليون" الإسلامية في جوهرها سياسة طبقية، ومن الخطأ ترك المصطلح الأوربي – الممالئ للخطأ – يفقدها هويتها الحقيقية.. فعندما كتب نابليون لكليبر قائلاً: "علينا أن نهدهد التعصب حتى ينام قبل أن نستطيع

إقتلاعه"، كان يعني بالتعصب: "مقاومة الغزو والتصدي له"، وخطته في ذلك واضحة ومحددة:

تدجين البرجوازية المصرية الوليدة وإرضاعها؛ لتنمو على جناح البرجوازية الفرنسية؛ الأم الغازية.

وفي أول منشوراته إلى المصريين كان بونابرت بالغ التحديد، وبرغم أن المعاصرين قد سخروا من المنشور، بما فيهم بونابرت نفسه، لدرجة أن جوبير – المندوب البحري – كتب إلى وزير البحرية الفرنسي يؤكد أن بونابرت لم يعبأ بسخرية جيشه من المنشور، وبينما رأى بونابرت المنشور – وهو في منفاه بسانت هيلانة – "قطعة من الدجل من أعلي طراز"، فقد سخر منه الجبرتي ورآه "كلمات مفككة وتراكيب ملعبكة".

لكن ذلك لا ينفي أن المنشور يحدد سياسة طبقية واضحة، ذلك أنه يتوجه بوضوح إلى من أراد أن يتوجه إليهم، هؤلاء الذين وصفهم بـ "العلماء والفضلاء والعقلاء"، وهم المشايخ والقضاة والأئمة والجريجية"، وأعيان البلد مؤكدا لهم – ومغريا إياهم – بأنهم سيدبرون الأمور – كما في النص الوارد في الجبرتي – أو سيتولون الحكم – كما في النص الفرنسي – ملوحا بأعلام العصامية ذات اللون البرجوازي الفاقع، مؤكدا على ألا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية، مذكراً بالثروة والملكية وبمصر التي كانت – ويمكن أن تكون لولا المماليك – ذات مدن عظيمة وخلجان واسعة وتجارة كثيرة مبرزا للتناقض بين المماليك وبرجوازية مصر الوليدة، فهم

– المماليك – يتملكون مصر وحدهم ويختصون بكل شيء حسن فيها، من الجواري الحسان، والخيل العتاق، والمساكن المفرحة.

وما ذهب إليه "د. لويس عوض" من أن منشور "بونابرت" الأول إلى المصريين تبشير مبكر بالفكرة الليبرالية في إطارها البرجوازي ليس عاريا عن الإسناد، ولكن التحفظ الذي أورده ينبغي أن يكون ملازما لهذا الاستنتاج، فإذا كان مجلس الوزراء – أو ديوان نابليون – كان مجلسا للدُّمى كما يقال اليوم في أي بلد تحكموه سلطة أجنبية محتلة، فإن ليبرالية نابليون – من حيث الجوهر – لا تقل شكلية عن مجلس وزرائه المصري.

في إطار هذا التحفظ المنشور كان معابثة ذكية لغرائز البرجوازية المصرية الوليدة وإحياء وتنشيطًا لتناقضاتها مع السيطرة الإقطاعية المملوكية، فهو قد دعا في ديباجته إلى الحرية والمساواة كدعامتين للنظام السياسي الاجتماعي، مفسرا المساواة بأنها مساواة أمام الله وأمام القانون، وأنكر المنشور أية فوارق بين البشر لا تنبع من الفوارق في العقل والفضائل والعلوم فقط، وهو إنكار صحيح لفوارق الجنس والدم واللون والمال والعقيدة، ويرى "د. لويس عوض" أن تعريض المنشور المتكرر بمنشأ المماليك، وهم الطبقة الحاكمة، فيه تعريض بالأرستقراطية العنصرية بوجه خاص، وأن التحدي واضح في قول البيان: فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بأحسن ما فيها؟!.

وقد لفت وعد بونابرت للمصريين بإنشاء حكومة أهلية نظر "الرافعي" الذي اعتبر أن أهم ما في المنشور هو إغراء نابليون للمصريين بأن يكونوا أصحاب

الحل والعقد في البلاد، وتكشف مراجعة منشورات "بونابرت" الأولى إلى المصريين عن ذلك الحرص البالغ على طمأنة المستثمرين في الأنشطة الصاعدة في الاقتصاد المصري؛ فقد أصدر في ٢٢ يوليو – تموز – ١٧٩٨ بيانًا آخر من معسكر الجيزة، أكد فيه أنه قادم لإبادة المماليك وحماية التجارة وأهالي البلاد الأصليين. وخاطب المصريين قائلاً: "اطمئنوا على بيوتكم وعائلاتكم وأملاككم".

كانت دعوة "بونابرت" واضحة وصريحة، فأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير سوف يصلح حالهم وتعلى مراتبهم، ذلك أيضا يمكن أن يحدث للمحايدين الذين يثق "بونابرت" بأنهم سيسعون للتحالف معه بعد وقت إذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الذين ينوون المقاومة أو المحاربة فـ الويل ثم الويل... لا يجدون طريقًا للخلاص فليس لدى "نابليون" لأية قرية تقوم على العسكر الفرنساوي، سوى الحرق بالنار.

بهذا المنظور كانت سياسة "نابليون" تهدف إلى فض التحالف بين البرجوازية المصرية والمماليك، لينتقل تحالفها إليه؛ لذلك كان طبيعيا أن يضمن منشوره التنبيه إلى أن المماليك لا يعطون شركاءهم ما يستحقون، هادفًا بذلك إلى تعميق التناقض بين الطرفين.

ومن الخطأ أن نقول إن سياسة نابليون قد فشلت، صحيح أنها لم تنجح تماما، ولكن رفض البرجوازية المصرية للتحالف معه لم يكن هو العامل الحاسم في عدم نجاحها تماما، وإذا كان بونابرت قد سارع بتقديم دليل إخلاصه لذلك التحالف الذي دعا إليه البرجوازية المصرية، بإنشائه ديوان القاهرة، خالقًا بذلك

حكومة من العناصر التي سلمت له القاهرة دون مقاومة وأعلنتها أمامه مدينة مفتوحة، لكي تتعاون مع الغزاة، فليس لدينا دليل على رفض الإنتلجنسيا المصرية لهذه المبادرة رفضاً ذا قيمة. لقد تشكل ديوان القاهرة من المشايخ "عبد الله الشرقاوي" و"مصطفى الصاوي" و "سليمان الفيومي" و "موسى السرسي" و "مصطفى الدمنهوري" و "أحمد العريشي" و "يوسف الشبراخيتي" و "محمد الدواخلي"، وتولّى سكرتيرته العامة "الشيخ محمد المهدي".

ولا ينبغي أن تحول ألقاب الأعضاء الدينية وعماماتهم بيننا وبين التنقيب عن أوضاعهم الاجتماعية الحقيقية؛ إنهم يبدون رجال دين، وهذا صحيح، ولكنهم أيضا مستثمرون: تجار وملاك عقارات وملتزمون ووسطاء، وهذا أكثر أهمية.

فالشيخ "عبد الله الشرقاوي" – شيخ الجامع الأزهر ورئيس الديوان – وإن بدأ حياته في قلة من العيش وضيق المعيشة حتى أنه كان لا يطبخ في داره إلا نادرا – فإنه من خلال التحالف مع أمراء المماليك ومع مياسير التجار، بدأ يتقدم في طريق الثروة؛ فاشترى دارا بحارة كتامة، وساعده في ثمنها بعض من يعاشره من المياسير، وظل يعيش على الجعالات، ثم استولى على تركات وودائع، واتسعت عليه الدنيا وزاد طمعه فيها، واشترى دار بن بيرة بظاهر الأزهر، وكانت زوجته تملك الأملاك والعقارات والحمامات والحوانيت بما يغل مبلغًا له قيمة، فضلاً عن أنه تولّى النظر على خانكاه أنشأتها "خوند طخاي" الناصرية بالصحراء واستولى على جهات إيرادها.

ولا شك أن الشيخ خليل البكري كـان متمـولاً وثريـا بما فيه الكفاية، فمع أنه كان غارقًا فـي شـرابه المفضـل كوكتيل البراندي مع البرجندي فإن حرصه علـى امـتلاك غلامه المعشوق – وكان الفرنسيون يسمونه هيلانة الجميلة – جعله يتنازل بكل سرور لـ أغا الانكشارية – الـذي كـان ينافسه على الغلام – عن عقار قيم كان يملكه مقابل خـروج الأغا من حلبة الصراع.

إن تلك تبدو تضحية لا قيمة لها؛ إذ إن عائلـة البكـري كانت ذات باع طويل في التجارة والصناعة، إذ كانت تملـك معمل تقطير لصناعة الخل، وحانوتًـا مخصصـا لصـناعة الزيت، وحانوتًا لطحن لبن، ومقاهٍ، وبعـض متـاجر بيـع الغلال، وكان الشيخ محمد البكري على صلات تجاريـة قويـة مـع تجـار التجزئـة والجملـة، وقبـل أن يمـوت الشيخ البكري ترك لورثته ثروة ضـخمة، ضـمت عـدداً من الحوانيت والوكالات والحمامات، بالإضافة إلى منقولات ومجوهرات.

وكانت أصول الشيخ مصطفى الصاوي أكثر صـراحة؛ إذ كان والده – كما يقول الجبرتي – مـن أعيـان التجـار بمصر، وكان في الأصل بائعا للماء بالسويس.

ويعتبر الشيخ "محمد سليمان الفيومي" نموذجـاً لرجـل الدين الذي يكسب من الوساطة، ويستثمر علاقاته الاجتماعية بأمراء المماليك – ثم الفرنسيين – لكي يعيش على الجعالات والعطاءات من كل الأطراف.

ولا نتوقع أن تكون أوضاع "السرسـي" و "الـدمنهوري" و "العريشي" و "الشبراخيتي" مختلفة عن هذا.

وقد لعب الشيخ المهدي دورا هاما في الـديوان الأول، فمع أنه لم يكن عضوا به؛ فقد كان سكرتيره العـام، وكـان له من النفوذ في الديوان – وفـي غيـر الـديوان –

أكثـر مما كان للأعضاء، وقد ذكر "الجبرتي" أن الفرنسيين أحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعته ووثقوا بقوله، فكـان هـو المشـار إليه في دولتهم مدة إقامتهم في مصر، وعلـى يـده تُقضـى عندهم حوائج الناس وقضاياهم، وكانت أوامره نافذة عند ولاة أعمالهم، حتى لُقِّب عندهم وعند سائر الناس بـ كاتم السر.

ولم يكن الشيخ المهدي بعيدا عن دنيا الثروة والاستثمار التجاري والعقاري؛ فقد كان – كما يذكر الجبرتي – ثريـا، زادت رغبته وسعيه في أسباب تحصيل الـدنيا، وعـاين الشركات والمتاجر في كثير من الأشياء، مثل الكتان والأرز والقطن وغير ذلك من الأصناف، والتـزمَ بعـدة حصـص في البحيرة مثل شـابور وخلافهـا بالمنوفيـة والجيـزة والغربية.

ويقارن الأستاذ الرافعي بين الأسماء التي تضـمنها أمـر بونابرت الرسمي بتشكيل الديوان وبين تشـكيله الـواقعي، وينتهي إلى أن ثلاثة مصريين رفضـوا عضـوية الـديوان – بعد أن تضمن الأمر الرسـمي أسـماءهم – ولكنه لا يفسر لنا كيف أن أحدهم، هو الشيخ محمد الأمير، قبـل بعد ذلك أن يكون عضوا في الديوان العمومي – وهو الـذي يراه – د. لويس عوض أول برلمان مصري وقد شكله نابليون في ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ١٧٩٨ ،كمـا أنـه لا يفسر لنا مبرر قبوله عضوية الديوان الثالث الـذي شـكل على عهد تولِّي الجنرال مينو لقيادة الحملة؛ ويصبح موقف الشيخ الأمير الذي كان له التزام ببلدته سنبو، والذي كان على صلة وثيقة بسلطان المغرب الأقصى، فتأتيـه صـلات منه ومن مختلف جهات المغرب كل عام غامضاً بعض الشيء، لكنه على كل الأحوال لا يعكس رفضا مبدئياً.

أما السيد عمر مكرم الذي آثر أن يلحق بالمماليك فإن موقفه من الحملة له خصوصيته.

أما الشيخ السادات – ثالث الثلاثة الذين وردت أسماؤهم في المنشور ولم يكونوا أعضاء فعلاً في الديوان – فليس في دوره خلال الحملة ما يعكس شجاعة أوفر من المعتاد في التصدي لها، وقد ذكر الرافعي أنه قد يكون َ تورع عن قبول هذه العضوية؛ لأنها لا تتناسب مع مقامه في البلاد. وهو ُ تورع قد ينتج من الاستهانة بشأن المنصب خاصة أن السادات قد قبل أن يكون رئيسا للجنة كُلِّفت بالنظر في شكوى الأمراء من مصادرة أموالهم، فضلاً عن أن علاقات الود قد اتصلت بينه وبين بونابرت والجبرتي – الذي فضح السادات فضيحة مدوية في ترجمته له – يقول الفرنساوية لم يتعرضوا له في شيء، وراعوا جانبه، وأفرجوا عن تعلقاته وقبلوا شفاعته وتودد إليه كبيرهم وأعاظمهم.

وربما تعطي مراجعة البنية الحقيقية لتشكيلات المؤسسات التي أنشأها نابليون في مصر دلالة أدق على خطة بونابرت تجاه البرجوازية التجارية المصرية، لقد كانت هذه المؤسسات من حيث الجوهر – وبصرف النظر عن النتائج الإيجابية التي قد تكون ترتبت على إنشائها – مؤسسات من الدُمى المتحركة، اختار نابليون أن تكون تلك الدُمى من ممثلي الطبقة التي كان ساعيا لأن ينميها على جناح البرجوازية الفرنسية.

فإذا كان الديوان الأول قد جاء بتسعة من المشايخ التجار، كانوا بمثابة حكومة لمدينة القاهرة – يستنتج د. لويس عوض من مرسوم بونابرت بتشكيلها أنها

كانت وزارةَ مكونة من ثلاث وزارات هي الداخلية والتموين والصحة – فإن بونابرت بعد ستة أسابيع فقط رأى أن يجمع ما يسميه د. لويس عوض بأول برلمان مصري ليطرح عليه عددا من القضايا الهامة.

ففي ٤ سبتمبر (أيلول) ١٧٩٨ .دعِي الديوان العام للاجتماع، وجاء تشكيله تعبيرا عن نفس المنطلق، فعلى حد ما جاء في منشور نابليون بدعوته للانعقاد فقد روعي أن يشكل من الأعيان الذين "لهم نفوذ بين الأهالي، ومن الذين امتازوا بمركزهم العلمي وكفايتهم وطريقة استقبالهم للفرنسيين"، فضلاً عن أنهم أعيان، فالشرط أن يكونوا أصدقاء الاحتلال، وقد تحقق الشطر الأول من الشروط بأن ضم الديوان العام مندوبين من ١٧ مديرية (أي محافظة) في مصر، يمثل كل واحدة منها ثلاثة من العلماء وثلاثة من التجار وثلاثة من الأهالي، على أن تمثل القاهرة بثلاثة أمثال كل مديرية، وكل من الشرقية والمنوفية بالضعف، وهو ما يصل بعدد أعضاء الديوان إلى ١٩٨ عضوا كلهم – أو معظمهم – تنطبق عليهم نفس المواصفات.

وقد كان مطروحا على هذا البرلمان مجموعة من القضايا للنظر فيها، ربما كان من أهمها تساؤل بونابرت عن رأي البرلمان في أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات، وقد رأى البرلمان أن يكون للثغور التجارية الثلاثة – الإسكندرية ورشيد ودمياط – ديوان مؤلف من ١٢ إلى ١٥ عضوا؛ وذلك نظرا لأهمية هذه الثغور، أما باقي المديريات فيكون بكل منها ديوانان أو ثلاثة أو أربعة دواوين ينعقد كل ديوان في بندر من البنادر (أي مدينة) المهمة فيها، ويوفد كل ديوان ثلاثة مندوبين لتمثيله في الديوان العام بالقاهرة.

ولأن القضية كانت تنتمي إلى مسألة السلطة فإن بونابرت عدل عن هذا الرأي بهدف إعطاء مركز ثقل أكبر للبرجوازية المصرية الوليدة؛ ضمانًا لولائها، وقرر بالفعل أن يكون الديوان العام – والبرلمان مؤلفًا من ٢٥ عضوا، تسعة من القاهرة وواحد عن كل مديرية من المديريات الست عشر، بحيث يكون ثلث أعضائه من مشايخ البلاد، وثلثهم من التجار، والباقي من العلماء – أي مشايخ الأزهر -، ويختار الديوان العام من بينه تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصي – أو مجلس الوزراء – الذي يجتمع باستمرار في القاهرة، ويكون في كل مديرية ديوان مؤلف من تسعة أعضاء، وينتخبون بمعرفة جمعية عمومية مؤلفة في كل مديرية من العلماء والأئمة والمشايخ وأكابر وأعيان التجار والصناع.

وبنشوب ثورة القاهرة الأولى توقفت كل المنشآت التي أنشأها نابليون، إلى أن أعاد الديوان مع تغيير في النظام الذي كان قد أصدر قرارا باتباعه، فعندما أعيد التشكيل في أواخر ديسمبر (كانون الأول) ١٧٩٨ ،عين ٦٠ عضوا في الديوان العمومي، معطيا ثقلاً واضحا ورئيسيا للمشايخ والتجار، فقد كان ١٤ عضوا منهم من العلماء، و٢٦ من التجار والصناع، و٤ من الأقباط، و٢ من مشايخ الأخطاط، و٣ من الأجانب، و١١ من العسكريين.

وهو تشكيل تتضح بنيته الاجتماعية في ضوء ما رصدناه من أن المشايخ كانوا يعملون في أشكال متنوعة من الاستثمار التجاري، كما أن ممثلي التجار كانوا تعبيراً عن كل مراكز الثقل في التجارة المصرية آنذاك، وخاصة التجارة التي كانت تعتمد على التسويق الخارجي وعمليات الاستيراد والتصدير، وكذلك المصنوعات المحلية؛ إذ كان منهم ٣ من تجار الغورية، ٧ من تجار البن

والبهـار، ٣ من تجار البضـائع التركيـة، ١ مـن تجـار العطـارة، ٣ من تجار السكر، ٢ من تجار النحاس، ٢ مـن الصـياغ والجواهرجية، ١ من تجار الورق، ٢ من تجـار الأقمشـة، ٢ من تجار الصابون، ١ من تجـار الصـابون والأقمشـة السورية. بل إن ممثلي الأقباط كانوا تجارا، وبـين ٣ مـن ممثلي الأجانب كان اثنان منهم من التجار الفرنسيين.

وكان طبيعيا أن يجـيء تشـكيل الـديوان الخصوصـي أو مجلس الوزراء أكثر تحديدا؛ إذ أعطى معظـم المقاعـد للتجارة، فشُكِّل من خمسة من العلماء، واثنين مـن التجـار، واثنين من الأقباط – هما تاجران – واثنين مـن السـوريين – تاجران أيضا – وثلاثة من الأوربيين – بينهما تاجران -.

ومن الناحية الطبقية فـإن تركيـب الـديوان لـم يختـل على عهد الجنرال كليبر الـذي احـتفظ بعـدد الأعضـاء وتمثيلهم لفئات مختلفة مع تغيير بعضهم، ولم يـؤد انكمـاش عدد من الأعضاء إلى تسعة فقط، على عهد تولي الجنـرال مينو لقيادة الحملة، إلى تغير في تمثيله الطبقـي، وإن كـان قد أخرج منه غير المسلمين؛ هادفًا إلـى إرضـاء الشـعب المصري بعد الفظائع التي حدثت أثناء إجهـاض الفرنسـيين لثورة القاهرة الثانيـة.

ويتكامل فهمنا لمخطط بونـابرت السياسي في التحـالف مع الطبقة الوسطى المصـرية، إذا مـا رصـدنا أن تلـك المؤسسات عاشت دائما في ظل الوصاية الفرنسية، فبالنسـبة للديوان الأول احتفظ بونابرت بحق شغل بعض الوظـائف العليا دون استشارة الديوان، وبالذات أكثر الوظائف حساسية، أو تلك التي يمكن أن تمثل العصب الحساس للسـلطة، فقـد حرص على أن يكون الأجانب –

والفرنسيون بالذات – هم الذين يديرون الشئون المالية والجمارك والبريد، كما عين وكيلاً روميا لمحافظة القاهرة، واختار عشرة من قواده العسكريين ليكونوا حكاما لأخطاط – أو أقسام – القاهرة، وبعد ثلاثة أيام فقط من صدور أمره بتشكيل الديوان، أصدر أمرا بتعيين قوميسيير فرنسي تكون مهمته أن يحضر جلساته بانتظام، وينقل إليه مداولاته، وهي مهمة يستنتج الأستاذ الرافعي أنها تجسسية، لكنها من وجهة النظر السياسية جزء من حرص نابليون على تطويع الديوان لإرادته، بحيث يكون دائما محتفظًا بولائه للاحتلال؛ إذ كانت مهمة القوميسيير "أن يحضر جميع جلسات الديوان، وأن يسعى في معرفة أخلاق أعضائه ومبلغ الثقة التي يمكننا أن نوليهم إياها".

والحقيقة أن الحكم الذي أصدره الأستاذ الرافعي على الديوان صحيح تماما، فعنده أن "سلطته لم تكن تتعدى مدينة القاهرة، وأن هذه السلطة لم تكن إلا استشارية ومقيدة بتعهد الأعضاء أن لا يعملوا شيئًا ما ضد مصلحة الجيش، فضلاً عن أنهم كانوا يعملون ويتداولون بعين من الفرنسيين تحت المراقبة المستمرة".

وما فعله الفرنسيون في القاهرة فعلوه في الأقاليم من حيث تنظيم أداة الحكم: يقيمون واجهة مصرية مع احتفاظهم بالسلطة الفعلية المستترة.

وتطبيقًا لهذا المبدأ فإن قرارات تعيين دواوين الأقاليم جاءت لتنص على تعيين مباشر – أو مسئول – عن الضرائب لجباية أموال الميري، والضرائب، وإيراد أملاك المماليك التي صارت ملكًا للجمهورية. فضلاً عن تعيين أغا – قائد الشرطة – الانكشارية، وإذا كان مفهوماً أن مسئول الضرائب وقائد

الشرطة سيكونان مصريين أو يعينان بمشورة مصرية، فإن أمر نابليون لم يغفلَ النص على أن يكون بجانب مباشر الضرائب وكيل فرنسي للمخابرة مع مدير المالية في القاهرة، أو النص على أن رئيس الانكشارية يجب أن يتصل دائما بالقومندان الفرنسي؛ وهو ما يجعل القوة الضاربة التي تحفظ الأمن والنظام هي القوات الفرنسية، بدلاً من التفكير في إنشاء بوليس وطني يقوم بهذه المهمة.

ومع أن بونابرت قد ضمن بإنشائه الدواوين "التأييد الظاهر من أكثر عناصر المجتمع المصري نفوذًا واستقراراً، فإنه لم يضمن قط ولاءهم أو ثقتهم"والأرجح عند "هيرولد" أنه لم ينخدع في ولاء المشايخ ولكنه كان يعتمد علي خوفهم . لكن عوامل أخرى كانت وراء استرابة نابليون في حلفائه الجدد، منها إمكانية تحرُك الغوغاء لكي يفرضوا على المشايخ والتجار والشرائح الوسطية عموما، إرادتهم في مقاومة جدية للغزو، كما أن عودة نفس هذه الشرائح للتحالف مع المماليك كان واردا، فضلاً عن أن الاحتكاك المبدئي بها كشف عن احتمال ظهور تناقضات بين مصالحها وأوضاع الجيش الغازي التي اضطرت بونابرت أن يخلع سريعا رداء قائد من قواد الجمهورية الفرنسية ليسلك مسلك عاهل شرقي، وهي تناقضات كان يسرع بها تخلُّف التنظيميات السياسية والاقتصادية في مصر، ولجوء البرجوازية الفرنسية المتقدمة إلى فرض تغيير سريع على حساب مصالح آنية لشريكتها المصرية.

ولعدم ثقته في إمكانية السيطرة الكاملة على شركائه المصريين الذين بثهم في مؤسسات، لجأ بونابرت إلى العديد من الإجراءات ليس أسوأها تعينه لجاسوس ينقل إليه ما يدور في مجلس الوزراء المصري، فالفكرة التي

تمخـض عنها الديوان العام بتوسيع رقعة الدواوين في الأقاليم والبنادر الهامة لم تلق قبولاً منه، ولعله استراب فيها؛ إذ كان معنـاه "قيام مجلس نيابي دائـم فـي القـاهرة كثيـر الأعضـاء، يمكنه لكثرة أعضائه أن يكون شـوكة فـي جانـب الحكـم الفرنسي". من هنا جاء قراره بتقليص أعضاء المجلـس ليسهل السيطرة عليهم، وقراره بألا يجتمع الـديوان العـام إلاَّ كلَّما دعاه هو إلى الاجتماع، وأن تكون الجمعية العمومية التي تنتخب دواوين الأقاليم معينة من قبل القومندان الفرنسي لكل إقليم، وهو ما أحال كل نظام بونابرت إلـى سـيطرة استعمارية صريحة.

ولـم يكـن الأسـاس الاجتمـاعي للتحـالف خافيـاً علـى بونـابرت؛ فانطلاقًـا مـن التحليـل الـذي رأى أن البرجوازية المصرية هـي أضـعف شـرائح المجتمـع المصري قدرة على مقاومة الغزو، وأن من السهل رشوتها، حرص نابليون على تقديم الرشوة كلَّما كان ذلـك ممكنًـا، فعندما طرح للنقاش موضوع الأراضي التي فرّ الملتزمـون من المماليك عنها، واقترح بعض مستشاري نابليون توزيع تلك الأراضي على الفلاحين لضمان عرفانهم بجميل فرنسـا وولائهم لها، لكن هذه الفكـرة لـم تنفـذ، وأبقيـت الأرض في أيدي ملتزميها الجدد انطلاقًا من أنه من حسن السياسة كسب ولاء الطبقة الوسطى المالكة الراسـخة لا الجمـاهير الجاهلة المتقلبة.

٣ -المسلمون المسلمون لا المستسلمون المستسلمون

يبدو أن فكرة مقاومة الغزو لم تكن واردة بشكل جدي إلاَّ لدى جماهير الشعب المصري، وعلى الرغم من أن الفرنسيين كانوا يتوقعون مقاومة مملوكية وسلبية من جماهير الشعب، فإن التجربة قد أثبتت العكس، ويمكن متابعة موقف المماليك على النحو التالي:

إهمالهم خطر الغزو الفرنسي واستهانتهم به؛ إذ تدهورت وسائل الدفاع عن مصر بحيث تهدمت تحت سلطانهم القلاع التي أنشأها السلاطين، ولم يكن في قلاع الإسكندرية وأبو قير ودمياط والبرلس والقرين والقاهرة أي نوع من الأسلحة، ولم يكن فيها حتى حاميات مستعدة للدفاع؛ بسبب خوف المماليك من أن يثب أحدهم على السلطة في غياب جنود الآخرين عن القاهرة.

ولعب الجفاء التقليدي بين مراد بك وإبراهيم بك دوره في عدم تعاونهما في رسم خطة عسكرية موحدة في غزو القاهرة، حتى أن كلا منهما بقي بجيشه بعيدا عن الآخر، فمراد بك بالشاطئ الغربي للنيل إمبابة، وإبراهيم بك بشاطئه الشرقي بولاق، وكان المماليك إلى جانب هذا شديدي الاعتداد بأنفسهم حتى أن مراد بك كلف المسيو "روستي" قنصل النمسا بأن يطلب من الفرنسيين أن يعودوا كما جاءوا، وإذا كانوا يريدون بعض الريالات فلا مانع.

وزعموا كما يقول الجبرتي أنه إذا جاءت جميع الإفرنج لا يقفون في مقابلهم وأنهم يدوسونهم بخيولهم. ومن خططهم العسكرية التي استثارت الجبرتي – وهو غير الخبير بالشئون العسكرية – أنهم فكروا في صنع سلسلة سميكة طولها مائة وثلاثون ذراعا ينصبونها في بوغاز رشيد؛ لتمنع السفن الفرنسية من

العبور، وأبدى الجبرتـي انتقـاده لأن الأمراء لم يفكروا في إرسال جاسوس أو طليعة تناوش الغزاة بالقتال، بل تحصنوا في القاهرة في انتظار استيلاء الفرنسيين على الوجه البحري والوصول إليهم.

وكان طبيعيا أن يكون اهتمـام تلـك الطبقـة الطفيليـة – الفاقدة لأية مشاعر وطنيـة أو قوميـة – مركَّزا فقـط في ثرواتها ومجوهراتها وما نزفته مـن الشـعب، فسـعت لتأمين ملكيتها بمجرد سقوط الإسكندرية؛ إذ شرع الأمـراء – كما يقول الجبرتـي – في نقل أمتعتهم من البيوت الكبار المشهورة المعروفة للبيوت الصغار التي لا يعرفهـا أحـد، وصاروا يعملون طول الليل في نقل الأمتعة وتوزيعها عنـد معارفهم وإرسال البعض منها لبلاد الأرياف، وأخذوا أيضـاً في تشهيل الأحمال واستحضار دواب الشيل وأدوات السفر، وما ذلك إلا للتعويل على الهزيمة.

وليس هناك وصف عام لموقف المماليك أدق مـن قـول الجبرتي إنهم كانوا متنافرة عقولهم، منحلـة عـزائمهم، مختلفة آراؤهم، حريصون على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم، مختالون في ريشهم، مغترون بجمعهـم، محتقـرون شـأن عدوهم، مرتبكون في رؤيتهم، مغمورون في غفلتهم، وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم.

وبعد هزيمة مراد بك في معركة الأهرام ٢١ يوليـو – تموز – ١٧٩٨ انسحب إلى الجيزة ومنها إلى الوجه القبلي حيثَ استقر هناك فترة. أما إبراهيم بك – الذي كان مرابطًا بالبر الشرقي – بولاق - فلما سمع بهزيمة زميله لـم يفكـر في الاستمرار في مكانه ملتزما خط الدفاع الذي كان يـرابط فيه، بل سارع بالفرار

هو وجيشه؛ فاتجه إلى بلبيس ومنها إلى سوريا حاملاً أمتعته وأمواله وتحفه التي اغتصبها من دماء الشعب، تاركًا شعبا غير مسلح وجها لوجه أمام الغزو الفرنسي، وظل إبراهيم بك في سوريا ولم يعد إلا بعد انسحاب الجيش الفرنسي.

وحرص مراد بك، الذيَ استقر في الوجه القبلي، على الهروب من الحروب العنيفة التي شنَّها الفلاحون هناك، رغم اشتراكه فيها اشتراكًا متقطعا، ورفض في البداية أن يحكم الوجه القبلي كممثل للسلطة الفرنسية، ثم بدأ يدرك أن محاولة تركيا للاستيلاء على مصر عسكريا من يد الفرنسيين ربما تؤدي للقضاء على نفوذه، فقبل منذ أكتوبر – تشرين الأول – ١٧٩٩ سعي الفرنسيين للتفاهم معه، ووقَّع معهم بالفعل صلحا في إبريل (نيسان) ١٨٠٠ ،أثناء ثورة القاهرة الثانية، اعترف الفرنسيون بمقتضاه بـ مراد بك أميرا وحاكما للوجه القبلي،َ وخولوه السلطة على البلاد من جرحا لأسوان مقابل دفعه للخراج، وتعاهد الطرفان على أنه لا يجوز لكل منهما قبول الفلاحين الذين يمتنعون عن دفع الضرائب، ويفرون إلى منطقة الطرف الآخر، وضمن له كليبر تمتعه بإيراد المنطقة التي يحكمها، وتعهد بحمايته في حالة مهاجمته، وتعهد مراد بك بأنه لو حصل هجوم على المنطقة التي يحتلها الجيش الفرنسي فإنه سوف يرسل قوة توازي على الأكثر نصف جنوده.

وهكذا تخلى المماليك منذ البداية عن حلفائهم من البرجوازيين المصريين؛ ولأنهم – المماليك – كانوا يحوزون وحدهم القوة العسكرية، فقد وضعوا بذلك هؤلاء الحلفاء في مأزق حرج، لكنهم على أي الأحوال لم يكونوا أصحاب رأي

بالمقاومة إلاَّ في إطار محدود؛ من هنا نفذت طاقتهم في التصدي للغزو، وربما أسرع مما كان يتوقع لهم خصومهم.

وكان من نصيب السيد محمد كريم – محافظ الإسكندرية– أن يكون أول مسئول يتولَّى مواجهة الغزو، والتصرف تجاه الأسطول الفرنسي الذي ألقى مراسيه على شواطئ الإسكندرية، ولا جدال في أن صبر الرجل على قيادة المقاومة كان قليلاً، برغم أنه أعدم بعد ذلك، وعدَه المؤرخون البرجوازيون بطلاً للمقاومة دون أدلة كافية على ذلك.

وتكشف ترجمته المختصرة في وفيات الجبرتي عن نموذج لحاكم إقليمي حليف للمماليك، صعد السلم الاجتماعي من درجاته المتوسطة؛ إذ كان في أول الأمر قبانيا يزن البضائع في حانوت بالثغر، وعنده خفة في الحركة وتودد في المعاشرة، فلم يزل يتقرب إلى الناس بحسن التودد، ويستجلب خواطر حواشي الدولة وغيرهم من تجار المسلمين والنصارى ومن له وجاهة وشهرة حتى أحبه الناس واشتهر ذكره في الإسكندرية ورشيد ومصر، وعن طريق حواشي الدولة والتجار اتصل السيد محمد كريم بالأمير المملوكي مراد بك، فتقرب إليه ووافق الغرض، ورفع شأنه بين أقرانه، وقلَّده أمر الديوان والجمارك بالثغر؛ فزاد في المكوسات والجمارك ومصادرات التجار خصوصاً من الإفرنج.

وإذ فشلت محاولة السيد محمد كريم للحصول على مدد عسكري من مراد بك – بعد أن أرسل له ثلاثة عشر رسولاً في ليلة واحدة – فإن المقاومة التي قادها سرعان ما انهارت، ولجأ إلى الأسلوب الذي سيصبح تقليدا بعد ذلك: المفاوضة

مع الغزاة؛ كانت مفاوضات سريعة لم تستمر سوى ليلة واحدةَ قرر بعدها محافظ الثغر وأعيانه أن يسلموا المدينة لجيش الاحتلال وأن يعلنوها مدينة مفتوحة.

وأسفر اجتماع بونابرت بأعيان الإسكندرية عن اتفاقية تسليم، لعلها أول معاهدات التسليم البرجوازي في التاريخ المصري الحديث،ُ وتنص الوثيقة التي أُرِخَت بتاريخ ٤ يوليو (تموز) ١٧٩٨ على ما يلي:

"هذا ماَتم الاتفاق عليه بين أعيان الإسكندرية الموقعين بأسمائهم وبين رئيس الأمة الفرنسية والقائد العام للجيش المعسكر بالمدينة":

"يستمر الأعيان على العمل بقوانينهم والقيام بشعائرهم الدينية، وفض المنازعات مع مراعاة العدل والابتعاد عن مسالك الهوى، ولهم أن يختاروا القاضي الذي يتولّى القضاء في محكمة الشرع من خيار العلماء المشهود لهم بالاستقامة والتقوى، وعليه ألا يقضي في أمر إلاَّ بعد الرجوع إلى رأي مجلس العلماء.

ويجتهد الموقعون على هذا في إقامة العدل ويبذلون ما في وسعهم لتحقيق هذا الغرض، وسيعملون جهودهم لما فيه صالح البلاد وتوفير أسباب السعادة للأهالي، ومحاربة الأشرار والمفسدين، ويتعهدون كذلك ألا يخونوا الجيش

الفرنسي، وألا يعملوا عملاًُ يضر مصالحه، وألا يشتركوا في مؤامرة تُدبر ضده.

وتعهد لهم القائد العام من جهته بأن يمنع كل جندي من جنوده من التعدي على أهالي الإسكندرية، ويعلن أن من يرتكب من الجنود عدوانًا أو ظلما ينكّل به

ويعاقب بأشد أنواع العقوبة، ويتعهد القائد العام علنًا بألا يجبر أيا من الأهالي أن يغير شعائره الدينية؛ فإن مقصده هو إقرار الأهالي في دينهم واطمئنانهم على أنفسهم وأموالهم، وسيبذل في هذا السبيل كل ما لديه من قوة ما داموا لا يقصدون به ولا بجيشه سوءا.

وقد وقَّع على الاتفاق كل من "إبراهيم البرجي" مفتي الحنفية، "وسليمان الكلاف" مفتي المالكية، و"محمد المسيري"، و"أحمد عبد الله الشافعي"، و"حسن كانيدي"، و"عباس القويضي"، و"مصطفى محمد".

والرواية الواردة في الجبرتي تؤكد أن أعيان الإسكندرية في اجتماعهم بـ "بونابرت" قد التزموا بجمع السلاح من المدينة، وأن يضعوا "الجوكار" فوق ملبوسهم.

والغالب أن الفنان فيفيان دينون كان صادقًا وهو يعلِّق على مشهد استسلام السيد محمد كريم لـ بونابرت؛ فقد اكتشف في التعبير الذي ارتسم على وجه الرجل خداعا ونفاقًا َهزته ثقة بونابرت ولكنها لم تقهره، وقد بلغ من نفاقه أنه التصق بالقائد الأعلى فلم يبرحَ مقر القيادة، وظل في حجرة مجاورة لفراش نابليون بعد أن أوى الرجل إليه.

ولا يوجد مانع من تصديق الرواية الفرنسية التي تروي مشهدا نادرا لتسليم محافظ الإسكندرية؛ إذ كان الرجل منافقاً مرهوباً، فقد قبل أعتاب بونابرت وقال له إنه أصبح عبده ومولاه، وخطب بين يديه؛ فرضي عنه الغازي الفرنسي، وطلب منه أن يكون خادما للجمهورية الفرنسية، مساعداً لها في إبادة المماليك وتأييد سلطة خليفة المسلمين سلطان آل عثمان؛ فأجابه السيد

كريم إلى ما طلب، فعين "قومندانًا" للبوليس في الثغر، فقام بواجبه خير قيـام؛ إذ أعـاد النظـام في المدينة وجمع السلاح، وقدَم للجيش الفاتح كل ما يحتـاج إليه.

ومن الخدمات التي قدَمها كريم إلـى الجـيش الغـازي إغرائه ١٣ من كبار مشايخ البدو على التوجه إلى مقر قيادة بونابرت في الإسكندرية؛ حيث تم الاتفاق علـى أن ُ يمـدوا الفرنسيين بثلاثمائة جواد وخمسمائة جمل، يدفع ثمنها نقـدا، وأن يؤجروا ألف جمل وجمال، ُ ويـردوا الأسـرى الـذين أسروهم أثناء زحف الفرنسيين على الإسكندرية.

ومع أن السيد محمد كريم استثار غضب نابليون بعـد ذلك حتى أصدر حكما بإعدامه، فإن مسـاعدته للفرنسـيين كانت محلَّ تقدير رسمي مكتـوب مـن بونـابرت عبـر فيه عن سروره بحسن سلوك كريم منـذ دخـول الجـيش الفرنسي؛ ومنحه لهذا السبب وظيفـة محـافظ الإسـكندرية، وأعطاه حق الاتصال به مباشرة متى أراد، وكلَّفه بأن يقـدم للجنرال كليبر كل ما يطلبه من مستلزمات الجيش الفرنسي وبوليس دائرة العربان. وقـد ذكـر عنـه بونـابرت في مذكراته التي أملاها في سانت هيلانة أنه كان صـاحب نفوذ قوي في الإسكندرية بفضل قوة أعوانه وعبيده وسـعة ثروته.

ويبدو أن الشيخ محمد المسيري – ثاني السـبعة الـذين وقَّعوا على بيان الإسـكندرية – كـان أكثـر تحديـدا مـن محمد كريم – الذي أودت به محاولته للعب علـى حبلـي الفرنسيين والمماليك – وقد وصفه الجبرتـي بأنـه أجـل مذكور في الثغر، ولم يطل في الحديث عنه، لكن بونابرت كان أكثر انبهارا به؛ فوصفه

بأنـه كـان عالمـا وشـريفًا، ومن كبار رجال الدين في المدينة، وكان رجلاً حكيما واسـع المعرفة، متعمقًا في أصول الدين، معروفًا بالطهارة والذمـة، ولما كان أوسع معرفة وأكثر خبرة من مواطنيه فقد كانـت آراؤه صائبة عادلة، وإدارته حسنة بخـلاف الـذين كـانوا يحيطون به، وقد استمدَ نفوذه من علو نفسـه ورقـة قلبـه وفضائله وعدله الذي كان ظاهرا في كل أعماله.

وهذا التشبيب بالرجلين كان وراء قرار نابليون بتشكيل ديوان الإسكندرية من سبعة أعضاء، كان منهم المسـيري وكريم، ولم يذكر المصدر الفرنسي الذي نقل النبأ الخمسـة الآخرين، ولعلهم بعض الذين وقعوا على معاهـدة التسـليم، ولا شك أن عواطف نابليون تجاه المسيري قـد شـكَّلتها الخدمات الجليلة التي قدَمها للجـيش الفرنسـي، وقـد بلـغ من إخلاصه أنه نقل إلى الفرنسيين رسالة كـان الأدميـرال الإنجليزي نلسون – قائد الأسطول البريطـاني المطـارد للحملة الفرنسية – قد أرسلها إلى أعيان وتجار الإسـكندرية لإثارتهم ضد الغزاة مساعدة له في هجومه عليهـا، وبنقـل الخطة والخطاب إلى الجنرال كليبر أفسد الشيخ المسيري محاولة نلسون.

وفيما بعد، كان الشـيخ المسـيري هـو اليـد اليمنـى في معاونة السيد محمد الغرياني، المحافظ الذي حلَّ محـلَّ محمد كريم في الإسـكندرية ، والأرجـح أن الشـيخ المسيري قد كوفئ على إخلاصه للجنرال كليبر – الذي كان يحكم الإسكندرية آنذاك – فسارع الجنـرال بإنشـاء ديـوان الإسكندرية دون انتظار معلومات من الجنـرال بونـابرت.

وقد برر ذلك في مذكراته، بأنه أسسه حتى يقاوم دسائس الإنجليز في المدينة، وعين الشيخ المسيري رئيسا للديوان.

وعندما هدد الشيخ المسيري بالاستقالة من منصبه، طلب منه كليبر أن يبقى حتى لا يحرم قومه ويحرم الإفرنج من خدمته وعمله، وكان بونابرت ودودا تجاهه لدرجة أنه كان حريصا على أن يطلب إلى الجنرال مارمونأن يبلغ المسيري أنه – أي بونابرت – يجتمع في القاهرة مع كبار المشايخ، وأنه لا يوجد أكثر مني -بونابرت- إعتقاداً بطارة وقدسية الدين الاسلامي.

وفي رسالة منه إلى المسيري قال بونابرت: لقدَ سرني ما علمته من الجنرال كليبر عن مسلككم، وأنك تعلم مبلغ احترامي لك منذ عرفتك، وأتعشم أن يجيء الوقت الذي أستطيع أن أجمع عقلاء البلاد وعلماءها، وأن أضع نظاماً موحداً مؤسسا على مبادئ القرآن؛ تلك المبادئ الصحيحة التي تكفل للناس سعادتهم.

ولا جدال في أن الشيخ المسيري كان أذكى من أن يصدق ثُرَهات نابليون الإسلامية تلك، لكنه أقنع نفسه بأنه يفعل الصواب، كما فعل كل أعيان الإسكندرية الذين منحهم نابليون – اعترافًا بإخلاصهم وتبعيتهم – حق لبس الوشاح الأزرق والأحمر والأبيض شأن العمد الفرنسيين، وأمر جنوده بأداء التحية العسكرية لهم؛ تقديراً منه لنجاحهم في تجريد أهل الإسكندرية من السلاح.

ولا يوجد لدينا ما يحملنا على الاعتقاد – أو حتى مجرد الظن – بأن موقف أعيان الإسكندرية بالتسليم، كان موقفاً نادر المثال لدى تجار القاهرة ومشايخها، ذلك أن إعلان العواصم مدنًا مفتوحة كان أيديولوجية برجوازية

السماسرة والوسطاء والتجار الذين يعيشون على الربح من إعادة التصدير. فالمشايخ الذين حضروا الاجتماع الذي عقِد في قصر إبراهيم بك عقب وصول رسائل السيد محمد كريم المستغيثة لتحديد وسائل مواجهة الغزو هم أنفسهم الذين حكم بهم الفرنسيون مصر بعد ذلك: السادات والشرقاوي والفيومي والصاوي والمهدي والبكري.

وإذ انتهى الاجتماع إلى قرار بالمقاومة فأنه لم يتعدُ التصور الذي أصبح تقليديا فيما بعد لدى البرجوازية المصرية: معركة عسكرية محدودة، إذا نجحت كان بها، فإذا فشلت فإن الاستعداد للتسليم وللمفاوضة وللمشاركة مع الغزاة وارد تماما.

وهكذا جاءت هزيمة مراد بك في معركة شبراخيت مبررا كافيا للاستعداد للتسليم، فخلال الأيام الخمسة التي فصلت بين هزيمته في شبراخيت، وهزيمته في إمبابة، انشغل المماليك في جمع أموالهم وتهريبها، وسارع حلفاؤهم من التجار والأثرياء والمشايخ يفعلون نفس الشيء. وفي رواية الجبرتي أن الأهالي عندما رأوا منهم ذلك الخوف والسعي في تخبئة أموالهم ومقتنياتهم أرادوا الاقتداء بهم؛ فمنعهم الأمراء وهددوهم بالقتل، ولولا ذلك لما بقي في مصر من أغنيائها أحد.

وعندما استقبل بونابرت – في مقره بالجيزة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٧٩٨ – وفدا من المشايخ على رأسه الشيخين مصطفى الصاوي وسليمان الفيومي سألهم:

- هل أنتم المشايخ الكبار؟

فأعلموه أن المشايخ الكبار خافوا وهربوا، فقال:

لأي شيء يهربون؟

ولا شك أن حس َنابليون البرجوازي كان خافتًا حين سأل هذا السؤال، ولعله فهم المسألة كلها عندما دخل القاهرة فوجدها خاوية على عروشها، وأدرك ما رصده مؤرخوه أن التجار الأغنياء من أهلها الذين لم يهربوا قد تحصنوا في بيوتهم، بينما كان غيرهم يضربون في الريف هرباً من شياطين الفرنسيين.

على أن الحملة مع هذا لم َ تتحول إلى نزهة؛ ذلك أن مبررات البرجوازية المصرية للتهادن لم تكن متوفرة لدى الشرائح الصغيرة منها، كما أنها كانت منعدمة تماما لدى صعاليك القاهرة والفلاحين، ولم يكن لدى هؤلاء ملكيات يخشون عليها، وبرغم أن المدينة لم تكن ملكًا لهم، فإنهم كانوا أقل ثقافة، بحيث يعوا أيديولوجية المدن المفتوحة، تلك التي لم يتعلموها ربما حتى اليوم. وقد تحمل هؤلاء عبء المحاولة المستميتة لصد الغزو في الإسكندرية وحدهم.

وفي معركة شبراخيت (١٢ يوليو – تموز – ١٧٩٨)التي جرت بين مراد بك والجيش الفرنسي – وهي المعركة الوحيدة التي حارب فيها الجيش المملوكي بين الإسكندرية والقاهرة – شارك الفلاحون المصريون بنصيب وافر في المعركة؛ فبينما كان عدد الجيش المملوكي ١٢ ألف مقاتل، لم يكن بينهم سوى ثلاثة آلاف من فرسان المماليك فقط، أما الباقون فهم من أتباع المماليك، ومن الفلاحين الذين كانوا مسلحين – كما يقول تقرير عسكري فرنسي – بالبنادق والمشايخ.

وعلى شاطئ النيل هددت جموع الفلاحين الأسطول الفرنسي – الذي كانت بعض سفنه تنتقل من الإسكندرية إلى القاهرة – بالخطر الشديد؛ إذ هاجمته من الجانبين، مماَ أدى إلى غرق خمس سفن في النيل، واستولى الفلاحون على سفينتين حربيتين؛ مما جعل الجنرال الفرنسي "أندريوسي" يتنبه لهذا الخطر، فيأمر بإنزال الجنود إلى البر لمقاومة الأهالي الذين كانوا يطلقون النار على السفن باعتبار أن تلك كانت الوسيلة الوحيدة لحماية الأسطول.

وبرغم أن الجبرتي كان متعالياً وهو يصف جماهير الشعب في القاهرة بأنهم حرافيش وجعيدية وناس أوباش، فإن تاريخه لا يجد بطولة يضفيها إلا على هؤلاء الصعاليك، فقبل معركة الأهرام بأربعة أيام، وبرغم هزيمة الجيش المملوكي في شبراخيت، كان بالقاهرة من لم تشغلهم أموالهم أو ثرواتهم عن التصدي للغزو؛ وهكذا أُغلِقَت الدكاكين والأسواق، وخرج الجميع إلى بولاق، فكانت كل طائفة من طوائف أهل الصناعات يجمعون الدراهم من بعضهم وينصبون خياما أو يجلسون في مكان خرب أو مسجد ويرتبون لهم قيما يصرف عليها ما يحتاجون إليه من الدراهم التي جمعوها من بعضهم، وبعض الناس كان يتطوَع بالإنفاق على البعض الآخر، ومنهم من كان يجهز جماعة من الشوام بالسلاح والأكل وغير ذلك بحيث إن جميع الناس بذلوا ما في وسعهم وفعلوا كل ما في قوتهم وطاقتهم.

لكن هذه السماحة لم تمنع من ارتفاع أسعار البارود والرصاص بحيث بيع رطل البارود بستين نصفًا، والرصاص بتسعين، وغلا السلاح، وقد خرج معظم الرعايا بالنبابيت والعصي، وهي ظاهرة تدلُّ على أنَ الحس السوقي لدى تجار

البارود والرصاص، لم يتـأثرُ بتعـرض الـوطن للخطر، ولم يحل دون السعي إلى الربح استثمارا لقـانون العرض والطلب.

وبرغم هذا الاستعداد العظـيم فـإن الجـيش المملـوكي المرادي الذي كان معسكرا بالضفة الغربية للنيل قـد هـزِم لسوء الخطة الحربية التي كان قد رسمها، ولعدم قدرتـه على تعويق الفرنسيين فـي الطريـق مـن الإسكندرية إلى القاهرة، بينما لم يحـارب الجـيش المملـوكي الثـاني – جيش إبراهيم بك – وانسحب بمجـرد هزيمـة زميلـه إلى بلبيس، ومنها إلى سوريا، بعد معركة الصالحية تاركًـا الألوف من المتطوعين في الصـفوف الخلفيـة؛ ليواجهـوا وحدهم – وهمَعزل تقريبـا – الجـيش الفرنسـي، تمامـا كماَ أدت خطة مـراد بـك الفاشـلة إلـى إغـراق آلاف من الفلاحين العربان الذين كـانوا يشـتركون فـي الـدفاع عن القاهرة.

ومن الصعب أن تجد دليلاً واحدا على أن أحدا من قيادات البرجوازية التجارية المصرية قد فكر في استثمار هذا العطاء الجماهيري الذي نظَّم نفسه في مجموعات، لكل مجموعة قيم يجمع النقود، ويدبر السلاح، ويعد أماكن الإقامة ضمن جيش المقاومة، ولعلها محاولة جنينيـة لإنشـاء ميليشـيا شـعبية أجهضها المماليك.

إن خطة المقاومة كانت منذ البداية محدودة الأفق بالعمـل العسكري وحده، وكانت أيديولوجية المـدن المفتوحـة هـي احتيـاطيه المباشر.

والواقع أن ما شغل تلك القيادات الوسطية كـان البحـث عن وسيلة للتسليم والتفاوض في شـروطه، فغـداة معركـة الأهرام – التي هزِم فيها مراد بك – خرج

من بقـي مـنهم بالقاهرة من الشقوق والمخابئ، واجتمعوا في الأزهر، واتفق رأيهم على أن يرسلوا مراسـلة إلـى الإفـرنج وينتظـروا ما يكون من جوابهم، وفعلوا ذلك وأرسلوها صحبة شـخص مغربي يعرف لغتهم وآخر صحبته.

وفي رواية نقولا الترك يقول:

"... وفي الصباح اجتمع القاضـي والأعيـان، وقـالوا إن الحكام ولَّت، وأحوالهم اضمحلت، فالتسليم منـا أصـلح، وحقن دماء الإسلام أوفق وأربح. وقـد ذكرنـا أن القنصـل والتجار الفرنساوية تحت (...) في قلعة الجبل، فأحضـروهم وطلبوا منهم أن يسيروا معهم إلى بـولاق، ويأخـذوا لهـم الأمان؛ فأشار عليهم القنصل أن يتوجه اثنـان مـن التجـار ومحمد كتخدا كتخدا إبراهيم بك، وساروا إلى بـر إمبابـة، وفي وصولهمَ تقدموا إلى الجنرال ديبوي، ورحـب بهـم، وسألهم عن أحوال المدينة وما مراد أهلها، فقال إن الحكـام ولَّت والرعية ذُلَّت، وقد أتينا من قبل علماء البلد والأعيـان، نطلب لهم الأمان؛ فأجابهم الجنرال ديبوي:

- من ألقى سلاحه حرم قتاله، فلهم مني الأمـان، ومـن أمير الجيوش ومن كل من في هذا المكان".

وتعدد الروايات عن كيفية تسليم القاهرة لا يعني تناقضها، أنها تتكامل لتطرح نفس المقولة؛ ففي رواية ريبو أن المسيو بودوف أحد التجار الفرنسيين قد توجه مع وفد من التجـار الأجانب فقابلوا مصطفى بك – نائب الوالي التركي – وكان الوالي نفسه قدَ فر مع جيش إبراهيم بك، وطلبوا أن يتوجه لمقابلة نابليون بالجيزة، وعرضوا وساطتهم لديـه، وجـاء ترجمان من المعسـكر

الفرنسي؛ فسار مصطفى بك مصحوبا بوفد، وقابل نابليون وعرض عليه تسليم المدينة في مقابل عهد منه بحماية الأرواح والأموال وطمأنينة السكان.

وتكمل رواية نابليون نفس الصورة؛ فقد جاء في مذكراته أن ترجمانًا من قبله ذهب غداة معركة الأهرام لمقابلة علماء الأزهر ومشايخه، وأن هؤلاء تولُّوا زمام الحكومة بعد المعركة واجتمعوا ليتشاوروا؛ فاتفقوا رأياً على التسليم، فذهب وفد من المشايخ على رأسه نائب الوالي وقابلوا نابليون في الجيزة.

ويذكر لاكروا أنه فيما بين الثالث والعشرين والخامس والعشرين من يوليو (تموز)، لم يبقَ أحد ممن له حيثية في القاهرة لم يعبر النيل لملاقاة السلطان الكبير – كما لقَّب الناس بونابرت آنذاك – وتقديم واجبات الطاعة والخضوع له؛ فكان نابليون يقابلهم جميعا بالبشاشة والاستئناس.

وليس هناك تناقض بين كل هذه الروايات، ولعلها حدثت كلها في وقت واحد: أرسل نابليون رسولاً من قبله إلى المشايخ، في الوقت الذي كانوا فيه مجتمعين للاتصال به وتسليمه المدينة، وسعى نائب الوالي إلى توسيط التجار الأجانب، في الوقت الذي كانوا هم أنفسهم يسعون للتوسط.

كان الجميع – فيما يبدو – متفقين على أن التسليم هدف يستحق بعض الجهد، وربما لم يتطلب الأمر وثيقة مكتوبة بشروط التسليم اكتفاء بالمدونات السابقة، وقد أعرب نابليون عن دهشته عندما طلب منه رسولان من قبل المشايخ أمانًا، وقال إنه أرسل ذلك الأمان، مشيرا بذلك إلى المنشور الذي أذاعه في الإسكندرية، وبرغم ذلك أصدر من معسكر الجيزة أمانًا جديدا، وعبر

قبل دخوله القـاهرة عن سروره؛ لأن أحدا لم يقاومه وأكَّد من جديـد أنـه قـادم لحماية التجارة وأهالي البلاد الأصليين.

كانوا قد فعلوها: سلَّموا القاهرة التي قال الجبرتي يومـاً إنها كم أذلت جبابرة وهزمت قياصرة.

أصبحت مدينة مفتوحة.

احتضنوا باسمها الغزاة.

وضعوا الجوكار – شعار البرجوازية الفرنسية الغازيـة الذي كان يوما شعارا لثورة خانوهـا ومـرَغـوا أعلامهـا في التراب – في صدورهم.

وانتصرت أيديولوجية المدن المفتوحـة، لكـن آخـرين من الجعيدية والحرافيش وأوباش النـاس كـانوا يسـتعدون لهزيمتها..

وتلك قصة أخرى.

الفصل الثالث

.... قدر التبعية

- هل عندكم تجريدة؟
- العنف المحاصر..
- يعاقبة.. وإمبرياليون.. وجيروند
- أسود من سني يوسف
- مصر والسودان لنا .. وإنجلترا إن أمكنا

أعمدة التحالف الخمسة.

١ – هل عندكم تجريدة؟

حين نقول إن اعتماد البرجوازية المصرية على المفاوضة كأسلوب وحيد لحل تناقضها مع الإمبريالية، كان قضاء أكثر مما كان اختيارا انتقائيا، فنحن لا نفعل أكثر من أن نصف ظاهرة لا يعمى عنها إلا هؤلاء الذين يصرون على استمرار المراهنة على وطنية البرجوازية، كأنهم يواجهون إحساساً داخليا عميقًا بالعار؛ لأنهم منحوا يوما بركات الوطنية – بشكل مطلق ودون تحفظات – للبرجوازية العربية عموما – والمصرية بوجه أخص– برغم أن واقع الحال كان أمامهم ناطقًا بأن البرجوازية العربية قد عجزت دائماً عن أن تفلت من قضاء المفاوضة الذي يطاردها، أو أن تتمرد على قدر التبعية الذي قعد بها على حجر الإمبريالية ترضع لبنها حتى شاب شعرها، وملأت التجاعيد صفحة وجهها!

وربما كانت ثورة ١٩١٩ في مصر، أكثر حلقات الثورة البرجوازية المصرية دلالة على هذا، بحيث تصلح كعينة معملية دالة، تفيد دراستها وتشريحها في اكتشاف الخصائص النوعية لنضال البرجوازية المصرية ضد أعدائها التاريخيين.. فمن ناحية فإن تلك الحلقة من حلقات الثورة البرجوازية كانت أكثر نضوجا من سابقاتها بحكم التبلور النسبي الذي لحق بالبرجوازية، وطرح شرائح جديدة منها أكثر تعبيرا عن الطبقة ككل، ويمكن القول بأن أهم ُ تطور لحق بالبرجوازية على مشارف ثورتها في عام ١٩١٩ وما تلاها، هو تبلور جناحها الصناعي باعتباره القلب المحرك والأكثر تعبيرا عن العلاقات الإنتاجية التي تطرحها البرجوازية في صعودها، وهذا النضج في تكوينها يهدر الحجة التي

يرددها المشببون بوطنية البرجوازية، حين يربطون تهادنها الدائم بضعف الحداثة، وحداثة النشأة.

ومن ناحية أخرى، ففي تلك الحلقة ملكت البرجوازية المصرية لغتها الأيديولوجية والسياسية، وبرغم ديماغوجيتها النادرة المثال – وربما بسببها – فقد نظرت للمفاوضة، وقعدت للتبعية، فلم تذكر هي نفسها قضاءها، ولم تتخلَ عن قدرها.. لكن المرضى بحب البرجوازية – من طرف واحد – يعمون – شأن كل المحبين– عن رؤية عيوب المعشوق..

ويشير تشكيل حزب الوفد المصري – الذي قاد تلك الحلقة من حلقات الثورة البرجوازية – إلى أنه قدَ تكون – في البداية – "من كبار أصحاب الأراضي الزراعية المعروفين باعتدالهم وتحفظهم وثوريتهم المحدودة لكن سيطرة هؤلاء لم تمنع من أن الرأسمالية المصرية التجارية كانت قد بدأت تنشط من قبل الحرب العالمية الأولى".

كما أن انقطاع الواردات الصناعية إبان الحرب كان قد طرح بذور جناح صناعي ظل يتبلور تدريجيا على امتداد السنوات التالية للثورة.

والقول بأن تطورا قد لحق بالبرجوازية المصرية، لا يتعارض مع تفسير عجزها عن التخلُّص من قضاء المفاوضة وقدر التبعية بضعف الطبقة في مجموعها، واعتماد الشرائح الصناعية منها على فائض كبار ملاك الأراضي وليس على التراكم الطبيعي للصناعة؛ مما جعل جذور الصناعيين تشتبك بكبار ملاك الأراضي، وقد زاد من أزمة البرجوازية المصرية، أنها واجهت سيطرة الاحتكارات الدولية على سوقها القومية، كما واجهت الحركة النشطة للجماهير

الشعبية التي ساندتها في معركتها مع الاستعمار، وبرزت ككيان افتقدت البرجوازية دائما القدرة على تنظيمه، بل وخافت دائما منُ التحركات العفوية والمنظمة للجماهير، وتحملت عبء محاولة امتصاص تلكُ التحركات بحيث تتطبع بطابعها وأسلوب حركتها.

ومنذ أول خطواتها، كان واضحا أن قيادة ثورة ١٩١٩ البرجوازية كانت واعية تماما لما تريد، فحين نتأمل المصطلحات السياسية التي أُشيعت على مشارف ثورة ١٩١٩ ،فسوف نكتشف على الفور أن البرجوازيين قوم يزعمون بأنهم لاُ يقرون بشرعية الاحتلال الإنجليزي لمصر، لكنهم ينازعونه عدم الشرعية بطريقة شرعية وسلمية تماما! إن كما هائلاً من الخطب والمقالات والمراسلات والبرقيات قد أُذِيعت بين لقاء الزعماء الثلاثة – سعد زغلول، وعلي شعراوي، وعبد العزيز فهمي – للمندوب السامي البريطاني – السير رجناد ونجت – في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ ،لمطالبته بالسماح لهم بالسفر لعرض المسألة المصرية على مؤتمر الصلح، وبين تفجر الثورة العنيفة في ٩ مارس (آذار) ١٩١٩ ،وخلال تلك الشهور الأربعة، غلب الطابع القانوني على كل مصطلحات المسألة المصرية، فالنضال ضد الاستعمار قضية تحتاج توكيلات مكتوبة وموقع عليها، تعطي الحق لأعضاء الوفد، باعتبارهم وكلاء عن المصريين، للدفاع في تلك القضية، بالسعي للحصول على استقلال مصر بالوسائل السلمية المشروعة.

وما يقيد الوفد المصري في سعيه ذاك، هو ألا يخرج عن حدود وكالته التي استخدمها في التركيز على وعود الخصم بالجلاء باعتبارها حجة قانونية ضده، وبالسعي إلى الدول الإمبريالية الأخرى، يحاول إقناعها بالمنطق والقانون أن إنجلترا غاصبة، وأنه يجب عليها أن ترحل من مصر..

وبعكس ما يتصوَر البعض، فإن غلبة الصيغ القانونية لا تعود لمجرد أن معظم قادة البرجوازية كانوا من الحقوقيين، ولكنها صيغ تشير إشارة دالة إلى أسلوب النضال الذي تقدر عليه البرجوازية وتستطيعه، ومنذ أول حرف نطقه مندوبوها المفوضون، كشفوا عن طبيعة وحجم ما تريد: أن تكون شريكًا للمستعمرين في السلطة، متواضعاً ورضي النفس وقانعا ومتجردا عن الأنانية..

وعندما نتأملَ نص محضر اللقاء الذيَتم بين قادة الثورة الثلاثة وبين المندوب السامي البريطاني، وقد قام بتدوينه – بعد اللقاء مباشرة – عبد العزيز فهمي باشا – وحفِظَ بين وثائق الوفد، فسوف نكتشف على الفور إلى أي درجة من التواضع كانت البرجوازية.. إذ عبر الوفد عن فكرتين مرتبطتين.. واحدة تتعلق بالأسلوب، والثانية تتعلق بالهدف..

فأما التي تتعلق بالأسلوب، فهي إدانة أشكال المعارضة الأكثرَحدة للمستعمرين، حتى أن أسلوب الزعيم محمد فريد في الدعوة ضد الاحتلال والمطالبة بالجلاء، لم ينج من النقد بل الازدراء، برغم أنه كان أسلوبا يخلو من العنف الفعلي ويقتصر على الدعاية، وفي هذا الصدد قال عبد العزيز فهمي باشا:

- أن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطني ربما كان فيها ما يؤخذ علينا، وذلك راجع إلى طبيعة الشبان في كل جهة.

وفي سعيه لتأكيد أن أسلوب القادة الجدد أسلوب شرعي وسلمي وغير معادٍ للاحتلال، أشار عبد العزيز فهمي إلى الطريقة العاقلة التي كان يتبعها حكماء حزب الأمة – قبل الحرب الأولى – على صفحات صحيفة الجريدة..

حيث كانوا يعترضون علىٰ تشدد مصطفى كامل ومحمد فريد، باعتبار أن الاحتلال – كما كتب لطفي السيد على صفحات الجريدة – قوة أتت بها ظروف دولية معينة وتذهب بها ظروف شبيهة بتلك التي أتت بها، وأن الأفضل مسالمة الاستعمار بدلاً من معاندته.

وهكذا – ودون أي مجهود في تخليق الدلالة من النصوص – رفعت البرجوازية راية المفاوضة..

وفيما يتعلق بالهدف، فقد سلَّم الزعماء البرجوازيون منذ أول يوم بقدر التبعية،ُ وأقروا بأن لبريطانيا حقوقًا في مصر، وأعلنوا استعدادهم لمنح المستعمرين قاعدة على الأرض المصرية، وقال سعد زغلول:

- متى ساعدتنا إنجلترا على الاستقلال التام فإننا نعطيها ضمانة في طريقها إلى الهند وهي قناة السويس.

ووافقه زميله علي شعراوي، على بقاء المستشار الإنجليزي في وزارة المالية المصرية – الذي كان يسيطر من مركزه ذاك على السلطة المصرية سيطرة قوية – بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين..

آنذاك كانت الجماهير الشعبية المصرية ما تزال بعيدة عن المعركة، وحين صاغت البرجوازية استراتيجيتها وتكتيكها، أعلنت بوضوح أنها لن تتبع سوى المفاوضة أسلوبا، وأنها ترضى بنصيب الشريك مع المستعمرين.. وهي أهداف سبق أن عبر عنها أحمد لطفي السيد – أيديولوجست الجيروند المصريين – على صفحات الجريدة – التي كانت تنطق باسم حزب الأمة قبل الحرب – رافعا شعار: استقلال ذاتي في إطار الحماية.

ولشهادة الدكتور محمد حسين هيكل – الذي رأس حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد – قيمة كبرى، بحكم قربه من مسرح الأحداث، وهو يقول إنه عقب مقابلة ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ ،ذهب ليسأل لطفي السيد عن خطة الوفد باعتباره عضوا فيه، فقال له:

- إن خطتنا أن نسافر إلى باريس، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر الصلح، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان، فإن أُجِبنا إلى مطالبنا كان ذلك، وإلا (سافرنا) إلى لندن للمفاوضة مع الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا في حدود الحماية تنظيما أساسه قيام الحكم الدستوري السليم في البلاد.

لم يكن الاعتراف بالحماية البريطانية – التي أعلنت على مصر إبان الحرب الأولى – إذن مستبعدا، ذلك أن قدر التبعية جعل البرجوازيين يعمون عن رؤية الجماهير الشعبية، وعن التفكير في تنظيمها وحشدها وقيادتها في معركة ضد المحتل، إنهم على العكس من ذلك كانوا يستبعدون تماماً أي إمكانية لذلك، وقد أشار د. محمد حسين هيكل إلى ذلك بوضوح، حين قال – في مذكراته – إن فكرة الوفد كانت تقوم على أساس أنه إذا خذله الحلفاء فإنه لا يحسب أن الثورة أو النضال الشعبي يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين.

وعندما اعتقلت السلطات العسكرية البريطانية سعد زغلول ورفاقه ونفتهم إلى مالطة في ٩ مارس (آذار) ١٩١٩ ،لم يكن سعد – على حد رواية عباس العقاد في كتابه عنه – يتوقع أي مقاومة، والأرجح أنه ظنَّ أن مصيره سيكون كمصير أحمد عرابي، وأنه سيموت في منفاه، وبينما كان يردد في

يـأس كامـل أنـه لا أمـل إلاّ في قارعة، كان زميله عبد العزيز فهمي بالغ الانزعاج عندما استقبل وفدا من طلاب مدرسة الحقوق يعلنونه بـأنهم مضربون عن الدراسة، ويسألونه عما يمكن لهم أن يفعلـوه احتجاجا على اعتقال الزعماء، وكان كـل مـا نصـح بـه فهمي باشا الطلاب هو أن يهدءوا حتى يستطيع الزعمـاء معالجة الموقف.. مؤكدا أن أي حركة منهم ستزيد الخـرق على الراتق..

على أن طلاق الحقوق، قد استبطئوا منـدوبيهم، وملـوا الانتظار؛ فخرجوا متظاهرين دون انتظـار رأي الزعمـاء، وبمجرد خروجهم إلى الشارع انضـمت إلـيهم الجمـاهير الشعبية صانعة كل عنف الثورة؛ معلنـة بـذلك احتجاجهـا على تردد البرجوازية المصرية.

ولم يكن سعد زغلول نفسه يتوقع أن يثير اعتقالـه تلـك الهبة الثورية العنيفة، وهو ما أشار إليه كثيرا في كل الخطب التي ألقاها بعد عودته من المنفى الأول.. وعندما شدَ الرحال إلى باريس – بعد أنَ أدت الثورة العنيفة إلى إطلاق سراحه– كان بالغ الحساسية تجاه أي شـروط متطرفـة قـد تفشـل إمكانيات المفاوضة.. كما أنه كان حريصا علـى ألا يـرتبط بأهداف صعبة لا يقدر عليها..

وعند مراجعة الرسائل السرية التي كان يتبادلها – وهـو في باريس – مع عبد الرحمن فهمي – سكرتير عام لجنـة الوفد المركزية بالقاهرة آنذاك – يتضـح بجـلاء أن زعـيم البرجوازية المصرية لم يكن يريـد للتطـرف الجمـاهيري أن يقيده بأهداف لا تستطيعها طبقته.. وكان عبـد الـرحمن فهمي قد نشر في صحف القاهرة أن الوفد اشترط للـدخول في المفاوضة مع لجنة ملنر أن تعلن إنجلترا

استقلال مصر التام، فجاء خطاب سعد زغلول في ٧ مارس (آذار) ١٩٢٠ ،يقول:

- إن الوفد لم يشترط للدخول في المفاوضة أن تعلن إنجلترا استقلال مصر التام، ولا يمكنه أن يشترطه، ولكنكم بالجملة التي نشرتموها نسبتم إليه اشتراطه، وقررتم في أذهان الكافة أن الوفد لا يقبل المفاوضة إلاَّ به، فإذا كان الإنجليز قبلوا ما اشترطه وهو دون ذلك، أفلا يتعرض لسخط الجمهور إذا دخل في المفاوضة بغيره؟

ذلك موقف يؤكد الدور المتزايد الذي لعبته الجماهير الشعبية في ثورة ١٩١٩ ،التي استطاعت طاقتها الثورية أن تدفع بعض العناصر في القيادة البرجوازية إلى موقف ثوري يتجاوز طلقة تلك القيادة فعلاً، ويتجاوز أيضا الحجم الحقيقي لمطامحها الاقتصادية..

وإذا كان الاستقلال هو المفهوم السياسي لانتزاع السوق من براثن الاستعمار فإن حدة المطالبة بتلك السوق تتوقف على مدى توس□ع النشاطات الاقتصادية للبرجوازية، ونوعية تلك النشاطات، ومن المسلَّم به أن نمو البرجوازية المصرية – آنذاك – كان محدودا، فضلاً عن التزاوج بين الاستغلال الرأسمالي للأرض، والاستغلال الرأسمالي في التجارة والصناعة، وبقدر مسئولية تلك الظروف عن ضعف الطاقة الثورية للبرجوازية المصرية، كانت مسئولية الجماهير الشعبية – من العمال وفقراء الفلاحين والشرائحُ الدنيا من البرجوازية عن كل عنف ثورة ١٩١٩، ذلك العنف الذي نظرت إليه القيادة البرجوازية دائما بقلق، غير خافٍ على أحد.

وواقع الأمر أن البرجوازية المصرية ظلت مخلصة لموقفها التاريخي الثابت من الجماهير الشعبية بحيث لم تلهها معركتها المحدودة مع الاستعمار أبدا عن العمل من أجل تأطير حركة الجماهير الشعبية بحيث لا تشتط تلك الحركة حين لا تريد لها أن تشتط، وقد لعبت العناصر النشطة من البرجوازيين الصغار كالطلاب والمحامين دورا هاماً في هذا الصدد، بعد أن فرضوا أنفسهم كقيادة للشارع المصري المتفجر بالعنف على الاستعمار والاستغلال، معتمدين في ذلك على تلقائية هذا العنف وعدم توفر الكادر الثوري الواعي الذي يستطيع أن ينظمه في حركة متصاعدة وذات أهداف واضحة.

وربما لا يختلف الدور الذي لعبه فكري أباظة المحامي في أسيوط – بجنوب مصر – عن ذلك الذي لعبه عوض الجندي المحامي في زفتى – إحدى مدن وسط الدلتا- فحين هاجم الفلاحون في أسيوط بعض ممتلكات محمد محمود باشا لأنهم – على حد قولهم– يطلبون القوت، تصدَى لهم فكري أباظة مدافعا عن الباشا الذي كان يفاوض المستعمرين آنذاك بباريس للحصول على استقلال مصر، وقد اعتبر بعض المراقبين لأحداث الثورة، أن إعلان مدينة زفتى لاستقلالها إبان الثورة، هو اتجاه لإنشاء سوفيتات العمال والفلاحين في مصر، لكن قيادة المحامين والطلاب والتجار لإمبراطورية زفتى، والمنحى الذي اتخذوه لسياستها تجاه سلطة الاحتلال، يؤكد أن البرجوازية المصرية قد نجحت دائما في نزع مخالب العنف الشعبي واستخدامه كفزاعة تخيف بها أعدائها الطبقيين دون أن تتيح لهذا العنف أن يعبر عن نفسه أو أن يسعى لأهدافه المستقلة، وساعدها في هذا أنه كان عنفًا يفتقد للوعي الدقيق بتلك الأهداف، ويفتقد للقدرة التنظيمية.

على أن العنف الشعبي قد طرح ثمارا إيجابيـة اعتـرف بها اللورد ملنـر فيما بعد، في تقريره الشهير؛ إذ اسـتطاع أن يخلق ضمن صفوف الوفد جناحـا متشـددا أو يعقوبيـاً تبلورت اندفاعاته في حركة سعد زغلول، التي كانت أقرب ما تكون إلى مصالح القطاع الصناعي – الذي كان طموحـاً رغم محدوديته – فضلاً عن البرجوازية التجارية والزراعية الأكثر ليبرالية، ويفيد التحفظ هنا في إدراك حجـم الحركـة ككل، ذلك أن العنف الجماهيري قد ظل – من وجهة نظـر

سعد زغلول ذاته – فزاعة يخيف بها أعدائه، سواء في ذلك من الإمبرياليين أو العناصر المعادية للديمقراطية، والرافضة لمشاركة البرجوازية في السلطة السياسية، وحـين اختلـف سعد زغلول مع الملك فؤاد بعد ذلك حول تفسير بعـض مواد الدستور، ذهب ليقابل الملك – في قصـر عابـدين – مقدما استقالته بينما الجماهير الغاضبة تمـلأ الميـدان أمـام القصر، وتتصاعد هتافاتها مقتحمة غرفة الاجتماع:

- سعد أو الثورة..

ورضخ الملك فؤاد لمطالب سعد الذي خرج ليقول:

- لقد استقلت من الاستقالة.

وهكذا لعبت الجماهير الشعبية دور الفزاعة التي تخيـف أعداء البرجوازية، دون أن تسمح لها البرجوازية أن تتجاوز هذا الدور، أو أن تحصل مقابل أدائه علـى مكاسـب تتـيح لها أن تستقل عن الهيمنة البرجوازية.

ولكيلا نبخس البرجوازية المصرية حقها، ينبغي أن نعتذر لها بذلك العذر الذي أصبح شائعا، وهو نموها متخلفة قرنين عن مثيلاتها الأوربيات، وقيامها بثورات بعد أن فقدت العون الذي كان ممكنًا أنَ يمدها به معسكرها العالمي، بلّ أدى التطور الذي لحق البرجوازية الأوربية إلى انتقالها إلى مرحلة الاحتكار فالاستعمار؛ وبهذا أصبح على البرجوازية أن تقوم بثورتها ضد معسكرها العالمي وليس في حمايته..

وربما لهذا السبب لن نخطئ في أي تحليل للوثائق السياسية المعبرة عن مطالب البرجوازية المصرية، ملامح عجزها عن التمرد على قدر التبعية للإمبريالية، تمرداً شاملاً، فالبرجوازيون لا يفترقون إلاَّ من حيث درجة التبعية التي يقبلون بها، ولكن ذلك لم يمنعهم من إبداء الدهشة أحيانًا.. ومنذ أول كلمة نطق بها سعد زغلول، حرص على التأكيد أنه وحزبه لاَ يتمردان على الخيوط التي تربط مصر بالإمبريالية البريطانية، وحتى بعد أن تفجرت الثورة، ووقعت القارعة التي كان يستبعدها، ظل على موقفه مع تغيير يسير..

وحين عاد من باريس – بعد فشل مفاوضاته مع ملنر – لخص الموقف قائلاً:

- إننا نريد الاستقلال التام مع المحافظة على مصالح إنجلترا ومصالح الأجانب في مصر.

ولا جدال في أن ديماجوجية البرجوازية هي المسئولة عن افتقاد المنطق في ذلك الجمع بين الاستقلال التام والمحافظة على مصالح إنجلترا ومصالح الأجانب، فحيث توجد مصالح أجنبية لا يجوز الحديث عن تمام الاستقلال.

لكن هذا التناقض الصريح، الذي غفل عنه سعد، لا يقل من حيث الدرجة، عن تناقض آخر ذكره في نفس الخطبة، التي كان يستعرض خلالها ما حدث منذ قامت الثورة إلى أن فشلت مفاوضاته مع ملنر؛ إذ قال معلقًا على المكسب الوحيد الذي حققته ثورة ١٩١٩ حتى ذلك الوقت، بعنف الجماهير الشعبية وليس بحكمة وعقل البرجوازيين، وهو التصريح البريطاني الذي أعلن من طرف واحد بأن الحماية البريطانية قد أصبحت علاقة غير مرضية:

-... ولكن صدر بعد ذلك من الحكومة البريطانية تصريح قالت فيه إن نظام الحماية علاقة غير مرضية، كويس قوي، ويجب السعي في استبداله بعلاقة أخرى..

عبارة علاقة أخرى هذه لا تعجبني كأنما يجب أن نرتبط بعلاقة ما.

على أن جوهر المشكلة كان واضحا في رأي سعد، وضوحه لدى الإمبرياليين الإنجليز، فإبان مفاوضات زعيم الجيروند المصريين عدلي يكن مع وزير الخارجية البريطانية اللورد كروزون قال اللورد:

إن المصريين يطلبون الاستقلال.. ولكن بأي شيء كسبتموه؟ وقع حقيقة هياج وفتن وقتل بعض الأجانب.. ولكن هل كسبتموه بالحرب والقتال؟ .

ذلك سؤال وجيه بالفعل، وآية وجاهته أنه قد تناسخ في روح سعد زغلول الذي وجهه بنفس النص تقريبا لفريق من معارضيه البرجوازيين أرادوا إحراجه، حين تولَّى رئاسة الوزارة، وكان الإنجليز قد بدءوا مشروعات للري في منطقة الجزيرة بالسودان، وقدَم عبد الرحمن الرافعي – عضو مجلس النواب عن الحزب الوطني – سؤالاً لـ مرقص حنا باشا – وزير الأشغال آنذاك – عن

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمنع الإنجليز من الاستمرار في مشروعاتهم التـي كانت تؤثر في احتياجات مصر من ماء النيل، وحـين جـاء الجواب كاشفًا عن أن حكومة سعد زغلول قد اكتفت بإرسال مكاتبات تتضمن تذكيرا للبريطانيين بنصـوص الاتفاقيـات،

إعترض مقدم السؤال مؤكدا أن ذلك لا يكفي، وأن المكاتبات لن تمنع إنجلترا من المضي فـي مشـروعاتها.. وإذ أحتـد النقاش بين السائل والمجيب صرخ سعد زغلول في وجـه عبد الرحمن الرافعي:

- ماذا نفعل؟.. هل عنـدكم تجريـدة؟! (يقصـد حملـة عسكرية).

وما فعله سعد، هو نفس ما قاله كروزون لعدلي يكـن، ولسبب ما، كان البرجوازيون أكثر ميلاً لتصديق تلك المقولة باعتبارهـا حقيقـة واقعـة، حتـى أن الله لـم يفـتح على عبد الرحمن الرافعي برد على كلمة سعد، سـوى التعبير عن أساه؛ لأنه كان ينتظر من الرئيس – أي سـعد – أن يعطيه الأمل لا أن يصدمه باليأس، ولكن سعد زغلـول كان واضحا في تعبيره عن طاقة طبقته، فنبه عبد الـرحمن الرافعي إلى أنه قد أحرجه وأنت إن أحرجت سـعدا، فقـد أحرجت الأمة.

وأضاف:

- أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي.. وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة.. فإن كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة، فوضحه لي، وأنا أكـون أول العاملين في هذا السبيل.

وحين يتقدم أحد أعلام البرجوازية لتحليل الأمر كله يضع النقط على الحروف، فبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ،التي توَجت نضال البرجوازية المصرية ضد الاستعمار، وقف مكرم عبيد – سكرتير عام الوفد المصري آنذاك – ينظر للمفاوضة كأسلوب.. فقال:

- ما من سبيل لاسترداد استقلال أمة أو استخلاص حق من حقوقها إلا بواحد من أمرين: أولهما: النضال الحربي وعماده قوة الجيش المسلحة، وثانيهما: النضال السلمي وعماده قوة الحق غير المسلحة، وهي تنحصر في الإقناع بجميع وسائله، والجهاد والتضحية في سبيل هذا الإقناع.

وعندما قامت الأمة قومتها في ١٩١٩ ،تطالب بإلغاء الحماية وبتحقيق استقلالها كان على سعد زغلول زعيم الثورة، وعلى زعمائها أعضاء الوفد، أن يتخيروا أحد السبيلين لتحقيق وكالتهم عن الأمة، إما إعلان الحرب بقوة السلاح، أو إعلان الجهاد بقوة الحق ضد الدول الحامية، ولم يكن في مصر عاقل أو مجنون يفكر في إعلان الحرب لسبب بسيط، وهو أنه لم يكن إذن مناص من أن يختار سعد وزملاؤه والأمة معهم – طريق الجهاد الحق وعماده، كما قلت، الدعاية والإقناع بجميع وسائله.

والواقع أن مصر كانت مليئة بالمجانين العقلاء الذين رأوا أن تحقيق الاستقلال التام لا يكون إلا بإعلان الحرب على المستعمرين، وهي لا تتطلب بالضرورة جيشًا منظما..

وقد خاض هؤلاء المجانين الحرب بالفعل منذ ٩ مارس (آذار) ١٩١٩ ،وحتى الإفراج عن سعد زغلول وإلغاء نفيه، والسماح له بالسفر.. وخلال تلك الفترة

قطع الفلاحون خطوط السكك الحديدية، وعزلوا قرى مصر ومدنها عن العاصمة المركزية، وهاجموا قوات بريطانيا العظمى التي كانت قد خرجت من الحرب منتصرة، فمرغوا هيبة الإمبراطورية في التراب، وكان في استطاعتهم- لو لم تكن البرجوازية هي التي تقودهم وتحدد خطواتهم- أن يحققوا استقلال مصر التام حيث لا حماية لمصالح إنجلترا أو غيرها. لكن ذلك شيء عجز منظرو قضاء التبعية وقدر المفاوضة عن رؤيته، أو تعمدوا ألا يروه، ذلك أنهم كانوا أبناء مخلصين لطبقتهم التي لم يكن خوفها من الجماهير الشعبية يقل عن خوفها من الاستعماريين، إن لم يزد في بعض الأحيان.

وحين نتأمل استراتيجية البرجوازية المصرية لحل تناقضها مع الاستعمار فلسوف نكتشف على الفور أنها لم تفلت يوما من إسار الرؤية التي تعتبر أن حل القضية الوطنية إنما يتم في إطار الجبهة الإمبريالية، ومع الحفاظ على قدر من التبعية لها، والاختلاف بين البرجوازيين في هذا ليس أكثر من اختلاف في الشكل وليس في المضمون، وفي الدرجة لا في النوع. يستوي في هذا أن تكون مقارنتنا بين حلقات متتالية من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها، أو مقارنة بين أجنحتها في مرحلة واحدة.

وفي داخل هذه القاعدة العامة يمكن أن نجد مراحل استراتيجية، تتفق في الأسلوب اتفاقًا لا يحول دون الاختلاف، وتنتهي إلى نفس الهدف: أن يتحقق للبرجوازية قدر من المشاركة في السلطة السياسية مع الإمبرياليين أو تحت أعلامهم.

وربما بسبب أهمية مصر للتجارة الدولية، فإن الرأسماليات الأوربية قد تصارعت دائما فوق أرضها؛ طمعاً في سوقها البكر كمستهلك نشط للسلع المصنعة، وكمفتاح للسوق العربية من جانب، وحلقة وسيطة بين طرق التجارة الدولية من الجانب الآخر.

ولم يكن نجاح بريطانيا في عزل نابليون بونابرت في القاهرة وإبقائه سجينا في السوق الذي ظن أنه استولى عليها سوى خطوة أولى فحسب، انتهى الصراع خلالها بانسحاب كليهما من مصر. ثم حاولت إنجلترا العودة بعد ذلك وحدها – في حملة فريزر ١٨٠٧ – فحالت فرنسا بينها وبين النجاح في الاستئثار بالسوق المصرية، وجاء ذلك كله ليؤكد أن الرأسمالية الأوربية كانت تحاول في تلك المرحلة من نموها أن تخلق حالة توازن حول الأسواق، لا ينحو إلى تقسيمها، وإنما يسعى إلى إبقائها مفتوحة لكافة المنتجات من كل الدول، تتنافس في كل سوق، وسلاح كل منها الثمن.

وعندما أغلق محمد علي السوق المصرية بنظام الاحتكار الذي أنشأه، تدخلت الدول الأوربية مجتمعة لتفرض عليه التخلص من هذا النظام، وتشكيل الاقتصاد المصري بحيث يتلاءم مع تطوُر الاقتصاد الرأسمالي – على النطاق العالمي – وذلك باتباع سياسة الباب المفتوح.

وإذ كانت الرأسمالية الأوربية في ذلك الوقت – خمسينات القرن الماضي –ُ تمر في مرحلة تصدير منتجاتها الصناعية مع كمية محدودة من فائض رأس المال، فقد كان شعار المنافسة التجاريةَ الحرة هو الغالب وحده، وهو العامل الحاسم الذي حال بين مصر وبين الوقوع في براثن الرأسمالية الأوربية.

وفي الفترة بين ستينات القرن الماضي(التاسع عشر) والثمانينات منه، كان كيان البرجوازية الأوربية يتشكل شيئاً فشيئاً نحو تصدير الفائض من الأموال أساسا؛َ فاشتدت حدة التناقضات الاستعمارية داخل المعسكر الأوربي، وبدت بصورة واضحة عبر المنافسة الحادة بين إنجلترا وفرنسا حول الاستيلاء على السوق المصرية وإنهاء حالة التوازن، وأخذ هذا التناقض صورا متنوعة مثل المنافسة على الإقراض، وعلى شراء أسهم قناة السويس، والمراقبة الثنائية.

وكان واضحاً أن السبق في هذا المضمار سيكون للرأسمالية الإنجليزية باعتبارها أكثر الرأسماليات تطوراً في ذلك الوقت إلا أن الرأسماليات الأوربية – وخاصة البريطانية – كانت تحاول بالأساليب الدبلوماسية تأخير الانفجار المتوقع في المعسكر الاستعماري؛ وذلك بخلق حالة توازن وهمية تثبط من حدَة التناقضات مؤقتًا، وهذا ما جعل بريطانيا تدعو إلى عقد مؤتمر الآستانة (يونيو – حزيران – ١٨٨٢ –) أثناء تدبيرها للتدخل العسكري في مصر – للنظر في المسألة المصرية، ولبى الدعوة كل من: فرنسا، وروسيا، وإيطاليا، وألمانيا، والنمسا – أبرز الوجوه في الحرب العالمية الأولى بعد ذلك – واجتمع المؤتمر ليوقع ميثاق النزاهة أو ميثاق عدم الأنانية، الذي تعهدت فيه كل واحدة من هذه الدول بالاشتراك في تسوية للمسألة المصرية تعطي إمتيازاً لإحداها دون الأخرى.

وصحيح أن إنجلترا قد نقضت مقررات الآستانة وتدخلت عسكريا في مصر، معتمدة على التناقض آنذاك بين فرنسا وألمانيا في أعقاب الحرب السبعينية، إلا أن تدخلها في مصر كان يهدف إلى تنظيم المالية المصرية؛ مما يضمن تسديد القروض للدول كلها، فاعتبر الاحتلال الإنجليزي لمصر وقتها مجرد مندوبية عن

بقية الدول الأوربيـة، ومـن هنـا استطاعت فرنسا في مـؤتمر لنـدن (١٨٨٥ (أن تستصـدر قرارا بأنه إذا عجز اللورد كرومر عـن إصـلاح الماليـة المصرية خلال ثلاث سنوات حلَّت محلَّه لجنة دولية تتـولى إدارة مالية البلاد.

وحاولت إنجلترا في مؤتمر الآستانة (١٨٨٧) أن تعقـد اتفاقيـة ثنائيـة بينها وبين تركيا – التي كان لها السيادة الاسمية على مصر – تتيح للاحتكارات الإنجليزية سلطات متميـزة في مصر، ولكن فرنسا وروسيا وقفتا لها بالمرصاد.

وكانت آخر محاولة لفرنسا هي حملة فاشـودة (١٨٩٨) التيَ جردتها لفتح هذه المنطقة من أعالي السودان؛ لتتخذ منها مركزا للمطالبة بطرح المسألة المصرية للمفاوضة من جديد.

وفي السنوات الأولى من القرن (العشرين)، ومع تكشـف المتناقضات بـين الـدول الاسـتعمارية التقليديـة والقـوى الاستعمارية الناشئة، عن حدَة ضارية، صفَّت إنجلترا وفرنسا خلافاتهما الثانوية بالاتفاق الودي (١٩٠٤) الذي أطلـقَ يـد فرنسا في تونس، ويد إنجلترا في مصر.

ولأن البرجوازية المصرية قد عجزت دائما عن أن ترى حلاً للمسألة الوطنية يتجاوز الارتباط بالجبهـة الإمبرياليـة، فإنها حين طرحت ابنها الشاب مصطفى كامل كأول قيـادة لها بعد هزيمة أحمد عرابي في حرب ١٨٨٢ ،جاء محملاً بتراثها وتاريخها الذي عجزت دائما عن تجـاوزه... فبنـى استراتيجية كاملة على اللعب على التناقضات بـين الـدول الإمبريالية.

وفي مرحلة ما قبل الاتفاق الودي – بين ١٨٩٥ ،١٩٠٤– كان مصطفى كامل ينشط من قاعدة أساسية؛ هي أن المسألة المصرية مسألة دولية، وليست مسألة ثنائيـة

بـين مصـر وإنجلترا، وهو تحليل عرضه بتوسع واهتمام، في أول كتبـه ، وقد نظر فيه إلى المسـألة (١١٠ (وأهمها المسألة الشرقيـة المصرية باعتبارها فصلاً من فصول المسألة الشرقية التـي هي مسألة النزاع القائم بين بعض دول أوربا وبين الدولـة العلية – تركيا – بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها.

وفي الفصل الذي عقده عن المسألة المصرية حلل – من وجهة نظره – روافدها، فرأى أنها تنحصـر أساسـاً في تلك الديون التي اقترضها الخديو إسماعيل من الـدول الأوربية، ثم التخاذل الفرنسي أمام إنجلتـرا الـذي مكَّنهـا من الاستيلاء على أسهم قناة السويس أولاً، ثم مكَّنها – حين رفضت فرنسا تدخل أسطولها مع أسطول إنجلترا في ضرب الإسكندرية (١٨٨٢) – من الاستيلاء على مصر ثانياً.

وعلى المسـتوى الـداخلي – ذهـب مصـطفى كامـل إلى القول– بأن الفرقة التي حدثت بـين الخـديو توفيـق وعرابي، وبين الجراكسة والمصريين، هـي التـي فتتـت الجبهة المصرية وسببت الاحتلال.

وحدد مصطفى كامل أهداف هذا الاحتلال فـي رأيـه، بأنها:

هدم كل سلطة أوروبية، وقتل كل نفـوذ أجنبـي غيـر إنكليزي في مصر، وقتل النفوذ المعنوي لجلالـة السـلطان الأعظم في مصر، وقطع الروابط التي تربط مصر بالدولـة العلية شيئًا فشيئًا، وسلب الجناب الخديوي سلطته، والاستيلاء على الإدارات المصرية، وطرد المصريين مـن الوظـائف السياسية السامية وتعيين الإنجليز مكانهم.

ويصل مصطفى كامل إلى أنه لا يمكن للدول الأوربيـة أن تأمن خطر استئثار إنجلترا بقناة السويس، إلا إذا حـررت مصر وسلمتها لأبنائها، وجعلت حياد قناة

السويس وحرية المرور فيها لكل دولة وفي كل وقت، تحت رعاية الحكومة المصرية الأهليةَ الحرة لا تحت رعاية حكومة مصرية زمامها بأيدي الإنجليز.

وقد افتقد مصطفى كامل – كثيرا – إلى الرذيلة التي لا يخلو منها البرجوازيون، وهي إخفاء أفكارهم الحقيقية؛ ومن هنا خضع لما يترتب على المنطق الذي ساقه حول دولية المسألة المصرية – أي مسألة تحرُر مصر من الاستعمار الإنجليزي – وأعلن أن كل إنسان له إلمام بسيط بالسياسة والتاريخ يعلم أن مسألة مصر كانت دائما دولية؛ لأن مركز مصر يقضي على الدول كلها الاهتمام بها، واهتمام المصريين بالوجهة الدولية للمسألة المصرية أمر طبيعي وواجب.

بيد أن مصطفى كامل قدَ تفوق على الجميع في إلمامه بالمسألة المصرية؛ إذ ربما لم يخطر على بال أحد أن يتخذ من هذا التحليل ذريعة للسعي لاستبدال مستعمر بمستعمر، أو بقبول الاستعمار كظاهرة، طالما أن المستعمرين بعيدون عن مصر.. فقد رتب فكرته المحورية، فكرة ترى أن تقدم، ألمانيا في الاستعمار، وانتشار تجارتها في الشرق الأقصى، لمن الأمور التي تحتم على هذه الدولة في المستقبل أن تكون أول الدول اهتماما بمسألة مصر وأكثرها عملاً على تخليصها من الإنجليز؛ ذلك لأن مستعمرات ألمانيا في أفريقياً وفي آسيا تقع تحت خطر عظيم، إذا وقعت بلاد النيل في قبضة الإنجليز وصارت ملكًا لهم.

فإذا تنبهنا إلى أن مصطفى كامل كان يمثل آنذاك يعاقبة البرجوازية المصرية، بحكم أن الملتفين حول حركته كانوا أكثر شرائحهاُ تطورا، فسوف نقلل كثيرا من لومنا للجناح الآخر من أجنحة البرجوازية، الذي تكتَّل في حزب الأمة حيث

كانت البرجوازية الزراعية تفرض رؤاها، وتنطلق من نفس منطلق مصطفى كامل؛ إذ كانوا يقرون بدولية المسألة المصرية، ولكنهم رفعوا شعارا صوفيا طريفًا، عبر عنه أحمد لطفي السيد – الأيديولوجيست المعتمد لديهم والأكثر وعيا بما يريدون – على صفحات جريدتهم الجريدة حين ذهب إلى أن الاحتلال قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة، وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك.

وانطلاقاً من ذلك فقد عارضوا دائما استفزاز المستعمرين، وطالبوا بالكف عن معاندتهم والعمل على مسالمتهم، والاهتمام بالإصلاح الداخلي حتى يأتي قدر الله، فتذهب بالاحتلال ظروف مرتبة كتلك التي أتت به.

وكما كان مصطفى كامل نموذجا لعجز طبقته عن فهم التناقضات داخل الجبهة الإمبريالية فهما صحيحا، فقد عجز أيضا عن تقدير طبيعة وحجم التناقض بين مختلف طبقات المجتمع المصري ومؤسساته وبين الاحتلال البريطاني، وهو ما يتضح في رسمه لاستراتيجيته على أساس أن الخديو عباس حلمي الثاني قوة رئيسية من قوى الثورة، فهو لم يعتبره حليفًا مؤقتًا، أو حتى مباشرا لسمو الخديو المعظم، ووكيل عنه في مناوئة سلطة الاحتلال البريطاني، ينشط بأمواله، ويعمل بتوجيهاته.

ولم تكن دوافع الخديو غامضة؛ إذ كان يكره من الاحتلال الإنجليزي أنه أطلق يد معتمده في مصر اللورد كرومر في كل شئون الدولة، مصفيا بذلك ديكتاتورية أسرة محمد علي العريقة، دون أن يترك للخديو من تركة أسرته في الحكم المطلق، سوى الأزهر والأوقاف وحق منح الرتب والنياشين تحرجا من

تدخله، وهو الأجنبي غير المسلم، في إدارات تتعلق بشئون الإسلام، لكن ذلك لم يمنع الخديو من استغلالها للتنظر على الأوقاف ونهب مواردها وبيعُ الرتب المدنية والإثراء من عائد منحها لمن لا يستحقها.

ولأن مصطفى كامل كان يعتبر – على النحو الذي أوضحه في مقدمة كتابه المسألة الشرقية – أن الحزب الوطني هو الأمة كلها، وأن الخديو هو رئيس الحزب؛ لأنه رئيس الأمة كلها، فقد بات عاجزا عن فهم دوافع الخديو عباس حلمي الذي كان يشجع الحركة المطالبة بالاستقلال ليتمكن من مساومة الاحتلال، للحصول على بعض الغنائم التي كانت السلطة المطلقة تتيحها لأسلافه. وهو نفس العجز الذي لحق وعي مصطفى كامل بطبيعة التناقضات داخل الجبهة الإمبريالية.

وبين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٧ تلَّقت استراتيجية مصطفى كامل ضربتين في مقتل؛ فالاتفاق الودي الشهير – الذي وقعته كلاً من بريطانيا وفرنسا – كشف للبرجوازي المصري التعس، أن التناقض بين إنجلترا وفرنسا مجرد صراع بين وحشين يسعى كليهما لالتهامه، وأن فرنسا التي اعتمد عليها لم تعد هي فرنسا الثورة الكبرى، ولكنها فرنسا الاحتكارات والبحث عن الأسواق والسعي للاستئثار بها، وبمجرد أن أطلقت إنجلترا يدها في تونس لم يعد استقلال مصر يهمها في شيء، وهو ما لم يكن يحتاج إلى الاتفاق ودي ليَعِيَهُ مصطفى كامل؛ إذ من المنطقي لو كانت فرنسا تكره الاستعمار وترفضه وترفع البلايا عن شعوب تهزُها ذكراها – كما جاء في القصيدة الركيكة التي ألَّفها مصطفى كامل– لرحلت عن تونس والجزائر ومستعمراتها الأخرى آنذاك.

وجاءت سياسة الوفاق لتكون الترجمة الداخلية للاتفاق الودي، فبعد أن رحل اللورد كرومر – عقب فضيحة مشنوقي دنشواي – وحلَّ محلَّه السير جورست، أعلن عن فض الاشتباك بين قصر الخديوية ودار المندوب السامي، وأصبح واضحا أن الخديو قد رضي بما منحه إياه معتمد الاحتلال الجديد، بما عرف بسياسة الوفق بين الاثنين.

ولم يطل العمر بـ مصطفى كامل ليرسم استراتيجية جديدة بعد ما تلَّقاه من طعنات ممن ظنهم حلفاءه في الداخل والخارج؛ إذ ظل حتى مات في فبراير (شباط) ١٩٠٨ ،أسير تحالفاته الضيقة الأفق، حتى أن الحزب الوطني قد شكل في اجتماع عقِد في خريف ١٩٠٨ – وفي حمى التوتر بين الرجلين ووضوح موقف الخديو – حضره الخديو ومصطفى كامل ومحمد فريد والدكتور صادق رمضان ولطيف سليم باشا وأوعز الخديوي للأثرياء بالإسهام في تمويل صحف الحزب العربية والإفرنجية.

ومنذ بدأ نضاله وإلى أن مات، عجز مصطفى كامل عن الانفلات من قبضة المفهوم الذي يقول بدولية المسألة المصرية فتحكم في استراتيجيته وتكتيكاته وأساليب نضاله، وحدد هذا المنطلق أمامه قواه الرئيسية وحلفائه، كما تحكَّم في علاقته بالجماهير الشعبية. وكما أعلن سعد زغلول ومكرم عبيد فيما بعد، فإن مصطفى كامل لم يكن يرى في يده وسيلة لإجلاء إنجلترا عن مصر سوى قوى الإقناع، والحجة المفحمة، فالنضال ضد الإمبريالية مناظرة عقلية يحتشد لها الحزب الوطني – ثم حزب الوفد – بالاتفاقيات الدولية، وبوعود الإنجليز بالجلاء عن مصر، التي أحصيت بدقة وصدرت عنها مئات الكتب وآلاف المقالات، وانغمس منظرو البرجوازية في تأملها وتحليلها، وفي

ظنهم أن المستعمرين ظاهرة خلقية، يكفي أن يحرجهم الإنسان بوعود قالوها ليخرجوا.

وليس صدفة – فيما نظن – أن السنوات العشر التي لمع خلالها مصطفى كامل على مسرح الزعامة البرجوازية، قد انقضى معظمها في رحلات خارج مصر: في باريس وروما، وجنيف، وبروكسل، والآستانة، وبرلين، وأن معظم أعماله كانت مناظرات كلامية: خطب ومؤتمرات وندوات ومقالات وأشعار ورسوم وصداقات مع مؤلفين وكُتَّاب، إن ذلك يوضح كيف كان النضال يتم خارج مصر، ويتوجه إلى غير المصريين، ويعتمد عليهم، ذلك أيضا يصدق على محمد فريد الذي خلف مصطفى كامل في رئاسة الحزب الوطني في عام ١٩٠٨ ،ولم يبق في مصر سوى أربع سنوات، وهاجر في مارس (آذار) ١٩١٢ هربا من حكم قضائي صدر بسجنه لمدة يسيرة، ولم يعد منه إلى مصر سوى جثته ومذكراته.

والمفهوم البديل للمسألة الوطنية، هو فهم التناقض الرئيسي باعتباره تناقضا بين الإمبريالية الإنجليزية وحلفائها من جانب، وبين القوى الوطنية المصرية من الجانب الآخر.

وبذلك تكون القوات الأساسية للثورة التحريرية، هي جماهير الشعب المصري ومجموع طبقاته وفئاته ذات المصلحة المباشرة في الاستقلال الوطني.. وهو ما يفترض السعي لتنظيم تلك الجماهير وتوعيتها ورسم برنامج وطني ديمقراطي يكفل حشد أوسع قاعدة شعبية في صفوف النضال ضد الإمبريالية.

لكن مصطفى كامل كان مستغرقًا في اللعب على كل التناقضات الثانوية في الخارج والداخل، معتبرا الخلافات المؤقتة في صفوف الخصوم قوته الرئيسية بل الوحيدة، وعلى عكس ما كانت توحي به خطبه الشاعرية الملتهبة بحب مصر، من أنه لو لم يكن مصريا لود أن يكون كذلك، كشفت رسائله السرية – التي كان يرسلها لصديقه فؤاد سليم – عن عبارات مثل "دعني بالله من هذه الأمة التي ابتلاني الله بأن أكون أحد أبنائها" ، على نحو يؤكد أن الرجل لم يكن يثق بالشعب، حتى يفكر في تنظيمه أو حشده في معركة ضد المستعمرين. وقد فاجأت ثورة ١٩١٩ خليفته محمد فريد إبان إقامته في أوربا، فاعتبرها من الأمور التي كانت غير منتظرة أو في الحسبان؛ لأن "ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به".

وهي كلها عبارات لا تختلف عن بحث سعد زغلول عن قارعة، ودهشته لما جرى في مصر بعد نفيه، وتساؤله الملِّح:

- هل لدى أحد منكم حل غير المفاوضة؟

- هل عندكم تجريدة؟!

وقد عاش الحزب الوطني – عبر زعامات مصطفى كامل ومحمد فريد وحافظ رمضان وفتحي رضوان– ما يقرب من نصف قرن في الحياة السياسية المصرية، متشبثًا في عناد طفولي بشعاره الشهير لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، وفي ظل هذا الشعار ناوأ كل الأحزاب السياسية التي عاصرته من المهد إلى اللحد، لكنه من الناحية الموضوعية المحضة لم يختلف عن تلك الأحزاب التي كانت تفاوض وتساوم؛ لأن إصراره على الجلاء أولاً دون أن يسعى لتنظيم

الجماهير وحشدها لم يكن أكثر من تهريج سياسي لا نتيجة من ورائه، إلاّ العودة إلى منطق خصومه الذين ولِدوا معه في نفس العام، من حزب الأمة، الذين كانوا يرون أن الاحتلال قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة، وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك.

وذلك كله لا يعني أن نضال البرجوازية ضد الاستعمار كان لا شيء، أو أنه لم يحقق أي تأثير إيجابي، ولكن فهم الخلل الرئيسي في حركتها ضروري لتقييمها تقييماً موضوعيا يضع الأمور في نصابها، والواقع أن زعماء البرجوازية المصرية، لم يكونوا سوى أبناء مخلصين لطبقتهم، وإذا كان ثمة خطأ، فهو خطأ هؤلاء الذين توقعوا منهم وعيا أكثر مما أتاحته لهم مصالح تلك الطبقة وطبيعة تكوينها، ولن نعدم لمسة وعي في هذا التحرك أو ذاك، لكنه لا يضطرد في حركة متنامية. فقد حقق مصطفى كامل درجة من الفهم في أواخر أيام حياته، فحاول أن يعزل الحزب الوطني عن سيطرة الخديو، واهتزت ثقته في مقولة أن الحزب الوطني هو الأمة كلها، ولكن المحاولة الجنينية لتأليف منظمات حزبية لم تتجاوز نادي المدارس العليا، حيث بدأ التركيز واضحا على الفئات البرجوازية النشطة في المدن، وهو نفس ما فعله محمد فريد على قصر المدة التي بقاها في مصر، فأنشأ مدارس الشعب، وحاول أن ينظم فئات أخرى من البرجوازيين الصغار في المدن، بتبنيه لإنشاء نقابة الصنَّاع، التي ضمت الحرفيين في المدن – وليس البروليتاريا كما ظن خطأ بعض المؤرخين الاشتراكيين – ولمح بدرجة إمكانية الاعتماد على الحركة الاشتراكية العالمية، ناقلاً فكرة الاستفادة من التناقضات داخل صفوف العدو، إلى مستوى أوفر نضجا، على أن ذلك كله لم يتجاوز سقف الوعي البرجوازي

إلـى التمـرُد عليـه، لا إلى آفاق الاشتراكيـة ولكن إلى مجرد الأفـق البرجـوازي الثوري؛ ومن هنا فقد ظلَّ محمد فريد أسير التحليل الـذي يقول بأن المسألة المصرية هـي مسـألة دوليـة، وأيسـر الاستراتيجية التي تعتمد على حل القضية الوطنية داخل إطار الجبهة الإمبريالية وبالاعتماد على أحد محاورها ضد المحور الآخر.

وتحققت نبوءة مصطفى كامل فنشب الصراع بين ألمانيا والحلفاء حول توزيع الأسواق، ومع بداية الحـرب العالميـة الأولى، انضم محمد فريد في مهجره إلى المحور الألمـاني العثماني، وتحمست قواعد الحـزب الـوطني فـي مصـر للألمان، باعتبارهم يحاربون إنجلترا، وأيـد محمـد فريـد الحملة التركية – الألمانية على مصر، برغم علمه بأهـداف تركيا، التي شرحها له طلعت بك – قطب حكومـة الاتحـاد والترقي – من أن الأتـراك ينـوون عـدم إبقـاء الخـديو على عرشه لو تم لهم ما ينوون من تخليص مصر، بل إنهـم يتركون لأهلها الحرية في إدارة أمورهم بصـفة دسـتورية ويكون السلطان سلطانًا لمصر وتركيا كـإمبراطور النمسـا مع المجر.

وهو أمر لا يختلف عن الموقف الـذي اتَّخـذه جيرونـد البرجوازية المصرية الذين تجمعوا في حزب الأمة، والـذين لم يثق الحزب الوطني يوما بوطنيتهم؛ إذ اتجهوا إلى تأييـد الحلفاء، وجرت محادثات بـين رشـدي باشـا – رئـيس الوزراء آنذاك – وبين الإنجليز لكي يصرحوا بـأنهم متـى انتصروا في الحرب جلت إنجلترا عـن مصـر واعترفـت بإستقلالها التام.

بينما انضمت الجريدة – لسان حالهم - إلى المقطم – لسان حال الاحتلال – في الترويج لفكرة تقول بأن مصر تريد الاستقلال، فإذا لم يكن السبيل إليه ميسورا، وكان لا بد من أن تحكمها أمة أخرى، فإنجلترا "خير أمة ترضاها مصر".

وهكذا أصبح الصراع بين جناحي البرجوازية الواقفين على أرض التحليل القائل بدولية المسألة المصرية، يدور حول موضوع واحد: أي المحتلين أفضل لمصر؟ الإنجليز أم الألمان أم الأتراك؟

وجاء إعلان الحماية البريطانية على مصر، ليقطع هذا الحوار؛ إذ كان أول إعلان رسمي من البريطانيين بانفرادهم بشئون مصر، وتحوَل مركز إنجلترا في مصر من مندوبية عن مجموع الاحتكارات الدولية، إلى شأن ثنائي خاص بين إنجلترا ومصر، لا شأن للدول الأوربية به؛ إذ كان نتيجة طبيعية لانفجار الصراع حول الأسواق بين دول أوربا الذي تمثَّل في الحرب العالمية الأولى، فحالة التوازن المفترضة في الصراع بين الرأسماليات الأوربية، هي التي جعلت وضع الاحتلال الإنجليزي في مصر قلقًا، وانهيار هذا التوازن هو الذي حسم الموقف لصالح إنجلترا.

ولم تعدل المعطيات الجديدة التي طرحتها الحرب موازين القوى الدولية لصالح القوى التي راهن عليها الحزب الوطني، فقد انتصر الاستعمار التقليدي في الحرب، وتحطَّم التحالف الألماني التركي، ونشبت الثورة الأتاتوركية في عاصمة آل عثمان، التي كان الغزاة الأوربيون قد تقاسموها، وهو ماَ أدى إلى إحكام الحلقة الثنائية أمام البرجوازية المصرية؛ إذ لم يعد هناك أمل في

اللعب على تناقضات المعسكر الاستعماري، بعد أن أعادت الحرب التوازن الأوربي إلى ما كان عليه.

ولم يكن بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية كافيا لدفع الآمال الواسعة في صدور البرجوازية المصرية، برغم أن أمريكا قد دخلت الحرب – قبل نهايتها – بالشروط الأربعة عشر الشهيرة التي أعلنها الرئيس ولسون، والتي كان من بينها الاعتراف بحق تقرير المصير، وفضلاً عن أن رئيسا أمريكيا سابقًا هو تيودور روزفلت، كان قد زار مصر قبيل الحرب، واحتفت به القوى الوطنية بظن أنه سيؤيد استقلالها؛ فخيب ظنها وشبب بالإصلاحات العظيمة التي قامت بها سلطة الاحتلال البريطاني، فإن الرئيس ولسون ذاته قد اعترف بالحماية في نفس اليوم الذي وصل فيه الوفد المصري – برئاسة سعد زغلول – إلى باريس لعرض مسألة مصر على مؤتمر الصلح، طاعنًا آخر آمال البرجوازية المصرية في الاستفادة من التناقضات بين صفوف الإمبرياليين لتحقيق أي مكسب.

وإذ كان الوفد المصري أسير محاولته حل مسألة مصر في إطار الجبهة الإمبريالية، فإنه لم يتنبه إلىٰ التطور الفعلي الذي حدث إبان الحرب على ساحة الصراع الدولي، وهو الضربة التي تلقاها المعسكر الاستعماري، بانتصار الثورة البلشقية العظمى في روسيا، إبان الحرب، وما نتج عنها من ظهور كيان دولي جديد، يعادي الاستعمار بشكل مطلق – لا باعتباره تنازعا حول الأسواق – ويقوم اقتصاده على أسس مختلفة، لا تدفعه إلى صراع للاستئثار بالأسواق، أو إلحاقها به، وكانت روسيا البلشفية، عقب انتصار الثورة فيها، قد انسحبت من الحرب، انطلاقًا من فهمها لها باعتبار حربا توسعية، لا تستهدف حماية الأرض

السوفيتية، بل النزاع حول ضم أسواق جديدة لها، ووقعت صلح بريست – ليتوفسك المنفرد مع ألمانيا.

على أن معونة سوفيتية فعلية للثورة البرجوازية المصرية، لم تكن ممكنة آنذاك؛ إذَ تعرض النظام الاشتراكي في روسيا البلشفية فور انتصاره لمحاولات غزو من الداخل والخارج، عزلته عن أن يكون مؤثرا في السياسة الدولية، برغم أن المنطلقات النظرية للسياسة السوفيتية كانت تطرح تلك الإمكانية.

وكان الفكر الماركسي – فيما سبق الحرب الكونية الأولى– يعتبر المسألة الوطنية جزءا لا يتجزأ من المسألة العامة للثورة الديمقراطية البرجوازية، أي إن الاستقلال القومي لا يمكن أن يتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة، وإن قيادة برجوازية للثورات الوطنية، يجعل هذه الثورات احتياطياً مباشرا للنظام الاستعماري، بيد أن الحرب الكونية الأولى، قد كشفت عن معطيات جديدة تتعلق بطبيعة النمو غير المتوازن للرأسماليات الأوربية، وهي تتشكل ككيانات احتكارية، الأمر الذي يؤدي إلى تفجير التناقضات بينها بشكل عدائي على النحو الذي حدث بالفعل بالحرب الأولى، وهو ما أتاح الفرصة لفهم المسألة الوطنية فهما جديدا. ففي ظروف كتلك، أصبحت المسألة الوطنية – أي مسألة الصراع الذي تقوده البرجوازيات القومية ضد الاستعمار – جزءاً من الثورة الاشتراكية العالمية، وواحد من قواها الاحتياطية المباشرة، بحكم أنها تزيد من تفكيك هذا النظام، وتخرب في بنيته، وتساهم في تقويضه.

وانطلاقًا من ذلك، كتب ستالين في كتابه أسس اللينينية – صدر عام ١٩٢٤ – مؤيدا الثورة البرجوازية المصرية بقيادة سعد زغلول، فقال: إن نضال

التجار والمثقفين البرجوازيين المصريين في سبيل استقلال مصر، ثوري من الناحية الموضوعية رغم الأصل البروليتاري والصفة البروليتارية لأعضاء هذه الحكومة ورغم كونهم مؤيدين للاشتراكية.

على أن طبيعة نمو البرجوازية المصرية، التي لم تضف لها الحرب إلاَّ تطويرا يسيرا تمثَّل في النمو الذي حققته شرائحها التجارية والنشاط الصناعي المحدود الذي نتج عن انقطاع الواردات الصناعية بسبب الحرب، كل ذلك لم يكن كافيا لكي تتمرَدُ تمردا غير مسبوق، سواء بتنظيمها للجماهير الشعبية التي كانت تزحم ألوية الثورة، أو بالسعي نحو تحالفات دولية من ذلك النوع الذي فعلته بعد ذلك بأكثر من أربعين عاما وعلى يد أنجب وأذكى أبنائها: جمال عبد الناصر.

وهكذا اتضح موقف الوفد المصري – حزب البرجوازية المصرية الكبير – دون لبس أو شك، فظهور دولة جديدة على الخريطة الكونية ذات هوية سياسية مختلفة، وهي الاتحاد السوفيتي، كشف مضمون القول بدولية المسألة المصرية، إذ استبعدت تلك الدولة من البحث تماما؛ لأن صحة الشعار لم يكن دولية المسألة، وإنما إمبريالية الحل.

وإبان كان الوفد مقيما بباريس يسعى إلى حل، حاول الطلاب المصريون الذين كانوا يدرسون بها، ويتكتلون في جمعيات ذات طابع مهني وسياسي، أن يدفعوا الوفد إلى موقف يبحث فيه عن حلفاء جدد، أوروبيين ولكن ليسوا إمبرياليين، ولكنه رفض. ويذكر شاهد عيان لنشاط الوفد في باريس هو الأستاذ محمود أبو الفتح: أن الطلبة اقترحوا على الوفد أن يجيئوه بعون

أحزاب اليسار، وهي الأحزاب الاشتراكية، ولكن الوفد كان يرى أن اتصاله بأحزاب اليسار ينفر منه أنصار اليمين وأحزابه، ولا سيما أنها كانت صاحبة الأغلبية، وقد رأى أن الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن الاستفادة منهم؛ فأهمل أمرهم، وأخذ يدق أبواب زعماء اليمين وأشباههم.

وكانت وجهة نظر الطلبة الذين تكتلوا إذ ذلك بالجمعية المصرية بباريس:

- أنه لا رجاء في أحزاب اليمن؛ لأنها قبل كل شيء استعمارية المبدأ، ولأن للفرنسيين رءوس أموال في مصر، فإذا استقلت وأخذت تسعى لرفع قيود الامتيازات خشي أن تفرض ضرائب على الثروات أو على حركة البيع والشراء.

ذلك منطق لم يفهمه الوفد، ولعل وهم ضمير المستعمرين – باعتبارهم أولاد عمومة للبرجوازية ينتمون إلى أرومة واحدة – الذي دفع مصطفى كامل إلى الظن بأن فرنسا ستدفع بلاء الاحتلال الإنجليزي عن مصر، كان ما يزال مؤثرا؛ من هنا ظل متشبثًا باستماتة في السعي وراء المستعمرين، فعاش في باريس، يحاضر ويناظر وينشر المقالات، ويبحث عن أي بادرة تناقض في صفوف الجبهة الاستعمارية ليستغلها، وسرعان ما نسي اللطمة التي وجهها الرئيس الأمريكي ولسون له، حين اعترف بالحماية البريطانية على مصر، في نفس اليوم الذي وصل فيه سعد زغلول إلى باريس، ممرغًا في الرغام، شروط أمريكا لدخول الحرب، وعلى رأسها حق تقرير المصير، وحين أقرت أمريكا معاهدات الصلح التي انتهى إليها مؤتمر فرساي، التي تضمنت اعتراف كل الأطراف المتعاهدة بالحماية البريطانية على مصر.

لكن مجرد إشاعة بأن هناك خلافًا وقع بين الكونجرس الأمريكي وبين الرئيس ولسون، حول معاهدات الصلح، كان كافيا لكي يلهث الوفد المصري، وقد عثر على ما ظنه ثغرة في الجبهة الإمبريالية، فيسارع باستئجار مستشار قضائي سابق بوزارة الخارجية الأمريكية، كان آنذاك عضواً بالكونجرس الأمريكي، لكي يدافع عن حق مصر في تقرير المصير أمام الكونجرس بأمل دفعه إلى عدم التصديق على المواد التي تضمنتها معاهدة فرساي بشأن الإقرار بالحماية البريطانية على مصر، وأفلحت جهوده في اكتساب بعض أعضاء الكونجرس إلى جانب مصر، ولكن المحصلة النهائية كانت كما هو متوقع؛ موافقة الكونجرس على معاهدة الصلح، بما فيها النصوص التي تثبت حق بريطانيا في مصر، ولم يبق من ذيول المراهنة على التناقض داخل الجبهة الأمريكية سوى قضية رفعها المستر فولك ذاته على الوفد المصري مطالبا ببقية أتعابه طبقًا للعقد الذي استأجره به الوفد لكي يترافع في قضية استقلال مصر.

وكان الوفد في بداية تكوينه ابنًا شرعيا لحزب الأمة القديم، أي إن جذوره كانت ترتبط بجيروند البرجوازية وليس بيعاقبتها، فمعظم قياداته الأولى كانت في الأصل من قيادات حزب الأمة، أو ممن كانوا على صلة وثيقة به، ومن هنا فقد بدأ حركته مؤكدا أنه سيسعى لحل المشكلة مع بريطانيا ذاتها، أي أنه نظر للمشكلة باعتبارها ثنائية – بين مصر وبريطانيا– وهو ما أكده سعد زغلول في المقابلة الأولى التي تمت بين الباشوات الثلاثة – علي شعراوي، وعبد العزيز فهمي، وزغلول – في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨؛ إذ قال:

- إننا نتكلم بهذه المطالب هنا معكم بصفتك ممثلاً لهـذه الدولة العظيمة، وعند الاقتضاء نسافر للـتكلم فـي شـأنها مع ولاة الأمور في إنجلتـرا، فـلا نلتجـئ هنـا لسـواك، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية.

وإذ رفض – السير رجنالد ونجـت – ممثـل بريطانيـا في مصر، السماح للوفد بالسفر، عاد سعد ليؤكد في خطاب كتبه له، أن الوفد لن يناوئ إنجلترا دوليا، وأنه يسعى لحـل المشكلة بينه وبينها فقط، فقال:

- إن سفرنا لإنجلترا لا نريد منـه إلا أن نكـون علـى اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الإنجليزية والأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الإنجليزي الذي لا شك فـي تأثيره على القرارات الحكومية.

وقد ظلت لندن هي الكعبة التي يسعى الوفد للسفر إليها، طوال المرحلة التي بدأت بمقابلة الباشوات الثلاثة للمنـدوب السامي، وانتهت باعتقال سعد زغلول في ٨ مـارس (آذار) ١٩١٩؛ الأمر الذي انتهى بتفجير الثورة في اليـوم التـالي واستمرارها عنيفة ودموية لمدة شهر كامل.. حتـى تحقـق هدف الإفراج عن سعد ورفاقه، والسماح لبقية أعضاء الوفد الذين كانوا في مصر باللحاق بهـم لكـي يتوجهـوا حيـث يشاءون، وكنتيجة لتفجير الثورة، فإن سعد عدل عن فكـرة السفر إلي لندن، ليتوجه إلى مؤتمر الصلح في باريس، معلنًا بذلك تنبيها لوجهة نظر يعاقبة البرجوازيـة قبـل الحـرب – الحزب الوطني – الذين لم يقبلوا فكـرة ثنائيـة المسـألة المصرية أبدا؛ وهكذا أعلن الوفد في مذكراته لمؤتمر الصلح أنه وإن لم يدع إلى حضور جلساته فإن مصر تعتقد أنه هو الهيئة الوحيدة المختصة بحل المسألة المصرية.

وقبل أقل من ستة أسابيع من الإفراج عنه، كانت كل أحلام الوفد المصري، في أبناء عمومته الإمبرياليين، قد أجهضت، وطبقًا لما يقول محمود أبو الفتح – شاهد عيان لرحلة الوفد إلى باريس – فإنه في اجتماع الوفد في ٢٦ مايو (آيار) ١٩١٩ ،بباريس، كانت الثقة قد تزعزعت في نفوس أعضاء الوفد، واضمحل الأمل إلى حد أن قيل صراحة في تلك الجلسة إن مهمة الوفد قد انتهت، وإن الأمل في الحصول على الاستقلال لم يبقَ، وإن كل قول عدا ذلكُ يعد مغالطة، وإن عملهم الآن هو تنظيم الهزيمة.

ونضال الشعب المصري بجماهيره الكادحة في المدن والريف، هو الذي دفع بريطانيا إلى التنازل الشكلي الذي وضحت خطواته الأولى في إعلان إنجلترا عن تشكيل لجنة ملنر التي رأسها وزير المستعمرات البريطاني، وأخذت اسمه كلجنة تحقيق في أسباب الثورة. لكن الوفد الذي كان حريصا على خط دولية المسألة المصرية، لم ينظر بارتياح إلى مهمة اللجنة؛ إذ اعتبرها محاولة لحصر المسألة بين مصر وبريطانيا، وتأكيد ثنائيتها لا دوليتها، وهو ما كان يعتقد أنه سيفقد مصر الكثير، وعلى هذا الأساس احتج الوفد لدى الدول الأوربية على تشكيلها، ونبتت فكرة مقاطعتها وعدم إدلاء أي مصري – رسمياً كان أم غير رسمي – بأي بيانات أمامها، لتأكيد فكرة تمثيل الوفد للشعب المصري وتفويضه للحديث باسمه من جانب، والأهم من ذلك تأكيد فكرة المطالبة بلجنة تحقيق دولية، حرصا على المنطق الرئيسي للبرجوازية المصرية القائم على محاولة الاستفادة من التناقضات داخل النظام الإمبريالي، وهو ما ذهب إليه سعد زغلول صراحة، حين قال، في خطاب سري أرسله من باريس إلى عبد الرحمن فهمي سكرتير اللجنة المركزية للوفد في القاهرة، مؤيدا فكرة

مقاطعة اللجنة انطلاقًا من أن حياة مصر في بقاء المسألة المصرية دولية والابتعاد بها كل البعد عن أن تكون مسألة داخلية بين بريطانيا ومصر ، فلم يفعل أكثر من إعادة صياغة الفكرة التي قال بها مصطفى كامل قبل ذلك في كتابه المسألة الشرقية حين اعتبر أن كل من له إلمام بسيط بالسياسة والتاريخ لا بد أن يقر بأن مسألة مصر كانت دائماً دولية، مؤكدا ذلك التناسخ لفكر البرجوازية المصرية، التي عجزت دائما عن أن ترى في جماهير الشعب طاقة يمكن أن تحلَّ أي مسألة وكل مسألة، وبالذات مسألة تحرر الوطن واستقلاله.

ولأن كل خطوة تحققت كان وراءها نضال الجماهير، الإيجابي والسلبي، فإن المقاطعة النادرة المثال، التي جوبهت بها لجنة ملنر في مصر، كانت وراء المكسب الثاني الذي حققته البرجوازية، حين قررت بريطانيا أن تحول اللجنة من لجنة تحقيق إلى لجنة مفاوضة، وأن تتنازل عن مهمتها الأصلية التي كانت قد تحددت بوضع تقرير عن شكل القانون النظامي الذيُ يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعا دائمُ التقدم والرقي، ولحماية المصالح الأجنبية، إذ اضطرت اللجنة ذاتها – بعد أنَ أدت المقاطعة الشعبية إلى عزلتها وتعويق مهمتها – إلى الإعلان عن أنها تقبل المناقشة بدون أي التزام بالحماية أو تنظيمها.

ولم يكن الوفد يستطيع شيئًا آخر إلاَّ أن يفاوض، وقد وجد نفسه في مأزق جديد، بعد أن خسرت المراهنة البرجوازية على دولية المسألة، وتركه حلفاؤه من الإمبرياليين وحيداً في مواجهة إنجلترا، وهو ما عبر عنه سعد زغلول،

في رسالة من باريس إلى سكرتير اللجنة المركزيـة للوفـد بالقاهرة؛ إذ قال: ربما التبس الأمر على كثيرين، فلم يفهموا قبولنا مفاوضة لجنة ملنر بعد أن أشرنا بمقاطعتها لكونها غير دولية موضوعها البحث عن نظام حكومي فـي دائـرة الحماية.

ولا شك أن الأمر قد التبس فعلاً، لكن الزعيم البرجوازي، عاد إلى جذور طبقته، فقال – في نفس الرسـالة – منظـرا الحل في إطار الجبهة الإمبريالية، موضحا ألا فرق هناك بين الدولية والثنائية؛ لأنهما اسمان لجوهر واحد، أن مسـألة مصر، إما أن تحلَّ بالتقاضي أو بالتراضي، فأمـا التقاضـي فلا يمكن حلها إلاَّ بطريقة دولية، أي بمعرفة جميـع الـدول ذوات الشأن، بواسطة قومسيون (لجنة) يتعين لهـذه الغايـة بواسطة عصبة الأمم.. وأما التراضـي فـلا يكـون ذلـك إلاَّ بالمفاوضة بين إنجلترا ومصر. الاحتمال الوحيد الذي لم يطرحـه سـعد زغلـول هـو المقاومة بالشعب الذي كان قد أعطى فوق ما يتصـور ابـن البرجوازية البار.. الذي ظل يتساءل:

- هل عندكم تجريدة؟

برغم أن التجريدة كانت تزحم الشوارع، ولكنه لم يرها..

٢- العنف المعاصر

حين نقول إن البرجوازيـة المصرية، كانـت عـاجزة عن تنظيم الجماهير الشعبية ورسم برنـامج يكفـل حشـدها في ألوية الثورة، لتحرير مصر، لا بد أن نقول فـي نفـس اللحظة إنها كانت عازفة عن ذلك..

والمقولتـان مرتبطتـان، وهمـا معـا، وجهـا العملـة البرجوازية، وجوهر الموقـف البرجـوازي مـن القضية الوطنيــة، فمــا نظــن أن التجريــدة كانــت بعيــدة عن سعد زغلول، وقـد أصبحت واقعـا فـرض نفسـه على مصر لشهور طويلة.

والمقارنة بين حركة الجماهير الشعبية العفويـة وغيـر المنظمة، وبين هذه الحركة حين تدخلت كوادر البرجوازيـة لتأطيرها والحد من اندفاعها، والانتقـال بهـا مـن العنـف الثوري، إلى الحوار مع المستعمرين، كفيلة بوضع أسـلوب المفاوضة موضعه الصحيح، كحتمية تاريخية فرضها ضعف البرجوازية وسعيها لكي تكون شريكًا صغيرا مع المستعمرين في السلطة، وكاختيار فرضه خوفها من حركـة الجمـاهير واندفاعاتها، سواءً أدَّت إلى استفزاز المستعمرين مما يلحـق خسائر بمصالح البرجوازية المحدودة، والتي كانت لضعفها، أضيق أفقًا من أن تفكر على المدى الطويل، أو مكَّنت تلـك الجماهير من الحصول على مكاسـب اقتصـادية وسياسـية تخرج بها عن بطريركية البرجوازية، أو تطول حق الملكيـة المقدس.

ولعل أكثر البرجوازيين تفاؤلاً، لمَ يتصور أن الجمـاهير الشعبية، يمكن أن تلعب دورا يتجاوز الإقبـال الجمـاهيري الواسع على التوقيع على التـوكيلات التـي طبعهـا الوفـد على أثر سؤال ماكر مـن المنـدوب السـامي البريطـاني عن الصـفة

التي يتحدث بها مع الزعماء الثلاثة – علي شعراوي، وسعد زغلول، وعبد العزيز فهمي – وقد جاءت حركة التوقيعات تكرارا للتوقيعات التي جمعت إبان الثورة العرابية على ما عرف بالمحضر الوطني، تعلن الثقة بقيادة عرابي، وهو ما أكَّد أن البرجوازيين أغبى من أن ينظروا لغير الصيغ القانونية والشرعية.

إن معطيات اليأس من أي تحرك جماهيري كانت واضحة للمعارضين، حتى ذهب عباس محمود العقاد إلى القول بأن توقُّع الثورة كان مستحيلاً؛ فالمعسكرات والقلاع والمطارات في مصر كانت تعج ُبالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطيارات، والمصريون َ مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمدى وبنادق الصيد، والخطب ممنوعة، والصحف مراقبة، والذهاب والإياب بمرصد من الجواسيس والعيون، وهي كلها مبررات للقول بأن الثورة أو المقاومة "إذا تعذرت على المصريين، فغير عجيب أن تتعذر، وغير لزام أن تثور أمة في هذه القيود، وهي لا ترجو بالثورة العزلاء من تغلُّب الغالبين المزودين بكل سلاح".

كان أسلوب البرجوازية واضحا: اتصالات سياسية، واحتجاجات كلامية، استمرت بين نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ ومارس (آذار) من العام التالي، حتى كادت تختنق، وبدأ سعد زغلول يقول لمن حوله: لا بد من قارعة.

وقد جاءت القارعة فعلاً بعد اعتقال الزعماء الأربعة – لكنها لم تكن قارعة برجوازية –َ فبمجرد تسرب الخبر، بدأت الجماهير تتحرك، رغم أن الخبر وصل ببطء ناتج من عدم نشره في الصحف التي كانت تحت الرقابة العسكرية.

ويلاحظ عباس محمود العقاد: أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم، ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الإطلاق.

ويدلل على هذا بأن مظاهرة الطلبة الأولى – وهي شرارة الثورة في القاهرة – وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه.

ويقول بأن الطلبة الذين أصبحوا مضربين في اليوم التالي لاعتقال سعد قد أرسلوا إلى بيت الأمة من يسأل عما إذا كان خروجهم متظاهرين يتفق مع خطة الوفد أم لا؟ فثار بهم عبد العزيز فهمي وانتهرهم انتهارا شديدا، وهو يقول لهم ما معناه:" إن المسألة ليست لعب أطفال.. دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا النار اشتعالا".

والفرق في الرواية واضح بين منهج البرجوازيين.. ومنهج الجماهير، الأولون يعملون في هدوء بينما يزيد الآخرون النار اشتعالاً.

لذلك كان طبيعيا أن تنقسم ثورة ١٩١٩ إلى مرحلتين مختلفتين، طبقًا لطبيعة القوى التي استطاعت أن تبادر بالحركة، وأن تفرض وجودها – وبالتالي – منهجها، الأولى مرحلة الثورة العنيفة التي حدثت في مارس (آذار) ١٩١٩ على أثر نفي سعد زغلول وصحبه الثلاثة إلى مالطة، وهي مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية، وهي المرحلة التي اشترك فيها الفلاحون اشتراكًا فعليا، وفيها ظهرت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة في زفتى والمنيا، والمجالس الوطنية المستقلة في كثير من المراكز، وهي أخيرا المرحلة التي كان يمكن أن تتطوَر إلى ثورة اجتماعية غير واعية.

ثم تلتها المرحلة الثانية للثورة التي بدأت من إبريل (نيسان) ١٩١٩ ،وهي مرحلة طويلة تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثوري الإيجابي وانحصار الثورة في

القاهرة ومدن القطر، ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين وعمال، الدور الأساسي، هذه هي مرحلة الكفاح السلمي.

وحين آن يتخلى منهج البرجوازية عن العمل – باعتقال الباشوات الثلاثة، وتوقف النضال بالبرقيات والمراسلات والتصريحات الصحفية – بدأت الجماهير حركتها المستقلة عن هيمنة البرجوازية بمظاهرات ٩ و١٠ مارس (آذار) ١٩١٩ ،التي شملت جميع أنحاء البلاد وبحركة عفوية وبدون أي شكل من أشكال التنظيم أو الاتصال.

ولم يكن للوفد في ذلك الحين أي شكل من أشكال التنظيم الحزبي التي عرف عنه بعد ذلك؛ فلم تكن له لجان مركزية أو إقليمية أو قروية، ولم تكن له صحف ناطقة باسمه، كما لم تكن له صلة بأية منظمة نقابية أو جماهيرية،َ وأول شكل من أشكال التنظيم بناه الوفد هو اللجنة المركزية التي شكلها أعضاؤه عند سفرهم من القاهرة للحاق بـ سعد زغلول ومصاحبته إلى باريس، وكان هذا في ١١ إبريل (نيسان) ١٩١٩ ،على أن تكون مهمتها جمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد في الخارج، وجمع المعلومات عن الموقف في مصر وإرسالها إليه في باريس؛ ليستخدمها في الدعاية للقضية المصرية في دوائر مؤتمر الصلح والأوساط العالمية الصحفية والسياسية، أما قبل هذا فقد كان الوفدَ المكون من ١٧ عضوا يتولى المسائل التنظيمية – وكانت بطبيعتها ضئيلة لانحصار الحركة في احتجاجات تلغرافية إذ ذاك – بمعونة بعض المساعدين. وإذا كان الوفد قد اتصل ببعض المنظمات الجماهيرية إبان حركة التوكيلات فإن هذا الاتصال كان في حدود ضئيلة لا تتعدى مجرد الحصول على توقيعات المنضمين إلى هذه المنظمات على التوكيلات.

وبسبب افتقاد البرجوازية آنذاك لمقدرة تنظيمية تتيح لها إدارة الصراع، فقد تقدمت الجماهير لإدارته بأسلوبها العنيف، على الرغم من افتقادها للتنظيم الجيد، أو لدرجة أوفر من التعمق في الوعي. وهو ما استطاعت أن تخلقه هي نفسها إبان حركتها فابتكرت أشكالاً تنظيمية، ونحتت شعارات سياسية مختلفة عن الشعارات البرجوازية.

على أن الأهمية الشديدة لمرحلة العنف هذه تكمن في أنها – برغم عفويتها وعدم تنظيمها وافتقادها للقيادة – قد استطاعت أن تحدث استقطابا في داخل صفوف القيادة البرجوازية، وأنَ تشد إلى ناحيتها بدرجة محدودة، جناحا منها كان على رأسه سعد زغلول ذاته، الذي رفض مشروع ملنر بعد انتهاء مفاوضاتهما، ضد رغبة أغلبية الوفد، وهكذا استطاعت الطاقة الثورية للجماهير أن تدفع بعض العناصر في القيادة الوفدية إلى موقف يتجاوز طاقة تلك القيادة، ويتجاوز أيضا الحجم الحقيقي لمواقعها الاقتصادية. وطبيعي أن الحركة بعد ذلك أخذت مسارا آخر؛ إذ إن الجناح المتطرف – اليعقوبي – من القيادة الوفدية قصر خطواته بقوة القصور الذاتي، ولكن المسافة بينه وبين الجناح المعتدل – الذي كان أغلبية عند تشكيل الوفد – ظلت قائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عنف الجماهير، هو الذي دفع البريطانيين إلى التساهل مع البرجوازيين المصريين؛ في محاولة لإيقاف عنف الثورة وطرد الجماهير الشعبية، صاحبة الموقف المعادي بشكل مطلق للاستعمار، من المعركة، بهدف الانفراد بالبرجوازية – بجناحيها المتطرف والمتساهل – حيث كان المستعمرون يثقون بإمكانية التفاهم والتعاون.

ولا يكشف رصد أشكال العنف عن عطاء الجماهير فحسب، بل ينبه أيضا إلى مبررات الخطر الذي استشعره المستعمرون، وأحسه البرجوازيون؛ فدفعهما إلى الأرضية المشتركة بينهما (المفاوضة)، إذ أخذ عنف الثورة ثلاثة أشكال مرتبطة هي:

التجمعات الجماهيرية الواسعة، التي كانت في البداية تهدف إلى التظاهر السلمي؛ لإظهار احتجاجها على اعتقال الزعماء، وترفع الشعارات السياسية للثورة وأهمها الاستقلال التام أو الموت الزؤام، ثم تحوَلت إلى العنف، بعد أن جوبهت بمقاومة السلطة العسكرية البريطانية، وكانت هذه التجمعات غير مسلحة، ولكنها كانت تعتمد على كتلتها الكبيرة في تخريب الممتلكات الأجنبية، ومهاجمة منشآت قوات الاحتلال، ثم بدأت تصطدم مباشرة بالقوات المسلحة، معتمدة على بعض الأدوات البسيطة، ولكنها – لعدم توفر الأسلحة لديها – كانت تصاب بخسائر جسيمة في الأرواح.

على أن التجمعات الجماهيرية كانت ترفض أي محاولة محلية لقمعها، فإذا كان التفوق في سلاح المحتل يمنعها من مواجهته مواجهة كاملة، فإن تدخل بعض رجال البوليس المحليين كان يستفز المتظاهرين جدا، وخاصة في الأقاليم.

فقد حدثت عدة اصطدامات في البحيرة والغربية وأسيوط بين المتظاهرين ومديري المديريات أو مأموري المراكز لموقفهم من الثورة، وقد قتلت الجماهير بعض هؤلاء بالفعل، وكانت المظاهرات عامة وشاملة وضمت كل المواطنين تقريبا.

ومن الطبيعي ألاَّ يوقف تساقط أعداد ضخمة من الشهداء استمرار الصدام، حتى أن تشييع جنازات هؤلاء الشهداء كان يتم في تجمعات جماهيرية ضخمةَ تتحول إلى العنف ويسقط فيها شهداء جدد وهكذا، ومن الملفت للنظر خروج المرأة المصرية، في مظاهرتين للطواف على دور المعتمدين السياسيين وإبلاغهم احتجاج النساء المصريات على موقف الاحتلال؛ وكانت تلك أول بادرة لخروج المرأة المصرية من عزلتها.

وكان الشكل الثاني من أشكال النضال العنيف الذي مارسته الجماهير في تلك الفترة، هو إضرابات شاملة قامت بها مختلف الطوائف، الأمر الذي تحوَل إلى عصيان مدني شامل، تواكب مع العصيان المسلح، هزَهيبة الدولة، ونفى وجودها كسلطة حكم، كما نفى تصديه لعنف المستعمر المسلح، وجوده كسلطة قمع، بدأت بإضرابات عمال الترام، ثم انتشرت الإضرابات وانتقلت من ساحة البروليتاريا، حيث كانت أعنف وأبلغ تأثيرا بحكم اهتزاز الجهاز الاقتصادي للدولة التابعة، إلى ساحة البرجوازيين الصغار؛ فأضرب المحامون والمحامون الشرعيون، على أن الضربة الرئيسية جاءت من إضراب الموظفين الذيُ يعد الأول من نوعه، ويعكس المدى الذي بلغه تأثير حركة البروليتاريا والفلاحين على شرائح البرجوازية، وهو ما تشير إليه صراحة المعلومات التي نُشِرت عن كيفية إضراب الموظفين، وكانت هذه الإضرابات خطيرة في مدلولها؛ إذَ أدت إلى توقف مظاهر الحياة في مصر تماما، وبدا أن البلاد قدَ تفرغت تماما للقضية الوطنية، واتضح عجز الإدارة البريطانية عنّ التصرف وهي التي كانت تزعم أنها استأنست الشعب المصري حتى أصبح راضيا عنها. فقدَ أدت تلك الإضرابات إلى قطع المواصلات داخل المدن تماما، وتوقفت أعمال القضاء

الأهلي والشرعي، ثم توقف الجهاز الحكومي كله بعد إضراب الموظفين، فضلاً عن توقُّف الدراسة بعد إضرابات الطلبة منذ بداية الثورة، خاصة وأن الإضرابات كانت تتم في إطار تنسيق دقيق بحيث تكمل بعضها، حتى أن السلطة العسكرية البريطانية، لجأت إلى تسيير بعض خطوط الترام بواسطة سائقين من الإنجليز، ولكن الجماهير رفضت استخدامها وهاجمتها؛ مما أوقفها ثانية.

وكان أكثر أشكال العنف ضراوة، هو ما قام به الفلاحون، وكانت بريطانيا تزعم أنها تعمل لمصلحتهم، وأنها خلصتهم من تحكم الأتراك وطغيانهم، وذهب اللورد كرومر إلى وصف نفسه بأنه الصديق المخلص لأصحاب الجلابيب الزرقاء، وزعم أن هذه الصداقة المخلصة متبادلة، ولكن العنف الذي مارسه الفلاحون كان موضع عجب البريطانيين. وقد أشار اللورد ملنر في تقريره بالفعل إلى أن حركة الفلاحين كانت غير متوقعة، وأن غضب الأفندية مسألة مفهومة، ولكن عنف الفلاحين غير مفهوم لديه. وقد عمد الفلاحون منذ بداية الثورة إلى وسيلة محددة؛ تلك هي عزل القرى عن بعضها بتدمير خطوط السكك الحديدية، وتدمير أعمدة التلغراف والتليفون، فضربوا بذلك سلطة الاحتلال في الصميم، إذ أصبحت عاجزة عن مواجهة شمول الثورة؛ لأن الملاحة النيلية كانت تحتاج وقتًا طويلاً، كما أن الطرق البرية لم تكن معبدة بما فيه الكفاية.

وفضلاً عن قطع السكك الحديدية كان الفلاحون يهاجمون القطارات التي كانت السلطة العسكرية ترسلها لإصلاح الخطوط المقطوعة، بقطع الخط من أمامه وخلفه؛ لجعله محصورا، ثم يهاجمونه، ولم تسلم الطرق الزراعية نفسها من نشاط الفلاحين؛ إذ كانوا يحفرون بها خنادق عميقة في مسافات متقاربة،

وذلك لتعطيل السيارات الحربية البريطانية أو تدميرها بوقوعها في تلك الحفر. وقد حدث هذا في بعض المدن، ومنها القاهرة نفسها، التي حفِر فيها أكثر من خندق وخاصة في المنطقة المحيطة بالجامع الأزهر.

وعندما كانت السلطة العسكرية البريطانية تنجح في إصلاح خطوط السكك الحديدية كان الفلاحون يهاجمون القطارات نفسها بالبنادق؛ وهكذا أُجبِروا على العدول عن تسيير القطارات.

وقد اتسمت الحركة بعنف أشد عندما بدأ الفلاحون يهاجمون دور الحكومة في العواصم والمديريات، في محاولة للاستيلاء عليها بالقوة المسلحة، وكانت أهدافها تتجه غالباً إلى مراكز البوليس ومقار المديريات والمحاكم، وهو اتجاه بالغ الدلالة؛ باعتبار تلك المباني رموز السلطة السياسية.

وحدث هجوم من هذا القبيل في بني سويف حيث حاول المتظاهرون احتلال مبنى المحكمة والقبض على القاضي البريطاني، كما احتلوا مبنى المديرية لفترة. وفي الفيوم حدثت معركة بين قوات مسلحة من الفلاحين والبدو وقوات الأمن. وفي أطسا حاصروا ديوان المركز وطلبوا إلى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم، ولما رفضوا حدثت معركة بينهم، وقدَ أدى هذا إلى لجوء جميع قوات الأمن إلى الفيوم ليكونوا بمأمن من هجمات الفلاحين.

واتسعت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين، كما دخلتها قوات الاحتلال المسلحة؛ مماَ أدى إلى تصاعد العنف الفلاحي، فهاجم الفلاحون قطارا حربيا بريطانيا عند مروره بـ ديروط ثم بـ دير مواس، وقتلوا ثمانية من الضباط

والجنود، واشتبكوا في أسيوط مع الجنود البريطانيين الذين كانوا قد انسحبوا من المدينة وتحصنوا في بعض مبانيها، وعندما أرسلت السلطة العسكرية نجدات إلى حامية أسيوط تعرضت لهجمات مفاجئة متتالية بعين ديروط وأسيوط حاول خلالها الفلاحون الاستيلاء على الباخرة التي كانت تحمل تلك النجدات.

والواقع أن الحرب بهذا الشكل، كانت قد بدأت – بشكلها العفوي – تبلور نفسها باعتبارها حرب تحرير فعلية، يدور الصراع خلالها حول السلطة السياسية، وهو ما تصاعد ووصل إلى استيلاء الفلاحين على بعض القرى وتحريرها وإعلانها دولاً مستقلة؛ مما وصفه بعض المؤرخين الأجانب بـ سوفيتات الفلاحين، وهو ما حدث في المنيا – بصعيد مصر – وفي زفتى – بوسط الدلتا – حيث استطاع الثوار أن يستولوا على السلطة في المدينة، وشكّلوا لجنة وطنية لإدارة شئونها وأعلنوا استقلالها عن البلاد. ونظموا وسائل الدفاع عنها بحفر الخنادق حولها، وأصدروا بعض المطبوعات والنشرات الثورية، وجمعوا الأموال اللازمة لاستمرار الوضع الاستقلالي.

ويكتمل هذا المنحى الخطر، من وجهة نظر الاستعماريين والبرجوازيين، حين طال هذا العنف الفلاحي – مؤيداً بعنف بروليتاريا المدينة – ممتلكات الأجانب عموما، وهم الذين كانوا يستغلون الشعب المصري أبشع أنواع الاستغلال، كما اتجه هذا الهجوم إلى ما صادرته السلطة العسكرية من عرق الفلاح أثناء الحرب؛ فقد أحرق المتظاهرون في أسيوط كميات التبن الكبيرة التي كانت السلطة العسكرية تتولى جمعها وكبسها في المدينة، كما هجموا على ممتلكات محمود باشا سليمان أحد كبار الإقطاعيين هناك، رغم أنه كان رئيسا للجنة الوفد

المركزيـة بالقـاهرة، وكـان ابنـه محمد محمود باشا أحد أعضاء الوفد البـارزين. ويقـول فكري أباظة – وكان مقيما إذ ذاك بأسيوط – فـي كتابـه "الضاحك البـاكي" إن الفلاحـين قـد حـاولوا الاسـتيلاء على ممتلكات محمود باشا سليمان، وإن المثقفين قد ُصدوا الفلاحين عن ذلك، وقال لهم فكري أباظة: كيـف تريـدون حرق ممتلكات محمود باشا وابنه يسعى لاستقلال مصـر في باريس؟ وكان ُرد الفلاحين: إن الباشا المذكور لم يـوزع عليهم أرغفة العيش.

ولعل هذا الخطر الذي أحاق بالمـالكين عمومـا، بـرغم عفويته، هو الذي جعل استمرار ترك الخيوط في يد الجماهير أمرا لا يرضى عنـه المسـتعمرون، ويؤيـدهم فـي ذلـك (أعداؤهم) من البرجوازيين المصريين.

ولأن المستعمرين كانوا أذكى، فقد كانوا َ أول مـن تنبـه إلى خطورة إطلاق العنان للغوغاء لكي يقودوا الثورة، وكان الجنرال اللنبي، المندوب السامي البريطاني، الذي حل محل السير رجنالد ونجت قد أشار بالإفراج عن الزعماء المنفيين والسماح لهم بالسفر إلى باريس، لأن رفض ذلك – في رأيه– كان خطأ سياسيا يمكن أن يؤدي إلى ُ تطرف هؤلاء الزعماء الذين كانوا في جوهرهم – كما ذهب اللنبي – ذوي مطالب معقولة لا يتعذر مساومتهم عليها.

وكانت فكرة اللنبي – التي عبر عنها ملنر بعد ذلـك في تقريره – هي أن التفاهم مع الزعماء هو الوسيلة الوحيدة لإيقاف عملية التفاعل بينهم وبين الجماهير، وأن المطلـوب هو عزل الجماهير المتطرفـة أو الغوغـاء عـن التـأثير في سير الأمور.

على أن تقرير تلك السياسة جاء متأخرا بعض الشيء، وبعد أن طرح موقف الغوغاء نفسه على القيادات الوفدية محدثًا انشقاقًا فيها، ورأى سعد زغلول أن مستقبله السياسي رهن باستمرار رضاء جماهير الغوغاء عنه؛ وهكذا نشأ موقف جديد،َ أدى إلى إطالة أمد المساومة بين البرجوازية المصرية والاستعمار، ولولا هذا الشرخ الذي صنعته الجماهير داخل القيادة الوفدية، لكان مؤكدا أن تنتهي الثورة بتسوية في إطار الحماية، وهو أقصى ما كانت تطمح إليه البرجوازية المصرية عندما طرحت مطالبها.

على أن تفاعل سعد زغلول – وجناحه اليعقوبي – مع الجماهير الشعبية ومطالبها لم يكن يعني تبنيه لرؤاها، ولكنه استطاع أن يلمح بذكاء أن الموقف المتشدد للجماهير يمكِّنه من استخدامها كفزاعة يساوم بها المحتلين، ويحصل على أفضل شروط ممكنة للتسوية.

وهكذا انتقلت الثورة – بعد الإفراد عن الزعماء في بدايات إبريل (نيسان) ١٩١٩ – من العنف الجماهيري، إلى العمل السياسي الذي يخضع لأشكال تنظيمية تقودها عناصر برجوازية، كانت كفيلة – في غياب القيادة الشعبية – بالتحكُّم في حركة الجماهير، وإطلاقها بدرجات متفاوتة تتناسب طرديا مع مطالب الجناح اليعقوبي من البرجوازية، ومع الدرجة التي وصل إليها الاستعمار في مساومته معهم.

وكانت المحاولة البرجوازية لمحاصرة العنف الجماهيري وتوجيهه، قد نشأت تلقائيا ومع بواكير مرحلة العنف، فقد لجأ الطلبة إلى استنكار ما لجأ إليه من وصفهم الطلاب بـ الغوغاء من اعتداء على الممتلكات في بعض المظاهرات

التي نظموها، ثم أنشئوا ما عـرف بعـد ذلـك بـ الشرطة الوطنية، وكانت مهمتها الحفاظ علـى النظـام أثناء المظاهرات الجماهيرية للحيلولة بين الغوغـاء وبـين الاعتداء على ممتلكات الأجانب، وفـي القـرى وعواصـم الأقاليمَ تصدر المحامون لإنشاء اللجان الوطنية التي كانت تقوم بنفس الدور، وتحول دون أي شكل من أشكال العنـف، وتدافع عن ممتلكات الأجانب والمصريين، مذكرة الجمـاهير بشعار الوفد، الذي التزم به بمقتضى التوكيلات التي وقعـت في بداية حركة المطالبة بالاستقلال، وهو النضال بالوسـائل السلمية المشروعة.

وكانت اللجان الوطنية هي النواة التي اعتمـدت عليهـا اللجنة المركزية للوفد فـي بنائهـا التنظيمـي، فتحـولـت – مع تعديلات طفيفة في التشـكيل – إلـى لجـان إقليميـة في البنادر وعواصم المديريات، وأصبحت – بعـد الإفـراج عن الزعماء وانتهاء مرحلة العنف الجمـاهيري – الوعـاء التنظيمي القادر على تحديد درجة تصاعد الحركة الجماهيرية ومدى العنـف المسـموح بـه، واتجاهـه بمـا لا يخـرج عن متطلبات البرجوازية ومصالحها.

وما يذهب إليه بعض المؤرخين من القول بـأن أسـلوب العنف الجماهيري الذي طرحته ثورة ١٩١٩ ،كان عنفًا غير واعٍ، صحيح، وخشيتهم من أن يقود هذا العنف غير الواعي إلى حركات فوضوية تؤدي إلى كـوارث تحيـق بالحركـة الوطنية، يمكن أن تكـون خشـية مبـررة، وعنـد هـؤلاء أن الفلاحين – وهم الذين مارسـوا أعلـى أشـكال العنـف في الثورة – كانوا أقل الطبقات المصرية حظًا من التنظـيم بطبيعة أسلوب الإنتاج الزراعي – الـذي لا يتـيح وجـود تجمعات كبيرة كما هو الحال في الإنتاج الصناعي – فضـلاً عن انحصار الحركة السياسية دائما في المدن، وتدني الوعي الثوري في الريف، كل هذا لم يكن يبشـر بحركـة فلاحيـة

ناضجة آنذاك. كل ذلك يمكن قبوله ومناقشته، لكن ذلك كلـه لا ينفي الدلالة التي توصلنا إليها من تحليلنا لموقف البرجوازية من هذا العنف؛ إذ من البديهي أن البرجوازيين لم ُ يتصدوا لهذا العنف بهدف توعيته وتنظيمه، مما يحوله إلى شكل أرقى وأكثر فاعلية، ولكنهم ُ تصدوا له لأنهم يرفضونه أصلاً..

والبديل الذي طرحه البرجوازيون للعنف الجماهيري، لا يخرج عن أهداف البرجوازية – المحدودة والمتواضعة – بوسائلها التي لا تقل محدودية أو تواضعا.. فالهدف الرئيسي الذي كانت تسعى إليه، هو تحسين شروط المساومة، وليس رفضها؛ ومن هنا فقد كانت حريصة على فرض بطريركيتها على كل الأطراف الأخرى في ساحة الصراع السياسي والطبقي بل وحتى الطائفي في مصر، لكي تكون في مركز المؤيد بلا منازع من جماهير الأمة المصرية، وفي هذا الصدد حرصت على تأطير الحركة الجماهيرية العنيفة، والتحكُّم في منطلقاتها، كما كان الوفد بالغ الحساسية تجاه التوترات الطائفية التي شهدتها مصر قبل الحرب الأولى، وكادت تتفاقم بين الأقباط والمسلمين، وهو ما جعله حريصاً على عدم تفجيرها من جديد؛ لأنها كانت تعطي – في رأيه – للمحتلين الفرصة في البقاء في مصر، أو كسب معركة الإقناع الدولي بضرورة استمرار الاحتلال حماية للأقليات الدينية في مصر، فضلاً عن أنها تخلُ بالصورة التي حرص الوفد على أن يظهر بها كبطريرك وحيد للمصريين جميعا.

ويدخل ضمن ذلك السعي لضرب الاتجاهات الأكثر يمنية التي كانت تسعى لقبول أي تسوية مع المحتلين دون أي محاولة لتحسين شروطها.

ولأن القيادة السياسية العليا للوفد كانت آنذاك في باريس، فقد تكفَّلت لجنته المركزية في القاهرة بتحقيق هذا الهدف تحت الإشراف المباشر لـ سعد زغلول، الذي كان يراسل سكرتير اللجنة العام عبد الرحمن فهمي في القاهرة بطريقة سرية ويبلغه تعليماته التفصيلية أحيانًا ويتلقى منه المعلومات والمشورة.

وكانت اللجنة تضم اتجاهات شتى، بعضها محافظ، ولكن الاتجاهات الأكثر تمثيلاً لمفهوم سعد زغلول كان يعبر عنه عبد الرحمن فهمي وعدد من معاونيه، ثم ما لبث أن دعِم بعدد من أعضاء الوفد الشبان الذين عادوا من باريس لمعاونة اللجنة.

وتمتد المرحلة التي بدأت على أنقاض العنف الجماهيري زمنيا، من إبريل (نيسان) ١٩١٩ – عند السماح للوفد بالسفر إلى باريس – حتى صدر تصريح فبراير (شباط) ١٩٢٢، الذي أنهى موضوعيا ثورة ١٩١٩؛ حيث وقفت البرجوازية على أرضيتها الحقيقية، ودخلت في دروب الاستقرار – كشريكة للاستعمار في السلطة – منتقلة إلى النضال بالمفاوضة مع العدو الخارجي، والنضال بالدستور مع الأوتوقراطية المصرية.

ويمكن الاعتماد على مجموعة الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، في دراسة الأساليب التي سادت هذه المرحلة.. وفيما تكشف هذه الرسائل من حقائق، فإن الحفاظ على وحدة الجبهة الوطنية كان أهم الشعارات التي عملت اللجنة المركزية للوفد على تطبيقها. وقد سارت طبقًا لهذا الغرض في اتجاهين:

- ضمان عدم اجتذاب الجماهير إلى المراكز اليمينيـة وكانت السراي تمثلها، أو المراكز التـي تـدفعها يسـاريتها إلى موقف يتجاوز طاقة الوفد أو شعاراته.

- والاحتفاظ بالوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

وقد حاول الإنجليز بتكليفهم أحد المسيحيين المصريين وهو يوسف وهبة باشا بتأليف وزارة في الوقت الذي كان الوفد قد دعا فيه إلى عدم تأليف الـوزارات حتـى لا تجـد لجنة ملنر من يقابلها أو يتفاوض معها، حـاول الإنجليـز بذلك أن يضربوا الوحدة الوطنية في صميمها. ولكن اللجنـة المركزية سارعت بتعيين أحد المسيحيين من أعضائها وكيلاً لها ورئيسا بالنيابة، ولما أبدى المسيحيون المصريون نفورهم من قبول يوسف وهبة الوزارة وخشيتهم من أن يتسبب هذا في سوء الفهم لدى مواطنيهم من المسلمين المصريين، سارع عبد الرحمن فهمي وعدد من أعضـاء اللجنـة المركزيـة إلى الكنيسة المرقسية وأبدوا ألمهم من موقف يوسف وهبه وأكدوا لهم أن هذا لا يمكن بحال من الأحوال أن يسبب نفوراً بين عنصري الأمة؛ لأنه إذا كان وجِد بينهم خائن قَبِلَ رئاسة الوزارة فقد وجد من المسلمين سبعة خونة قبلوا عضويتها.

وبهذه الطريقة أمكن إجهاض مـؤامرة الاحـتلال ضـد الوحدة الوطنية.

على أن أهم الأخطار التي كانت تهدد هذه الوحدة كانـت تأتي من قوى اليمين، وقد واجهت اللجنة بعـض مـؤامرات السراي، وذلك بتنظيم مقاطعة للتشريفات السلطانية بمناسـبة عيد جلوس السلطان فؤاد؛ مما دفع الوزارة إلـى اجـتلاب عدد من المساجين ومشايخ الخفر للقيام بهذه المهمـة، كمـا وزعت وزارة الأوقاف خطبة ليلقيها الخطبـاء فـي صـلاة الجمعة كانت تناوئ الحركة

الوطنيـة؛ فـأنزل المصـلون الخطباء من فـوق المنـابر وقطعـوا الصـلاة وتجمعـوا في مظاهرات هتفت بسقوط السلطان.

كذلك واجهت اللجنة تجمعين، أحـدهما يمينـي والآخـر متطرفا، التقيا حـول مقاومـة الوفـد. وكـان الأول هـو الحزب الحر المستقل الذي تشكَّل تحت إشـراف سـلطات الاحتلال، وكانت مهمته أن يقابل لجنة ملنر ويتفاوض معها في القضية الوطنية، واتبعت اللجنة في تقويضه أسلوبا يقـوم على تكليف الكثير من الشباب الـوطنيين بالانـدماج فيـه، وعملوا على تقويضه من الداخل، وقد حاول هـذا الحـزب أن يظهر من جديد في شكل جمعية الاتحاد الوطنية، مغيرا شعاراته في محاولة للتسلل، ولكن أمكـن بـنفس الطريقـة السابقة تقويض هذه الجمعية.

وكان هناك جناح يساري في الحزب الـوطني يتزعمـه مصطفى الشوربجي يرى أن قيـادة الوفـد غيـر أمينـة على القضية الوطنية ويرتاب فيها؛ وقـد أدى موقفـه هـذا إلى استدراجه للتعاون مع بعض الأمراء محمد سعيد باشا، ونظَّموا عدة حملات ضد الوفد وخاصة في الإسكندرية التي كانت إحدى معاقل الحزب الوطني، وحاولوا تشكيل وفد آخر من أعضاء الحزب الوطني يموله الأمير عمـر طوسـون – أحد أمراء الأسرة المالكة – يسافر إلى باريس. وقد نظمت اللجنةَ عدة مظاهرات ضد هـذا الاتجـاه، وأرسـلت عـدداً من المهيجين الجماهيريين إلى الإسكندرية أمكنهم كشف هذا المخطط وإجهاضه.

وفي نفس الوقت نظمت اللجنة عملية فضـح سياسـي للعناصر التي بـدأت تنشـق علـى الوفـد فـي بـاريس، وفي مقدمتها إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر اللـذين اعترضا على استفزاز السلطات البريطانية بنشر فضائح تلك

السلطات ضد الثورة على المستوى العالمي، انطلاقاً من أن اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية يجعل التفاهم مع الإنجليز ضرورة ملحة، وأصدر الوفد قرارا بفصلهما لهذا السبب، ورغم أن الوفد رأى عدم نشر أسباب الفصل علانية – وقد حدث هذا غالبا بضغط من أصدقاء صدقي وأبو النصر الذين انشقوا بعد ذلك لنفس الاتجاه تقريبا – فإن اللجنة المركزية رأت أن تفضحهما سياسيا بأساليب متعددة – ليس بينها النشر بالصحافة، وهو ما رفضه الوفد – لكي تقطع عليهما محاولاتَ الدس والتفرقة؛ وقدَ أدى هذا إلى عزلهما تماما، وقد أُتُّبِع هذا الأسلوب مع محمود أبو الفتح الذي كان مراسلاً لجريدة وادي النيل ومصاحباً للوفد بباريس، وكان سلوكه مريبا، ولعله كان يعمل لحساب محمد سعيد وعمر طوسون، كذلك حرصت اللجنة على أن تنبه الوفد إلى بعض الجواسيس الذي كانت ترسلهم الجهات المناوئة له للتجسس عليه.

على أن أهم ما نجحت فيه اللجنة كان مقاطعتها للجنة ملنر، وفي البداية وعندما كانت فكرة المقاطعة لم تنبت بعد، قامت اللجنة المركزية للوفد بتشكيلَ عدة لجان لجمع المعلومات عن سوء الإدارة الإنجليزية في مصر وفشلها مزودة بالمستندات الضرورية، وانشغلت في إعدادها فترة طويلة، وعندما نبتت فكرة مقاطعة اللجنة لم تتوقف هذه اللجان عن عملها، ولكن الهدف منها لم يعد تقديم المعلومات التي جمعتها للجنة ملنر، ولكنه أصبح تزويد الوفد بالمعلومات التي تلزمه في حالة موافقة اللجنة على مفاوضته، وقد نظمت عملية المقاطعة بحيث تكون محكمة؛ فتشكَّلت مجموعات مهمتها الإخطار عن كل من يقابلها ثم تحذيره من ذلك، وعندما اتجهت اللجنة إلى القرى؛ لأن أحدا لم يحاول مقابلتها شُكِّلت لجان من

الطلبة قامت بالمرور على القرى وتحذير الفلاحين من مقابلتها أو ُ التحدث معها؛ فكان الفلاحون يطلبون من اللجنة الاتصال بسعد باشا.

وفي الإسكندرية نظمت اللجنة المركزية للوفد إضرابا عاما وشاملاً في اليوم الذي وصلت فيه لجنة ملنر؛ احتجاجا على وصولها.

وعندما لجأ ملنر وزملاؤه إلى الخديعة وتجوَلوا في الريف بمعونة رجال الإدارة دون أن يذكروا أنهم أعضاء في اللجنة، صدرت تعليمات بعدم ُ التحدث مع أي إنكليزي أو أجنبي مهما كانت الظروف.

وكان الجانب الآخر الهام من مهمة اللجنة المركزية هو حرصها على الاحتفاظ بالجماهير في حوزة الوفد، وخاصة جناح سعد زغلول الذي بدأ يتبلور في ذلك الوقت، وفي سبيل هذا كان لا بد من إيقاف حركة العنف الجماهيري وخاصة الحركة العمالية، التي كانت إمكانياتها التنظيمية أفضل كثيرا من إمكانيات الفلاحين، وقد حذَّر سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي من التدخُّل في مسائل الاعتصابات أو غيرها من الأمور التي حرَمتها السلطة العسكرية، بل وجب تجنُّبها؛ حتى لا يكون للخصوم حجة عليكم في أي شيء، واعلموا أن العيون مفتوحة علينا وعليكم، وأي عمل مهما كان صغيرا ربما ُ يجر إلى خطر كبير. هذا رأيي ورأي جميع إخواني، وإني واثق بأنكم تتبعونه؛ لأنه أبعد عن الخطر وأبقى لاستمرار العمل.

وقد اتجهت اللجنة المركزية من ذلك الوقت إلى محاولة التسلل إلى الطبقة العاملة ووضعها تحت وصايتها لضمان تحركها في إطار الحركة السياسية للوفد. وقد أشار عبد الرحمن فهمي في أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٩ ، إلى أن

هناك مجهودات قد بذِلَت في سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها، وأن هذه الجهود قد أثمرت، وتشكَّلت لكل حرفة نقابة، ولم تبقَ في مصر حرفة أو صنعة إلاَّ ولها نقابة، وأشار إلى أن هذه النقابات وإن لم تعترف الحكومة بها فهي مفيدة جدا للحركة الوطنية، وهي سلاح قوي لا يستهان به في الملمات يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن من الوقت.

وفي هذا الاتجاه بذلت اللجنة مجهودات مضنية لضمان الصحافة في صفوف الوفد، وخاصة الصحف المتطرفة التي كانت ترى أن الوفد بدأ يدخل في طور المساومة.

أما الصحف اليمينية فإن الجماهير كانت تقاطعها وتميتها بسهولة، وكانت اللجنة تبذل مجهودا كبيرا في نشر نشاط الوفد بباريس والمبالغة فيه لمواجهة موقف هذه الصحف.

ومن الجهود التي بذلتها اللجنة لفرملة العنف الجماهيري، موقفها من زيارة المسيو كليمنصو رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح لمصر، فقد توقع الوفد أن الجماهير ستقابل كليمنصو بالسخط لموقف فرنسا من مصر في المؤتمر، ورأى أن هذا العنف لا مبرر له لاحتمال احتياج مصر لمعونة فرنسا مستقبلاً، وحاول سعد زغلول في مقابلة مع كليمنصو أن يثنيه عن الزيارة، ولماَ أصر عليها أرسل للجنة الوفد المركزية بالقاهرة يحذرها من قيام الجماهير بإهانته أو الهتاف ضده، وبالفعل قامت اللجنة بمجهودات مضنية جعلت الزيارة تمر ُبسلام نسبي.

على أن تلك المرحلة لم تخلُ من طابع عنف له نوعيته؛ ذلك أنه لم يتم على أساس تنظيم كتل عريضة من الجماهير للدخول بها في معركة مع قوات الاحتلال، ولكنه قام على أساس تأليف عدد من الجماعات المسلحة تقوم باغتيال الخونة من المصريين الذين يتعاونون مع الاحتلال، أو باغتيال الضباط والجنود البريطانيين، وقد جرت في هذا المجال محاولتان لاغتيال كل من محمد سعيد باشا ويوسف وهبة باشا لقبولهما رئاسة الوزارة في الفترة التي طالب الوفد فيها بعدم تشكيل وزارات حتى لا تجد لجنة ملنر من يفاوضها، ثم اتسعت الحركة بعد ذلك، وقُتِلَ العديد من الضباط والموظفين الإنجليز. وحتى الآن لم تُكشَف تماما كل الحقائق المتعلقة بتلك الحوادث، وأغلب الظن أن جماعات منظمة كانت تقوم بها، ولكن صلة هذه الجماعات بالوفد هي المسألة التي لم تتضح بعد.

ويلاحظ في وسائل سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بعض الإشارات الغامضة قد يمكن تفسيرها بأن الوفد كان له ّيد فيها، خاصة وقد امتدح عبد الرحمن فهمي في إحدى رسائله عريان يوسف سعد الذي حاول اغتيال يوسف وهبه، والذي كان اختياره بحيث يكون مسيحياً – حتى لا تحدث فتنة كما حدث بعد أن اغتال الورداني بطرس غالي سنة ١٩١٠ – يدل على أن محاولات الاغتيال كانت منظمة.

على أن علاقة الوفد بمثل تلك الجماعات لا تعني أن الشكل الذي اختاره للنضال في هذه المرحلة قد تغير مضمونه؛ ذلك أن تحويل الحركة الجماهيرية العنيفة إلى عدَة جماعات قليلة العدد تقوم بالاغتيال الفردي، هو ابتعاد عن مضمون حرب التحرير الشاملة التي تشنُّها جماهير منظمة، بل هو تشويه

لمضمون مثل هذه الحرب؛ ومن هنـا فإن علاقة الوفد بمثل هذه الجماعات – إذا ثبتت – تجعلهـا أسلوبا نضاليا مشابها للأساليب السابقة، يمثل ضغطًا طفيفاً على قوى الاحتلال لكي تعدل عن موقفها المتعنت، في خدمة الأهداف السياسية للمرحلة بأكملها.

٣- يعاقبة... وإمبرياليون... وجيروند

كان اللورد ملنر – وزير المستعمرات البريطاني – إمبرياليا قارحا وذكيا؛ إذ استطاع أن يلمح بسهولة، حقيقة البرجوازية المصرية، وطبيعتها، وأن يرسم بالتالي خطة استعمارية لمواجهةُ تمردها المحدود، وهي خطة بلورها في تقريره الذي كتبه بعد عودته من مصر، وبعد أن فاوض الوفد المصري برئاسة سعد زغلول، وهو التقرير الذي يمكن اعتباره إنجيل السياسية الاستعمارية في مصر، بين ١٩٣٦، ١٩٢١.

وقد بدأه ملنر بالإقرار بأن إبقاء الوضع على ما هو عليه مسألة غير ممكنة؛ مما يكشف عن أنه قد أدرك أن العنف الجماهيري قد غير موازين القوى، وأن على بريطانيا أن تتنازل، ولكن بحثه عن القوة التي تتنازل أمامها وحجم هذا التنازل، قد فرض عليه – في ضوء فهمه للواقع السياسي في مصر – أن يخطط لطرد الجماهير المصرية من الحلبة، والسعي لتجميع أجنحة البرجوازية – المتطرف والمعتدل – لكي توقِّع تسوية عاقلة من إنجلترا.

تلك خطة لم تكن صعبة، في ضوء إمكانيات البرجوازية وأهدافها، ولكن الجماهير المصرية ظلَّت متشبثة بمكانها في الساحة المصرية، صحيح أن البرجوازية كانت قد قلَّمت أظافر عنفها، وأنها قد خرجت من الثورة، دون أن تحقق لنفسها – مقابل تضحياتها – استقلالها التنظيمي – اقتصادياً وسياسياً – لكن ذلك كله، لم يحل بينها وبين أن تؤثر في الظاهرة البرجوازية تأثيرا طالت معه حبال المساومة بينها وبين الاستعمار، إلى أن تحقق هدف ملنر، وتجمعت

أجنحة البرجوازية، فيما سمي بـ الجبهة الوطنيـة التـي جلست على مائدة واحدة، ووقَّعت معاهدة ١٩٣٦ .

ومنذ أول وهلة أدرك ملنر أن تغيير الوضع مطلـوب، لكن ذلك لا يعني صحة ما ذهب إليه البعض بأن بريطانيـا لم يعد أمامها خيار أمام هذا البنيان المرصوص إلا أن تقلع عن مركزها في مصر بالكلية، أو أن تحـافظ عليـه عنـوة واقتداراً.

ورأى ملنر أن التعم[illegible]ق في فهم الأمر يمكن معه:

".. إدراك أن علم الحركة الوطنية الضافي يخفق علـــى أقـــوام متعـــددة الآراء، مختلفـــة طبعا وقصدا، ذلك أن الهيئة السياسية المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد والتي يرأسها سعد باشـا زغلول والتي تسلطت على عقول المصريين تمـام التسلط والتي تقول بأنها تنطق بلسان الأمة، مؤلفـة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضـه التقدم الدستوري تدريجياً".

وأشار التقرير إلى أن هؤلاء المعتدلين، قد ظهرت بيـنهم عناصر متطرفة نتيجة لخطأ السياسة البريطانيـة وتزمتهـا الذي تمثَّل في رفضها بعض المطالب المتواضعة؛ مما قـاد تلك العناصر المعتدلة إلى َهوة ُ التطرف، وأكد بأن:

"سـعد باشـا زغلـول ورفاقـه لمـا رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننـا نـرفض جميـع آمالهم، مالوا إلى المعارضين وما زالوا يدنون منهم شيئًا فشيئًا، ولكن ظهر لنا بالاختبـار أن الأمـر لا يقتضي إلاَّ عناء يسيرا لفهم آرائهم وإزالة ريـبهم وشبهاتهم في مقاصد بريطانيـا العظمـى؛ حتـى يستمال أكثرهم إلى المناقشـة فـي الحـال بتمـام التعقُّل.

وبرغم استعداد البرجوازية، للمناقشة في الحال بتمام التعقُّل، فإن ملنر قد وجد نفسه إزاء حالة جديدة فرضتها الجماهير، التي دخلت بعنفها وتأييدها الحلبة؛ فجعلت البرجوازيين في وضع لا يستطيعون معه العودة إلى اعتدالهم الطبيعي وعقلهم الذي يتلاءم مع مصلحتهم.. وهو ما أشار إليه ملنر دهشًا فقال:

".. إنهم كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجا من مشاكل الحال ومصاعبها، ولكنهم، ونخص□ بالذكر زغلول باشا نفسه، كانوا مقيدين بقيود الخطة التي اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما، ولما رأوا أنهم أخطئوا فهم تلك السياسة تعذَّر عليهم أن يعدلوا مراكزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى. فطالما قالوا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم في مطابقته للعدل والإنصاف، وما ذلك إلاَّ لكونه لا يطابق التوكيل الذي أخذوه من الشعب المصري، ولم نكن نجني نفعا من قولنا لهم إن التوكيل الذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هم أنفسهم، وإن الجمهور المصري إنما قبله منهم، فليس ثمة ما يمنعهم من تعديل سياسة هي من بنات أفكارهم، فكانوا يجيبوننا دائما أنه ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التي صدقت عليها الأكثرية الكبرى من أهل بلادهم وإن كانت في الأصل قد عرضت منهم".

لقد كان القادة – بتعبير ملنر – دائما في وجل من أن أبناء وطنهم قد لا يرون رأيهم ف ُ يعدونهم في مصر خائنين للقضية الوطنية.

وحذَّر ملنر من أن تستمرَ السياسة البريطانية في تحديها لكل المطالب الوطنية، داعيا إلى بعض التنازل وإجابة المشروع والمعقول من الأمنيات المصرية؛ إذ لو لم تفعل بريطانيا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئًا فشيئًا إلى أحضان المتطرفين هؤلاء المعتدلين الذين استنكروا في مقابلاتهم للجنة الالتجاء إلى التعدي والمجاهرة بالثورة، وقالوا إن ذلك جناية لا خير فيها، ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعا تاما.

وقد بدأ ملنر بنفسه تطبيق سياسة تقديم تنازلات – في حدها الأدنى – تحاول اجتذاب جيروند البرجوازية إلى صفه، وهكذا طرح على الوفد المصري مقترحات رفضها اليعاقبة – بزعامة سعد زغلول – بينما قبلها الجيروند – ممن كانوا أكثر إخلاصا لخط حزب الأمة القديم – محققا بذلك أول نجاح استعماري بعد الثورة؛ إذ انسحب الجيروند من الوفد، وقبلوا ماَ قدمه ملنر من عروض، وانقسم الوفد بذلك إلى سعديين – بقيادة سعد زغلول – متطرفين، وعدليين – بقيادة عدلي يكن – معقولين وحكماء! على أن السياسة البريطانية كانت تظن أنها– وقد نجحت في تفتيت الجبهة البرجوازية– ستنفرد تماما بالجيروند دون أن تدرك أهمية دور الجناح اليعقوبي في إثارة الجماهير ضد المعتدلين؛ مما جعلهم هم أنفسهم يترددون في قبول التسوية وسط هذا الجو العاصف، وهذا واضح من المحاضر الرسمية لمفاوضات (عدلي – كروزون)، وهي أولى محاولات بريطانيا للتفاهم مع الجناح المعتدل وحده. فبينما حاول كروزون الإشارة إلى أنه لا يعرف سعد زغلول ولكن يظهر لي أنه على

شيء من الغرور، ذهب عدلي إلى التأكيد بأن "الخلاف لا يرجع إلى مسألة أشخاص".

وطالب بوضعه الاعتراضات التي أعلنتها الأمة حول مقترحات ملنر موضع الاعتبار. فتساءل كروزون:

- بأي مقدار تعتبر الحكومة المصرية اعتراضات زغلول تعبر عن رأيها وتريد أن تدافع عنها؟

فقال عدلي:

- هذه اعتراضات أمة وليس اعتراضات زغلول.

وعند البدء بمناقشة تلك الاعتراضات قدَم عدلي إحداها بقوله:

- هذه هي الصورة التي قُدم بها الاعتراض من جانب زغلول باشا.

فقال كروزون:

- "لا نريد أن نتناقش فيما يراه زغلول وإنما فيما ترونه أنتم".

وتشير يوميات الدكتور يوسف النحاس – وكان أحد مستشاري عدلي يكن في تلك المفاوضات – إلى أن الظل الزغلولي كان يسيطر عليها سيطرة كاملة، حتى أن عدلي فكَّر في أن "يستدعي جميع الأعضاء المنشقين على سعد زغلول؛ رغبة منه في تحميلهم المسئولية معه".

وكانت دعوة بريطانيا التي وجهتها لمفاوضة مصر، قد تجاوزت المقترحات التي قدَمها ملنر ولم تجعلها قاعدة للمفاوضة، وكان من المفهوم في مصر –

وقتذاك – أن هناك إمكانية للحصول على مكاسب أفضل من هذا المشروع وبوضع الاعتراضات التي َقدمتها الأمة محل الاعتبار. ولكن المفاوض البريطاني الذي كان يعلم أنه يتفاوض مع المعتدلين تمسك بأن ما وصل إليه ملنر لا يلزم الحكومة البريطانية، ولم يعرض عليها، ولا شك أن هذا المفاوض كان يعلم أن ممثلي مصر، هم نفس الأعضاء الذين قبلوا المشروع الملنري، عند تقديمه لهم لأول مرة، دون اعتراض؛ ومن هنا فلم يكن هناك – في رأيه – داعٍ ُ لتشددهم بل ولا مبرر لتمسكهم باعتراضات زغلول أو حتى مقترحات ملنر نفسها.

وإذا كانت بريطانيا بعرضها المفاوضة، لم تحدد الجناح الذي ستتفاوض معه، فمن المؤكد أنها كانت سترفض مفاوضة الوفد – وهذا يدعو إلى إعادة النظر في الخلاف بين سعد زغلول وعدلي يكن حول رئاسة وفد المفاوضات، وهو الخلاف الذي يستند إليه عادة التحليل الشخصي لمسألة الخلاف بين جناحي البرجوازية، بل إن الجناح المعتدل نفسه كان سيرفض بالتأكيد اشتراك سعد في تلك المفاوضات.

وقد أشار مكرم عبيد في إحدى خطبه إلى أن أحد كبار الإنجليز قد َصرح له بأن الدوائر السياسية في لندن لا تنظر بعين الرضا إلى دخول سعد زغلول باشا في المفاوضات، بعد أن هدم مشروع ملنر من أساسه في كل خطبه التي ألقاها في مصر.

وقال رشدي باشا – وكان وزيرا للخارجية في وزارة عدلي يكن التي تولَّت المفاوضات – لوفد من أهالي مدينة طنطا: إن الإنجليز لا يقبلون أن يكون سعد باشا رئيسا للمفاوضات.

وفي نفس الوقت فإن الجناح المعتدل كان يرفض رئاسة سعد للوفد "لأنهم يخشون أن يطيل أمد المفاوضات إلى عشر سنوات".

ومما يؤكد ما ذهب إليه مكرم عبيد أن لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني قد أشار – في حديث له مع عدلي يكن إلى أن الهياج والشغب الذي يحدثه سعد زغلول يزعج الوزارة البريطانية، وهي لا ترضى بحال أن تطأطئ رأسها أمام زغلول، أو أن تسلم مواصلات الإمبراطورية إلى بلد يقوده زعماء يجاهرون إنجلترا العداء.

ثم أشار إلى ضرورة اعتقاله وطلب تأجيل المفاوضات، ولكن عدلي رفض، خصوصا إذا أُرِيد بذلك التأجيل التمكُّن من نفي زغلول، لتستأنف المفاوضات بعد نفيه. فأكَّد لويد جورج له أن زغلول رجل لا يحتمل، ونحن نثق بك، ولكن كيف نثق بوزارة يرأسها سعد زغلول؟. وكانت آخر كلماته أنه يجب التخلص من زغلول، وكان قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة أثناء الحديث.

وكان المستعمرون قد بدءوا ينظرون بقلق إلى حركة سعد زغلول، الذي كان قد عاد إلى مصر، وقاد حركةً تمرد جماهيري جديدة بهدف ابتزاز إنجلترا وإقناعها بأن الجيروند لا يسيطرون على الجماهير المصرية، وأنه وحده الذي يمكن التفاهم معه، لكنه هو نفسه كان – خلال تلك المرحلة – يطالب بالمفاوضات ويسعى إليها، وقد قال في خطبة ألقاها في وليمة الهيئات النيابية.

- القاعدة عندنا أن كل كلام أو مخابرة أو مفاوضة لا يترتب على الدخول فيها سقوط حق، أو فوات حق، فهي جائزة. في كل موطن، في كل فرصة، لا يترتب على كلام المصري فيها – سواء كان وفدا أو وزارة أو صحافيا أو أي إنسان – ضياع حق مصر، يجب عليه أن يتكلم، ذلك لأنه ليس عندي طريقة لأدلي بحجتي، ولأحافظ على حقوقي، بل لأزحزح خصمي عن مكانه إلا بمناقشة ذلك الخصم، ماذا أصنع إذا لم أتكلم معهم ولا أخاطبهم؟.

وبرر سعد ضرورة هذا الاتجاه بقوله:

- إننا ضعاف، ولا تجريدة عندنا، ولا أسطول لنا، ولكننا أقوياء بضعفنا، أقوياء بحقنا، إن الضعف سلاح قوي إذا كان معه الحق.

وقد برر المعتدلون قبولهم لمشروع التسوية الملنري، بأسباب أهمها: تغير ظروف الحال، وعدم وجود النصير لنا في الخارج، وانفراد الدولة الإنجليزيةَ بالقوة والسلطان، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة.

وجاء تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢ ،ليكون محصلة الصراع بين بريطانيا وجناحي البرجوازية؛ فهو من ناحية أقصى ما كان يمكن لبريطانيا أن تتنازل به في تلك المرحلة، كما أنه من جانب آخر يعبر عن جوهر المطالب المعتدلة، وأعلن التصريح من طرف واحد، وكان ممكنًا أن يتوصل إليه الجيروند مع الاحتلال كتعاقد، لولا أنهم لم يستطيعوا تحمل مسؤوليته أمام الجماهير الشعبية، فاقترحوا على بريطانيا أن تقدم ما تستطيعه من جانبها، وهو ما يدعم موقف الجيروند السياسي، دون أن يتورطوا – إذا ما تعاقدوا على أساسه – بما يمكن

أن يقضي على مستقبلهم السياسـي؛ لأن التصريح قد أحال بعض المسائل إلى مفاوضات مقبلة.

وتولَّى التصريح إلغـاء الحمايـة، والأحكـام العرفيـة، مع احتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتولي أربعة أمور هي:

- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

- الدفاع عن مصر من كل اعتـداء أو تـدخل أجنبـي بالذات أو بالواسطة.

- حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

- وأخيرا السودان.

وبصدور تصريح فبراير تخلَّق شكل جديد للصراع بـين البرجوازية المصرية والإمبريالية الإنجليزية، كمـا تخلَّقـت عوامل جديدة للصراع بين اليعاقبة والجيروند، إلاَّ أن ذلـك لم يمس جوهر الأسلوب الذي اختارته البرجوازية المصرية – بجناحيها – لحل تناقضها مع الإمبريالية.

كانت البرجوازية مطالبـة بـأن تعيـد ترتيـب قواهـا، وأن تتأمل الواقع الذي نشأ عقب هبوط حدَة التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي، بتوقيع معاهدات الصلح التـي أعـادت تقسيم المسـتعمرات بـين دول أوربـا الرأسـمالية، وهـي التناقضات التي كانت القوَة الرئيسية للبرجوازية في تمردهـا على الاحتلال البريطاني.

لكــن مــنهج البرجوازيــة المصــرية لحــل قضــيتها مع الاستعمار لم يتغير في جوهره، وكل مـا فـي الأمـر، أن الوفد قد عاد مرة أخرى إلى المنهج الذي بدأ به حركتـه، فهو قد بدأ بمحاولة حل المسألة الوطنية بالتراضـي بـين مصر

وبريطانيا، ثم حاول مقاضاتها أمام قومسيون الدول الإمبريالية، فأعاده مؤتمر الصلح إلى موقف لم يجد معه مفراً من اللجوء مرة أخرى إلى محاولة التراضي مع بريطانيا.

ويمكن القول بأن التصريح قد جاء محصلة لمرحلتين من المفاوضات، عجم المفاوض البريطاني، في كل مرحلة منهما، عود جناح من أجنحة البرجوازية، فقد فاوض ملنر سعد زغلول؛ فتكشف موقف اليعاقبة، على النحو الذي ذكره ملنر في تقريره، عن خوف من الجماهير الشعبية،ُ وتحرج من انفضاضها من حول الوفد، وتكشف موقف الجيروند عن خوف من اعتبار التصريح آخر المطاف، فدفعوا البريطانيين لإصداره من جانب واحد.

وقد ارتبط تصريح فبراير(شباط) ١٩٢٢ ،بأسلوب المفاوضة ارتباطًا وثيقًا؛ إذ نظرت البرجوازية – بجناحيها – إلى المسائل الأربع التي احتفظت بريطانيا بالحق المطلق في توليها (حماية المواصلات – حماية الأجانب والأقليات – الدفاع عن مصر – السودان) باعتبارها القيود الباقية على الاستقلال التام؛ ومن هنا سعت على امتداد الفترة من صدور التصريح إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، إلى التفاوض حول تلك التحفظات للتوص□ل إلى حل مقبول بشأنها من الطرفين.

وكانت القيمة الحقيقية لتصريح فبراير (شباط) ١٩٢٢، من وجهة النظر البرجوازية، أنه أتاح لممثليها السياسيين أن يشاركوا الاستعمار سلطته، حين ترتب عليه منح مصر دستورا، وإجراء انتخابات برلمانية، تتيح للبرجوازية أن تطرح وجودها على جهاز الدولة؛ فتحمي مصالحها وتحاول توسيع آفاق النمو

أمامها، وهو ما كانت قد فقدته منذ حلِّ مجلس النواب الذي أُنتُخِب طبقًا لدستور ١٨٨٢ الذي صدر على عهد الثورة العرابية.

وأضاف الواقع الذي ترتَّب على التصريح عناصر جديدة دخلت في الصراع بين البرجوازية والاستعمار، وأعطت للطرف البريطاني فرصة كبيرة للمناورة، بتهديده الدائم للجناح اليعقوبي من البرجوازية بشلحه عن السلطة وحرمانه من موقع الشريك الصغير فيها، إذا لم يستدرج للمناقشة بتمام التعقل في العلاقات بين الدولتين، أو ظل يتأثر برؤى الغوغاء ومنهجهم ومطالبهم.

وفي حين قبل جناحا البرجوازية التصريح، فإن اليعاقبة؛ حرصا على مكانتهم لدى الجماهير، قد شنُّوا حملة دعاية واسعة ضده، لكن ديماجوجيتهم لم تحل بينهم وبين قبول كافة النتائج التي ترتبت عليه. وكان الجناح المعتدل – بزعامة عدلي يكن – قد وصف تصريح فبراير بأنه مكسب كبير تحقق بدبلوماسيته وحسن سياسته، لا بغوغائية السعديين اليعاقبة. بينما وصف سعد زغلول التصريح بأنه كارثة قومية وبأنه وسيلة يراد بها تصحيح مركز إنجلترا في مصر، فبعد أن كان مركزها مركز الغاصب، وبعد أن أبت الأمة أن تجعله شرعيا، فإنه يصبح كذلك بقبول تصريح ٢٨ فبراير.

وعلى الرغم من هذا الموقف القاطع فإن الوفد قد قبل دخول الانتخابات التي جرت في ظل دستور وصف سعد زغلول اللجنة التي وضعته بأنها لجنة أشقياء، ورفض الاعتراف بها، مصرا على أن تقوم بوضع الدستور جمعية تأسيسية منتخبة بعد رفع الأحكام العرفية، وقَبِلَ سعد أيضا أن يتولّى رئاسة الوزارة – بعد فوز الوفد في الانتخابات فوزا ساحقًا – رغم معارضة الكثيرين،

وكانت وجهة نظر هؤلاء المعارضين تتبلور في أن الحيطة تقضي على معالي سعد باشا زغلول وعلى كل من انتخبتهم الأمة نيابة عنها في البرلمان، أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ولا يتدخلوا في تأليفها أي تدخل، والسبب في هذا هو تصريح ٢٨ فبراير.

إن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة، وهي غير معترفة به إلى الآن؛ فتأليف وزارة من نواب الأمة – ونحن ما نزال في ظل هذا التصريح – يكون اعترافًا

به منهم يؤدي إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه.

وطالب آخرون بأن يكتفي الوفد بتأييد وزارة يكون مجلسا البرلمان رقيبين عليها، وانتهى النقاش بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة على أساس أن التعهدات التي تعهدت بها الوزارات السابقة ولم يكن للأمة دخل بها، بل اعترضت عليها، لا تلزمه. كما أنه يظن أن الحكومة الإنجليزية لا تتشبث كثيرا بها؛ لأنه ليس من تقاليدها أن تتعاقد مع حكومات غير نظامية، خصوصا إذا كانت هذه الحكومة تحت سيطرتها وخاضعة لسلطانها، ولم يكن لرجالها صفة نيابية عن أهلها، وفي وقتَ تقرر فيه وجوب تسليم أمورهم إليهم.

وحقيقة الأمر أن ذلك لم يكن سوى ديماجوجية برجوازية، ستصادفنا كثيرا عند تأمل الظاهرة البرجوازية العربية عموما، والمصرية خصوصا. ولا جدال في أن سعد كان يعلم أن تقاليد الحكومة الإنجليزية سوف تتشبث كثيرا بهذا التصريح، وأن تقاليدها تبيح لها هذا وأكثر منه، وأنه لم يكن بمقدوره أن يظل بعيدا عن السلطة السياسية، وإذ لم يكن لديه أسلوب آخر للنضال سوى المفاوضة، التي كان يمكن أن يتحقق لطبقته النصر من مشاركته فيها.

ولعب جيروند البرجوازية دورا هاما في ضرب اليعاقبة ومحاولة تقليم أظافرهم؛ إذ أدرك الجيروند أن بقاء الدستور يؤثر في تطرُف اليعاقبة، إذ كان اعتماد هؤلاء على جماهير الشعب، في الفوز بالسلطة، يخلق تأثيرا متبادلاً، يساعد على تورط اليعاقبة في مواقف تتجاوز طاقتهم، ويحول دون التوصل إلى تسوية مع الإنجليز.

وكانت لجنة الثلاثين، التي وضعت الدستور، قد شُكِّلت من ممثلين للجيروند، ممن كانوا ينتمون إلى حزب الأمة القديم، حيث طرحت البرجوازية الزراعية مطامحها في مشاركة الاستعمار سلطته، ومن هنا كانت النظامات الدستورية من أهم مطالبهم، إلاَّ أنهم – على مشارف الحرب الأولى وقبلها – كانوا قد تواضعوا فيما يسعون إليه؛ إذ لم يتعد فهمهم لتلك النظامات المطالبة بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات، وقد استفادوا من الثورة في التوسع في مطالبهم على النحو الذي عكسه دستور ١٩ إبريل (نيسان) ١٩٢٣.

وكان أساس لجنة الثلاثين، الانشقاق الذي حث في الوفد، إبان مفاوضات سعد زغلول – ملنر وانتهى بخروج حزب الأمة منه؛ بسبب قبول المنشقين لأسس التسوية التي عرضها ملنر ورفض سعد زغلول لها، ومن اللجنة شُكِّل فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين؛ وهكذا أخذ الانشقاق بين الجيروند واليعاقبة شكل التنظيمات السياسية، حيث طرحت وجهتا نظر مختلفتان – وإن كانتا غير متناقضتين في الجوهر – تجاه القضية الوطنية.. والقضية الديمقراطية.

وكان اليعاقبة قد هاجموا الدستور بعنف وأشار سعد في العديد من خطبه إلى القواعد الرجعية التي ، مثل إقراره للاتفاقيات الدولية السابقة (١٤٧)يتضمنها عليه والتي كان أغلبها يعطي امتيازات للأجانب في مصر، وسماحه للملك بتعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ، واقتصار العضوية فيه على فئات محددة، وعدم وضوح الضمانات الخاصة بالحريات العامة، كما اعترض على قانون الانتخابات الذي كان يجعله على درجتين.

وإنطلاقًا من ذلك كان متوقعاً أن يقوم مجلس النواب الوفدي الأول بتبني قضية تعديل الدستور بما يتلاءم مع مطالبه وحاجته إلى درجة أكبر من الحرية، ولكن ذلك لم يحدث.

وفيما عدا تعديل قانون الانتخاب، فإن الوفد قد أصبح من أشد المدافعين عن دستور ١٩٢٣ والمطالبين به، إن لم يكن - في بعض الأحيان - الوحيد الذي يفعل ذلك.

ولا شك أن الانقلابات الدستورية التي تحالف الجيروند مع الاستعمار، ومع القصر الملكي - ذي الميول الأوتوقراطية الموروثة - للقيام بها بهدف طرد اليعاقبة الوفديين وعزلهم عن الجماهير الشعبية، قد لعبت دورا هاماً في تمسك الوفد بالدستور؛ إذ لم يجد ظروفًا ملائمة لتوسيع نطاق الديمقراطية في ظروف المد الأوتوقراطي، خاصة أنه لم يستثمر بالدرجة الملائمة اندفاعات الجماهير العفوية للضغط على أعدائه وإلزامهم موقف الدفاع؛ بسبب موقفه الثابت من العنف الجماهيري.

وبرغم كل عيوب الدستور، فقد نظر إليه الجيروند، كما نظر إليه المستعمرون، ونظرت إليه السراي الملكية – وقد لعبت دورا هاما في تاريخ مصر الحديث كمؤسسة سياسية مؤثرة – دون رضا؛ إذ جاء فوز الوفد الساحق في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة لطمة غير متوقعة لهم، إستمرت بعد ذلك طويلاً، ويروي قطب الجيروند المصريين آنذاك – الدكتور محمد حسين هيكل – في مذكراته، أن الأحرار الدستوريين كانوا يبنون حساباتهم على أنهم سيفوزون في الانتخابات فوزا ساحقًا؛ انطلاقًا مما وصفوه بأنهم هم الذين حصوا على الاستقلال بتصريح فبراير، وعلى الدستور بوضعهم إياه، فضلاً عن عصبياتهم في الريف، وجاءت هزيمتهم في أول انتخابات، وفي كل انتخابات تلت ذلك، مؤشرا على موقف الجماهير من سياستهم، وهو ما جعل المراهنة على الديمقراطية الليبرالية في غير صالحهم فراهنوا على السلطة المطلقة، وشاركوا في معظم الانقلابات الدستورية.

وكان منطقيا أن تكون الحريات الدستورية محدودة بحدود الاستقلال الذي منحه تصريح فبراير؛ إذ كان من البديهي أن إطلاقها بلا حدود سوف يخلق إمكانية ممارستها بطريقة قد تقضي على تحفظات فبراير، وهو ما حدث قبل إعلان مشروع الدستور، بتعديله بحيث يتواءم مع التحفظات، وبعد إقراره بالانقلاب عليه انقلابا كاملاً، أو بالتدخل العنيف لمنع التشريعات المتعارضة مع التحفظات من الصدور.

ومع أن لجنة الدستور – فيما تكشف عنه محاضرها – كانت تضع نصب أعينها وهي تكتب مسودته تحفظات فبراير، فإن إنجلترا قد تدخلت لكي تلفت النظر إليه.

ويشير تعبير التدخل العنيف إلى مطالب سياسية تتقدم بها دولة الاحتلال إلى الحكومة المصرية مصحوبة بحالة تهديدية – كالحشود العسكرية مثلاً – تفرض هذه المطالب وتؤكدها، وتمنح الاختيار الحر بشأنها، وعلى سبيل الحصر فإن بريطانيا قد استخدمت هذا الشكل في التدخل ثلاث مرات في الفترة بين ١٩٢٢ و١٩٣٦ ،واستندت في كل مرة على تحفظ أكثر من تحفظات فبراير:

التدخل الأول في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ عقب مقتل السير لي ستاك سردار الجيش المصري وحاكم السودان، وقد صيغ في إنذارين قدمهما اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني إلى سعد زغلول رئيس الوزراء، وقد تضمن الإنذار سبعة مطالب هدد اللنبي بأنه إذا لم تلب هذه الطلبات في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان.

وعندما رفضت الوزارة الزغلولية أربعا من هذه المطالب لم يقم اللنبي وزنًا لرفضها، وأمر حكومة السودان مباشرة بتنفيذها. ثم صدرت التعليمات في الحال إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية كمظهر من مظاهر التهديد العسكري للشعب إذا بدرت مقاومة.

وإذا كان هذا التدخل يرتبط بمقتل السردار كسبب مباشر، إلا أن الدوافع التيَ أدت إلى ارتكاب الجريمة نفسها تشير إلى بروز حركة معارضة قوية لوجهة النظر التي كانت بريطانيا تعالج بها مسألة السودان؛ ومن هنا وقع الاعتداء على السردار باعتباره حاملاً لوظيفتين – كما يقول عبد الحميد عنايت أحد المشتركين في اغتياله – فهو إلى جانب كونه حاكم السودان، كان سردارا

للجيش المصري، الذي يهيمن على كل شيء فيه، والذي يحرص على إبقاء الجيش كسيرا لا حول له ولا قوة، ولا سلاح حديث في يده.

والأرجح أنُ تصرف اللنبي العصبي، كان عقوبة قاسية لـ سعد زغلول الذيَ تشدد في مفاوضاته مع ماكدونالد بخصوص موضوع السودان، حتى انتهت بالقطيعة، كما كان هذاُ التصرف تأكيدا لوجهة النظر الاستعمارية التي لم تفقد

أبدا وعيها بأن ممارسة البرجوازية المصرية لدور الشريك الصغير في السلطة السياسية لا ينبغي أن يؤدي إلى إلحاق أي أذى بالإمبريالية وإن هان. وقد أدرك سعد زغلول – بعد ذلك – المعنى الحقيقي لتصرف اللنبي وقال ناقدا نفسه: كانت غلطتنا أن صدَقنا أننا مستقلون.

وكان التدخل الثاني في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٢٧ ، على عهد حكومة عبد الخالق ثروت الائتلافية، وقد عرِفَ بأزمة الجيش؛ إذَ قدمت الحكومة البريطانية مذكرة، عن طريق دار المندوب السامي، تعترض فيها على محاولة مجلسَ النواب تمصير المناصب الكبرى في الجيش، وإقصاء السيطرة البريطانية عنه، ورأت المذكرة البريطانية – في إشارة صريحة إلى نص التحفظ الأول من تحفظات فبراير – أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبي وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية. وأكَّدت بأن دولة الاحتلال ترغب في أن يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك في الدفاع عن البلاد؛ ولذلك فهي على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقًا للقواعد البريطانية.

وقد صحب المذكرة تحرُك ثلاث بوارج بريطانية وصلت من مالطةَ واستقرت في الإسكندرية وبورسعيد.

وحين حاول يعاقبة البرجوازية أن يرتبوا أوضاعاً تسمح لهم أن يطلقوا الشعب من القمقم لكي يواجهوا به تعنت الإمبرياليين، تدخلت بريطانيا لتحول بين البرجوازية وبين استخدام الفزاعة التيَ تعودت أن تبتز بها الاستعمار.

ففي عهد وزارة مصطفى النحاس الائتلافية، قدَم المندوب السامي البريطاني مذكرة في ٤ مارس (آذار) ١٩٢٨، يعترض بها على مناقشة مشروع قانون جديد ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات، على أنقاض القوانين التي صدرت إبان الحماية البريطانية على مصر.

وقالت المذكرة إن الحكومة البريطانية، لاحظت بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التي أقرَها البرلمان والتي إذا عمِلَ بها، أضعفت إضعافًا جديا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال، وانطلاقًا من هذا القلق فإنها تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي إجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه.

وتطلب من مصطفى النحاس رئيس الوزراء أن يتخذ في الحال الإجراءات اللازمة لمنع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونًا.

وإني مكلَّف بأن أطلب من دولتكم إعطائي تأكيدا كتابيا قاطعاً بأنه لن يستمر في نظر المشروع المذكور، فإذا لم يصلني هذا التأكيد فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد نفسهاَ حرة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه.

واضطر المندوب السامي إلى تذكير الحكومة المصرية بأن حكومته ليس في وسعها بأن تسمح لأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر، سواء بتشريع شبيه بذلك الذي أشرنا إليه أو بأي ُتصرف آخر.

والارتباط بين التدخلات العنيفة، وبين المفاوضة كأسلوب، ارتباط مباشر؛ إذ من الملاحظ أن ذلك الشكل العنيف من التدخل لفرض تحفظات فبراير، كان يتم ُفقط في الظروف التي ترى بريطانيا أنها تجاوز غير مقبول، أو حين تريد أن تعاقب اليعاقبة على ُتشددهم في المفاوضة، تاركة العديد من الأمور التي من حقها أن تتدخل فيها؛ إذ إن احتفاظها – كما ُينص تصريح فبراير – بالحق المطلق في ممارسة الأمور الأربع موضوع التحفظات يتيح لها فرصة التدخل في كل شيء باسم هذه التحفظات، وهو ما كان سعد زغلول يعيه، وقد نبه إليه عقب صدور التصريح، وقال في معرض شرحه للتحفظ الخاص بحماية الأجانب والأقليات: إن مصالح الأجانب والأقليات ليست منفصلة عن مصالح الأمة جميعها، بل هي متصلة بها وممزوجة فيها؛ إذن باسم هذه الحماية يمكن لإنجلترا أن تتدخل في كل أمر من أمور الإدارة والتشريع.

وقال في خطبة سابقة عند مناقشة مشروع ملنر: نبئوني أي مصلحة خالية من المساس بالمصالح الأجنبية، حتى الأوقاف، حتى الأزهر.

إلاَّ أن تدخل بريطانيا العنيف للتذكير بتحفظات فبراير، قد ارتبط غالبا بمحاولتها الضغط على اليعاقبة لإجبارهم على توقيع المعاهدة، وقد كان فشل مفاوضات زغلول – ماكدونالد السبب في التدخل الأول؛ إذ اعتبر اللنبي أن الأزمة التي أثارها زغلول بشأن السودان، في تلك المفاوضات، سببا في

اغتيال سردار الجيش، وبرغم اعتدال زغلول النسبي، إلا أن الإنجليز قد اعتبروه متشدداً، حتى لقد ذهب الجنرال ويفل في كتابه اللنبي في مصر إلى القول بأن زغلول "كان يعني بإملاء مطالب مصر أكثر مما يقصد المفاوضة فيها"، ومن هنا كان التدخل لإزالته؛ بحجة أن الحكومة عجزت عن حفظ الأمن والنظام وأصبحت محل "إحتقار العالم المتمدين".

ويؤكد ويفل في كتابه أن مطالب اللنبي لم تكن هي مطالب وزارة الخارجية البريطانية، وأن الوزارة أرسلت ردَّها إليه بما يفيد تعديل لهجة الإنذار ومضمونه، ولكن الرد وصل قبل الموعد الذي كان اللنبي قد حدده لإبلاغ سعد إنذاره، فلم تتمكن دار المعتمد البريطاني من ترجمته بالشفرة في وقت مناسب، ثم تبين بعد ذلك أن وزارة الخارجية حذفت المطلب الخاص بالتعويض النقدي على أساس أن المطالبة بالدم أمر مشين، كذلك غيرت طلب ري منطقة غير محدودة من أراضي الجزيرة إلى زيادة ري الجزيرة إلى الحد الذي يمكن اعتباره غير ضار بمصر، مع بعض التعديلات الأخرى.

وعند حدوث الخلاف بينه وبين حكومته، الذي كان يعتقد أنها غير ملمة بالواقع المصري مثله، أكَّد اللنبي أنه تطرَف في مطالبه على أساس أن إنجلترا يمكن أن تتنازل فيما بعد عن تعنتها لحكومة مصرية أكثر صداقة، وهو ما يكشف عن الطبيعة الابتزازيةُ لتصرف اللنبي.

ويعتبر التدخل الخاص بأزمة الجيش نموذجاً لعمليات الابتزاز التي لجأت إليها الإمبريالية لفرض شروط التسوية كما تريدها. فهو من ناحية قدتم في فترة تجمع خلالها جناحاً البرجوازية في ائتلاف حكومي؛ لمواجهة النزعات

الديكتاتورية للقصر الملكي، ومن ناحية أخرى فإن مسألة المفاوضات لم تكن مطروحة بعد فشل مفاوضات زغلول – مكدونالد. ويقول عبد الرحمن الرافعي، إن إنجلترا بتلك الأزمة أرادت الضغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة التي تربط مصر بإنجلترا، وإنذارها بأنها ما لم تقبل هذه المعاهدة، فستظل إنجلترا على سياستها في إحراجها وإثارة الأزمات في وجهها والتدخل في شئونها الداخلية.

وبالنسبة للتدخل الثالث فقد تَم في أعقاب فشل مفاوضات ثروت – تشمبرلين، فقد رفض مجلس الوزراء المصري ما اقترحه تشمبرلين كحل للمسألة المصرية لأن هذه التسوية اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تشدد وتدقق فيما احتفظت به في تصريح فبراير من حقوق.

وقد أشارت المذكرة البريطانية الخاصة بقانون الاجتماعات إلى أن الحكومة البريطانية كان لديها أمل في عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما ولذلك أمسكت عن إبداء أي ملاحظة، ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح فبراير للخطر.

وقبل مفاوضات ١٩٣٦ صدر التبليغ الشفوي الذي أشار إلى أن فشل المفاوضات في الوصول إلى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة؛ فقد يتعين على الحكومة البريطانية في هذه الحالة تغيير النظر في سياستها. وقال المندوب السامي:

ليس هذا تهديدا، بل هو بسط للحقائق، فإن فشل المفاوضات سيجعلنا في مصر أمام حالة جديدة تماما.

وقد لعبت التدخلات العنيفة – شأنها في ذلك شأن الانقلابات الدستورية – دورها في إلزام يعاقبة البرجوازية المصرية،َحد العقل، وإعادتهم حيث بدءوا قبل أن تفرض عليهم الطبقات الشعبية شعار الاستقلال التام أو الموت الزؤام، ذلك أن يعقوبيتهم لم تصل بهم يوما إلى التخلي عن استراتيجيتهم الأساسية وهي المفاوضة، فكان طبيعياً أن يتراجعوا – على أثر كل تدخل عنيف – في مطالبهم.

وما يذهب إليه بعض المؤرخين من أن السنوات التالية لتدخل نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ العنيف، هي سنوات الجزر بالنسبة لسعد زغلول صحيح، حتى أنه – وكان رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٢٧ – لم يعترض على تهادن حكومة ثروت وتراجعها في موضوع أزمة الجيش، وهو ما حدث لـ مصطفى النحاس، الذي كان رئيسا لمجلس الوزراء إبان أزمة قانون الاجتماعات، ولم يجد المجلس حلاً للتدخل البريطاني سوى أن يطلب إلى مجلس الشيوخ تأجيل نظر قانون الاجتماعات إلى دورة تالية؛ وبذلك يحقق أهداف التدخل البريطاني مع الاحتفاظ بشكلية السيادة المصرية.

وقد أطلق النحاس على هذاُ التصرف تصريحه المشهور "الحل الموفق السعيد".

ليس هذا فقط، بل إن تلك التدخلات العنيفة، قد رتبت أوضاعا جديدة، طرحت مطالب أقل مما طرح قبلها؛ إذَ أدى تدخل نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ ،إلى

نشوء حالة جديدة، بعد سحب الجيش المصري من السودان، وهي حالة وصفها عبد الخالق ثروت في بيانه عن مباحثاته معه تشمبرلين بقوله: إن مركزنا في السودان في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيرا مما هو عليه الآن – ١٩٢٧ – وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعترى تلك المشكلة أدنى تغيير؛ ومن هنا اعتبر ثروت أنه حصل على مكسب يحمل إنجلترا على الموافقة على إعادة الحالة في السودان إلى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤ .كذلك ظهر لأول مرة في هذه المفاوضات اتجاه بريطاني يرمي إلى تحديد عدد الجيش المصري في زمن السلم بدعوى أن ازدياد عدد الجيش يمكن أن يعرض للخطر سلامة المواصلات، ويرتبط هذا الاتجاه ارتباطًا وثيقًا بأزمة الجيش.

على أن أخطر نتائج المد اللاديمقراطي الذي صاحب صعود البرجوازية المصرية، وعجزها عن تصعيد المقاومة ضد الاستعمار، كان ما ترتب عليه من سعي كل الأطراف لتقليم أظافر الحركة الجماهيرية، وطرد الطبقات الشعبية من الحلبة.

وعلى عكس ما حدث في الثورات البرجوازية التقليدية – أوربا – حين استطاعت الطبقات الشعبية أن تستفيد من ظروف المد الديمقراطي التي تسمح بها البرجوازية إبان صعودها، فحققت مكاسب واسعة: نظمت صفوفها، واكتشفت فكرها، واستقلت بمنظماتها الطبقية المستقلة أيديولوجياً وتنظيميا بحيث أصبح عسيرا على البرجوازية حين نمت وكبرت أن تنتزع منها ما كسبته من حقوق، فإن المدَ اللاديمقراطي الذي صاحب صعود البرجوازية المصرية، لم يمكِّن الطبقات الشعبية – برغم عطائها غير المحدود إبان الثورة – من تحقيق مكاسب ذات بال، فلم تتمكن من انتزاع حق التنظيم الاقتصادي المستقل في

نقابات، أو حق التنظيم السياسي المستقل في أحزاب، وحين تبلورت الأيديولوجية البروليتارية في مصر، حملت – في الفهم وفي الحركة – تأثيرات كثيرة من فكر البرجوازية الصغيرة، وهكذا ُولِدت الحركة النقابية ميتة، وغلبت على قياداتها العناصر الانتهازية والعملية، وعانت الحركة السياسية للبروليتاريا وحلفائها من التفتت ومن الذيلية للبرجوازية. وهذه النتيجة الهامة لتأثير الصراع بين أجنحة البرجوازية من جانب، وبينها وبين أعدائها من الجانب الآخر، هي المسئولة عن استمرار الطبقات الشعبية تحت هيمنة البرجوازية مدَة فاقت الطاقة الثورية لتلك الطبقة.

ويوماً بعد يوم، كان الوفد يكشف عن عجزه عن الاستمرار بالاحتفاظ بالطبقات الشعبية بين صفوفه؛ إذ إن أطره التنظيمية والأيديولوجية، كانت تضيق برؤى تلك الطبقات ومصالحها وأسلوبها في النضال، ومنذ البداية عجز الوفد – وعزف – شأنه في ذلك شأن الحركات السياسية للبرجوازية التي سبقته أو تلته – عن أن يقدم برنامجا يحتفظ بمقتضاه بتلك الجماهير بين صفوفه، وحرص على الفصل التام بين النضال ضد الاستعمار وبين مصالح الطبقات التي تشارك في هذا النضال وتضحي من أجله، فيما عدا مصالح البرجوازية التي كانت واضحة أمامها.

وقد صاغ سعد زغلول – زعيم البرجوازية المصرية آنذاك – موقفه من الطبقات الشعبية، من خلال حرصه على نشر ثلاث مقولات مترابطة تطرح موقف طبقته من تلك المسألة:

الأولى: التأكيد المستمر على بطريركيـة البرجوازيـة لكافة الطبقات المصرية، والنظر إليها ككتلة واحدة، تسعى لهدف واحد، دون اتفاق يحدد تبعاتها في الكفاح، ونصيبها من مكاسب الاستقلال، وفي هذا الصدد أكَّد سعد زغلـول أن الوفد ليس حزبا ولكنه أمة، وهو نفس التصوُر الذي سبق لـ مصطفى كامل أن َقدم به الحزب والـذي ظـل سـائداً إلى أن حلَّ الوفد المصري – بعد ثـورة يوليـو (تمـوز) ١٩٥٢ – إذ كان يسمي نفسه هيئة الوفد المصري ويرفض اعتبار نفسه حزبا؛ انطلاقًا من مقولة سـعد: نحـن أمـة لا حزب، ومن يقل إننا حزب يطلب الاستقلال يكن مجرمـا؛ لأن هذا يدل على أن في الأمة حزبا أو أحزابا أخرى لا تريد الاستقلال.

الثانية: أن هذه الوحدة الطبقية التعسفية، تـدمج كـل الطبقات في كيان البرجوازية، وهو ما أعلنه سعد بوضوح، وليس في الأمة طبقات يمتاز بها عن بعض، بل كلها طبقـة واحدة، ليس فيها فلاح وباشـا، بـل كـذب مـن زعمـوا أن للباشاوات طائفة خاصة تريـد بهـذه الحركـة – ثـورة ١٩١٩ –أن تحكم البلاد. كذب ذلك الزعم فينا، لـيس فينـا طبقة تُسمى طبقة الباشاوات، ولا طبقة تُسمى طبقة الفلاحين، بل كلنا طبقة واحدة، فالباشا يجوز أن يكون فلاحـا، والفـلاح يجـوز أن يكـون باشـا، ولـيس هنـاك طبقـة ممتـازة عن الأخرى.

الثالثة: ما يترتب على هذا المنطلق، من رفض الوفـد رسم برنامج فلاحي يكفل حشد جماهير الفلاحين، وهم قـوى الثورة الرئيسية، فـي صـفوفها، أو يبقـي بقيـة الشـرائح والطبقات والفئات التي زحمت تضحياتها ألوية الثورة ضمن الأطر التنظيمية للوفد؛ ومن هنا قدَم سعد زغلـول مفهومـاً تجريديا للاستقلال، عازلاً بينه وبين أي مكاسب اجتماعيـة يمكن أن تتحقق لمن يضحون من أجل

الحصول عليه، فالوفد ليس حزبا، ولكنه وفد موكل عن الأمة، يعبر عن إرادتها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام، فنحن نسعى لهذه الغاية وحدها، وإني أعدكم إن شاء الله أني عند بلوغها أتنحى عن العمل فلا تروني أعمل ولا تسمعوني أتكلم. أما المسائل الداخلية، هل يكون التعليم إجباريا: مجانًا أم بمصاريف؟ هل يجب في الأمور الاقتصادية أن تكون هناك فوائد على الديون؟ هل نزرع القطن في ثلث الزمام أو نصفه؟ فهذه المسائل أترك الأمر فيها لمَن هو أعرف مني.

وقد حرص سعد زغلول في أكثر من مناسبة على أن ينفي أن له صلة بأية أفكار اجتماعية أو اشتراكية من أي نوع كان، فحين نشرت صحيفة الديلي ووركر لسان حال حزب العمال الإنجليزي، أن سعد راضٍ عن خطتها، بادر سعد بنفي التصريح بعصبية واضحة.

وهذا الحرص على رفض رسم أي برنامج اجتماعي كان تنكرا لمطالب العمال والفلاحين أكثر مما كان جهلاً بمصالح البرجوازية، وهي مصالح كانت واضحة أمامها، وهي تسعى لمشاركة الاستعمار، سلطته في مصر. وما حدث أن البرجوازية – الجيروند واليعقوبية – حين أصبح لها قدم في السلطة، قد اتخذت إجراءات واستنت تشريعات تتعلق بنفس المسائل التي أعلن سعد أنه لا يفهمها ولا يريد أن يبدي فيها رأيا، وفي ظل تحفظات فبراير، نجحت البرجوازية في تعديل النظام الجمركي وفرض رسوم على المنتجات المصنعة التي لها مثيل في الإنتاج المصري؛ مما أتاح لها بعض الحماية، ومكّنها من النمو تدريجياً.

وفضلاً عن ضيق الأفق، الذي جعل البرجوازية لا ترى إلاّ مصالحها، فإنها لم تكن تستشعر حماسا لرسم برنامج يزيد من فاعلية الجبهة التي كانت تقودها؛ إذ كانت تنظر إلى تلك الجبهة باعتبارها تجمع أفراد لا تحالف طبقات، حريصة على دمج هؤلاء الأفراد في أبنيتها التنظيمية ومقولاتها الأيديولوجية، ثم إن نموها الضعيف قد تحكّم في أهدافها، ودرجة عدائها للاستعمار؛ وبالتالي حاجتها للجماهير، كانت تدور في إطار الاحتياج إليها – بين الحين والآخر – كفزاعات تخيف المستعمرين لا أكثر ولا أقل.

وكنتيجة لذلك، فإن استمرار أسلوب المفاوضة، ولجوء الاستعمار إلى التدخل العنيف الذي فتَّ من عضد البرجوازية، والانقلابات الدستورية المتتالية، قدَ أدت كلها إلى انفضاض التجمع الطبقي التلقائي الذي قادته البرجوازية، والذي حقق كل ما نالته البرجوازية من مكاسب في تلك الحلقة من حلقات ثورتها.

إن هذا الانفضاض لم يحدث فحسب كنتيجة للانشقاقات المتتالية في الوفد، وخروج قيادات سياسية منه، لكي تنضم إلى أحزاب أخرى، وإنما كان له مظهر آخر هو انسحاب عدد كبير من قواعده، ومن الذين يعطفون عليه، إلى بعض الحركات الجديدة، أو فقدهم لحماستهم نتيجة لممارسات الوفد التي غلب عليها التهادن، بحيث أصبحت بنيته التنظيمية ورؤاه السياسية أضيق من مطامح تلك القواعد، وبالذات الطبقات الشعبية.

وكانت الانشقاقات في الوفد، كلها علوية، لا تؤثر على قواعده تأثيرا ذا قيمة حتى بداية الثلاثينات، بل إنها كانت تطهيرا له من الأجنحة الأكثر يمينية من البرجوازية؛ إذ ترتب على الانشقاق الأول خروج الشرائح العليا من

البرجوازية الزراعية، التي قبلت بمشروع ملنر، وتشكيلها حزب الأحرار الدستوريين، كماَ أدى الانشقاق الثاني إلى خروج المتعاطفين مع تلك الجبهة، لكن الوفد، حتى تلك المرحلة، كان ما يزال قادرا على التأثير في بقية الطبقات والشرائح المنتمية لذلك التحالف الطبقي، من بروليتاريا الريف والمدينة وفقراء الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، تأثيرا أخذ يتناقص تدريجيا، بحيث يمكن اعتبار السنوات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ والتالية لها، بداية المنحنى الهابط لجماهيرية الوفد، ولهيمنته المطلقة على الطبقات الشعبية، برغم أن افتقاد تلك الطبقات لمنظماتها المستقلة سياسيا وأيديولوجيا، قد أبقاها على صلة واهية به أحيانًا، أو دون أي صلات على الإطلاق.

ولعب التهرؤ التنظيمي وليد العجز أو عدم الرغبة دوره في تأكيد الظاهرة؛ إذ كان الوفد راية فضفاضة ترفرف على زحام لا تعني جيدا بتنظيمه، إذ يرتبط التنظيم الجيد عادة بالبرنامج الصحيح، ونتيجة لغياب هذا البرنامج، فلم يكن للوفد كحزب منظمات جماهيرية نشطة في مواقع التجمعات الطبقية، وقد حرص دائما على أن يحكم سيطرته على منظمات الشرائح البرجوازية النشطة في المدن، وبالذات الطلبة، واعتمد على صفحة يؤثر من خلالها في جماهير المدينة ويستفزها للحركة حين يريد، عازفاً عن تنظيم الفلاحين وخائفًا من البروليتاريا، إلى الدرجة التي لم تشهد فيها مصر عنفًا كذلك الذي حدث إبان التهاب الثورة ضد المستعمرين، إلاَّ عندماَ تصدت وزارة سعد زغلول لمواجهة الاعتصابات البروليتارية التي حدثت في الإسكندرية وغيرها، وحرص سعد زغلول في كل خطبة على تحذير العمال من اللجوء إلى الإضراب كأسلوب لتحقيق مطالبهم، التي لم يعن الوفد أبدا بأن يتبناها، في حين أن مشروعات

القوانين التي قُدمت للبرلمان الأول – وكانت أغلبيته وفدية – بتنظيم العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال، قد نامت هناك.

وبدلاً من ذلك حرصت البرجوازية على إجهاض الحركة النقابية، واستمرَت في أسلوب فرض هيمنتها عليها، بتشكيل نقابات تابعة للوفد، يقودها محامون في أغلب الأحيان، تناجز النقابات المستقلة حقها في تمثيل الطبقة العاملة وهي لعبة مارستها كل أجنحة البرجوازية، حتى أن جيروند البرجوازية، زعموا لأنفسهم حق تمثيل الطبقة العاملة، عندما حاول الأحرار الدستوريين السيطرة على ما كان يسمى وقتذاك باتحاد نقابات عمال القطر المصري عن طريق داود راتب أحد أعضائها، بل وأنشأ النبيل عباس حليم – أحد أعضاء الأسرة المالكة – حزباً للعمال.

وإذا كان من الجائز أن يقال إن قيادة الحركة العمالية المستقلة لم تكن ناضجة بالدرجة الكافية، وإن اليمينية الفكرية ، ويسارية المواقف، قد غلباها على أمرها، فإن ذلك لا ينفي – بفرض صحته – أن حدّة الوفد في مواجهة تحركات العمال، كانت تتجاوز الموقف المطلوب للتناقض بين صفوف الثورة، خاصة أنه لم يوجه هذا العنف يوماً للعدو الرئيسي للبرجوازية وهو الاستعمار، ومن الضروري في كل الأحوال أن ينظر لهذا في ضوء موقف البرجوازية الثابت من عنف الطبقات الشعبية، سواء كان هذا العنف ضد الإمبريالية أو ضد الاستغلال.

والأرجح أن البرجوازية المصرية، قد فهمت مسألة الجبهة وبرنامجها فهما لا يتجاوز سقف وعيها المتدني، ونموها الضعيف، ومن هنا استبدلتهم بتقديم رشاوٍ رخيصة للفئات البرجوازية التي كانت أكثر قدرة على التحكم في

حركتهم بحكم موسمية تلك الحركة، كالطلاب الذين كان الوفد يعطيهم تيسيرات في دخول المدارس، وإعفاء من متأخرات الرسوم الدراسية، بل الاثنان آنذاك احتياطياً غير مباشر للقوى المناوئة للوفد، وخاصة السراي؛ مما زاد من إضعاف حزب البرجوازية التقليدي الكبير.

وجاء اصطدام الطلبة بوزارة نسيم في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ ،بمثابة الإعلان الرسمي عن انفضاض أقسام متزايدة منهم عن الوفد، وإدانتهم لتهادنه مع توفيق نسيم، حتى أنهم خرجوا على خط الوفد التقليدي الذي كان يرفض الدخول في أي ائتلاف أو تحالف مع جيروند البرجوازية، بعد أن تآمر الأحرار الدستوريين في عام ١٩٢٨ على الائتلاف الوزاري الذي كان سعد زغلول قد باركه كوسيلة لإسقاط انقلاب زيور في عام ١٩٢٥ ،وانتهزوا فرصة وفاته، وتحالفوا مع القصر الملكي على تقويض الائتلاف؛ ليحلوا محل الوفد، ويقوموا بانقلاب محمد محمود الدستوري في نفس العام، وهو خط رفضه الطلاب في عام ١٩٣٥ حين دعوا إلى الوحدة والائتلاف، فأجبروا الوفد على الاشتراك في الجبهة البرجوازية التي أعادت دستور ١٩٢٣ ووقعت معاهدة ١٩٣٦.

ولعبت التطوُرات التي لحقت بالصراع الإمبريالي دورها في إنضاج الظروف التي تدفع لإنهاء ما كان البرجوازيون والإمبرياليون يصفونه بأنه المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا. وكانت إنجلترا قد خرجت من الحرب العالمية الأولى بمستعمراتها كاملة ومقدرتها علىُ التصرف السلعي، إلا أن الولايات المتحدة كانت متفوقة في تصدير رأس المال وفي التجارة الخارجية، ومن ناحية أخرى كان ميزان القوى العالمية يتغير لكي ينقض على التقسيم الذي

حدث في أعقاب هزيمة ألمانيا في الحرب الأولى؛ إذ أسرع معدل التقدُم في اليابان وبدأت ألمانيا تستعيد شبابها الاحتكاري، وبلغ فائض الإنتاج الصناعي في إيطاليا حدا يتطلب أسواقًا جديدة، وكان ذلك كله يبشر بأن الحرب العالمية الثانية لتقسيم الأسواق في الطريق.

وازداد الموقف عدة حين تعرَضت الدول الرأسمالية لسنوات القحط خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٢ ،(إذَ أدى فائض الإنتاج الرأسمالي إلى انكماش في التجارة وإفلاس للمنشآت الصناعية، وبانتهاء تلك الأزمة نشبت الخلافات الحادة بين دول الاستعمار التقليدية وبين الباحثين عن مجال حيوي لتصريف منتجاتهم؛ ومن هنا كانت بريطانيا تودُتصفية ما كانت تعتبره مشاكل داخلية بالنسبة لإمبراطوريتها، ومنها مستعمراتها في الشرق العربي، فبدأت بمعاهدة العراق (١٩٣٠) ثم المعاهدة المصرية عام ١٩٣٦ .

وحين نتناول بالتحليل مواقف أجنحة البرجوازية المصرية إبان المفاوضات، سيتضح لنا أن الخلاف كان اختلافاً في الدرجة لا في النوع، وإن انخفضت نسب النجاح ، وهي لعبة قامت بها كل أجنحة البرجوازية، (١٥٦)أحيانًا ولجأ إليها القصر الملكي عندما استثمر عوز طلاب الأزهر، الذين كانوا من أفقر الفئات الريفية، ممن دفعهم الحرمان إلى الإقبال على الدراسة فيه؛ لكي يتبلغوا بخبز الجراية المجاني، فيدفعون به الجوع الذي عاشوه في قراهم، وكانت جنيهات قليلة كفيلة بأن يشكِّل هؤلاء إحراجا شديدا للوفد، عندما أضربوا عن الدراسة في وزارة سعد زغلول الأولى (١٩٢٤) ، ووزارة مصطفى النحاس الثانية (١٩٣٠) ، لكي يحققوا للملك فؤاد رغبته في إسقاط حكومة الوفد.

على أن أبرز ملامح الانفضاض الطبقي للجبهة الوطنيـة التي أعطت ثورة ١٩١٩ صفتها كثورة، كان انسلاخ جماهير البرجوازية الصغيرة في المدن عنه، وخاصـة فـي نهايـة مرحلة مقاومته للانقلاب الدستوري الثالـث الـذي قـاده إسماعيل صدقي، وكانت معركة مقاومـة ذلـك الانقـلاب قد كبدت الوفد خسائر هائلة؛ إذَ تعرض أعضاؤه من أعيـان الريف والعمد والتجار للإضرار بمصالحهم الاقتصادية المباشرة، في ظروف أزمـة اقتصادية عالميـة ساعدت إسماعيل صدقي على توقيع عقوبات مست بشكل مباشر حق الملكية وقانون الربح، ولم يستطع الوفد أن يتصاعد بالمقاومة ليسقط ديكتاتورية صدقي، وما إن ظهرت في الأفق إمكانية للهدنة، باعتزال إسماعيل صدقي للوزارة، مع بقاء نظامـه تحت قيادة عبد الفتاح يحيي ثم توفيق نسيم، حتى رفـع الوفد رأيه المهادنة وأعلن مصطفى النحاس تأييده لـوزارة نسيم بتصريحه المشهور: نحن مبسوطون من هذه الوزارة.

وحين عارضت روز اليوسف اتجاه الوفد للتهـادن، قـال مصطفى النحاس لصاحبتها:

إحنا تعبنا.

وهكذا تحرَّكت جماهير الطلاب، أنشط القوى التي كـان الوفد يعتمد عليها، لكيَ تعمل مستقلة عن قيادته في النضـال ضد حكم إسماعيل صدقي قد ألغاه قبل ذلك التاريخ بخمس سنوات، حين قام بانقلابه الدستوري عام ١٩٣٠ .

وبذلكُ التحرك تأكـد اسـتقلال البرجوازيـة الصـغيرة عن قيادة الوفد؛ مماَ أدى إلى تقوية منظماتها التـي كانـت قد تشكلت قبل ذلك بعدة سنوات،َ وأدى

استقلالها إلى إضعاف الوفد من جانب، وإلى تحررها من رؤاه الليبرالية والقومية من الجانب الآخر، فاتجه قسم من البرجوازيين الصغار إلى إنشاء الإخوان المسلمين كدعوة ثيوقراطية تناجز اتجاهات الوفد العلمانية، بينما تكتلت العناصر القومية المتعصبة في جمعية مصر الفتاة؛ مما جعلُ تشدد هذا الجناح أو ذاك يرجع لعوامل هي في معظمها خارج عن طبيعته وعن مطامحه.

وإذا كانت تحفظات فبراير الأربع هي موضوع المفاوضات فإن اثنتي عشر عاما من المفاوضة (١٩٢٤ – ١٩٣٦) شهدت تغير أطرافها المصرية والإنجليزية ولكنها لم تشهد تغيرا جوهريا يتجاوز سقف المساومة بين برجوازية ضعيفة، وإمبريالية قادرة:

• فقد كانت المفاوضات الأولى – في عام ١٩٢٤– بين الوفد المصري (سعد زغلول)، وحزب العمال البريطاني (ماكدونالد).

• وكانت الثانية – في عام ١٩٢٧ – بين الحكومة المصرية الائتلافية (ثروت)، وحزب المحافظين (تشمبرلين).

• أما الثالثة فقد تمت – عام ١٩٢٨ – بين الأحرار الدستوريين في مصر (محمد محمود) وحزب العمال البريطاني (هندرسن).

• ثم بقي الطرف البريطاني في المفاوضات الرابعة – في عام ١٩٣٠ – على ما هو عليه، وحلَّ الوفد المصري (مصطفى النحاس) مكان الأحرار.

• أما المفاوضات التي جرت عام ١٩٣٦، فقد مثَّل مصر فيها جبهة وطنية ضمت جميع الأحزاب، ومثَّل بريطانيا حزب المحافظين.

وفي داخل الجبهة البريطانية، يلاحظ أن حزب العمال البريطاني لم يختلف موقفه كثيرا عن موقف المحافظين بالنسبة للمطالب المصرية، وكان سعد زغلول يعتقد أن العمال يعطفون على قضية مصر، فاستقدم بعثة بريطانية تضم عددا من أعضاء حزب العمال في مجلس العموم لزيارة مصر، وألقوا العديد من التصريحات في الهجوم على المحافظين، وكان ذلك أثناء مفاوضات عدلي – كرزون. كما أعلن سعد ابتهاجه الشديد بتولِّي المستر رامزي ماكدونالد رئاسة الحكومة البريطانية بإعتباره أحد أصدقائه، آماله خابت عندما تبين له أنه لم يختلف عن الآخرين كثيرا، وصحيح أن العمال كانوا في موقف حرج غالبا، إذ كانت أغلبيتهم البرلمانية ضئيلة، ولكن هذا لا ينفي أبدا أن فكرة إيمانهم بحق مصر في تقريرها مصيرها هي فكرة دعائية فحسب، ولكنهم على وجه العموم أقل تشـُددا من المحافظين.

بيد أن تساهلهم، كان يعبر عن ذكاء برجوازي أكثر مما يعبر عن إقرار بحقوق الشعب المصري في الاستقلال، خاصة وأنهم كانوا يلاحظون بقلق أن التوتر داخل المعسكر الإمبريالي العالمي يفرض التوص[illegible]ل إلى تسوية تحمي ظهر بريطانيا في مستعمراتها إذا ما اضطرت لدخول حرب جديدة، بعد صعود النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا..

وهو ما يفسر أن أسس التسوية التي وقَّعها حزب المحافظين البريطاني مع مصر في معاهدة ١٩٣٦، هي نفسها الأسس التي انتهت إليها مفاوضات حزب

العمال البريطاني قبل ذلك بست سنوات في مشروع هندرسن – النحاس، بعد تعديلات طفيفة فرضها ما نجم من تغييرات في الظروف الدولية، وبالذات إشتداد حدة التناقضات من جديد داخل المعسكر الإمبريالي.

ولعل ما ذهب إليه الأستاذ غربال، حين انتهى إلى أن معاهدة ١٩٣٦، لا تختلف من حيث الجوهر عن مقترحات ملنر، يتضمن بعض الحقيقة، ويبدو أن المسألة كلها كانت مسألة وقت. وبتوقيع معاهدة ١٩٣٦ تحقق الهدف الذي سعى إليه ملنر الذي أدرك منذ الوهلة الأولى أن تطرُف البرجوازية المصرية ليس سوى مجرد طارئ عارض، نتج عن تدخل الغوغاء فيما لا يجوز لها – من وجهة نظره – أن تتدخل فيه. حدث هذا عبر خمسة عشر عاما طويلة، بدأت بمحاولة إجتذاب الجيروند لتوقيع التسوية معهم، لكن خوف هؤلاء حال دون ذلك، خاصة وأن عزل اليعاقبة عن المشاركة في التسوية، أدى إلى تطرفهم وإلى توثيق الروابط بينهم وبين الغوغاء، وحين حاولت الإمبريالية أن تتفق مع اليعاقبة، وجدت ظل الغوغاء يؤثر عليهم، فكان ضروريا أن تطرد الجماهير من الحلبة، بالانقلابات الدستورية، والتدخل العنيف، وعدلت السياسة الإنجليزية عن توقيع تسوية مع المعتدلين، بعد أن أثبتت التجربة أن سيطرتهم على الجماهير الشعبية ضعيفة، حتى لقد صورح محمد محمود – زعيم الأحرار الدستوريين وقائد الانقلاب الدستوري الثاني – بوضوح بأن الحكومة الإنجليزية تفضل عقد المعاهدة مع حكومة لها صفة الأغلبية، كما رفضت بريطانيا أن توقع تسوية مع إسماعيل صدقي عندماَ تعرض انقلابه الدستوري لمقاومة جماهيرية نشطة، وكان سبب الرفض أنه أيضا لا يمثِّل الأغلبية.

وحين نجحت الخطة الاستعمارية في الفت من عضد اليعاقبة الذين لم يدركوا لحظة أن قوتهم الحقيقية تكمن في الجماهير الشعبية التي التفت حولهم، فعجزوا عن تنظيمها؛ لأن خوفهم منها لم يكن أقل من خوفهم من الاستعمار إن لم يكن أكثر، لأن عداءهم لها – فيما هو واضح – كان أكثر من عدائهم له...

حين انفض التجمع الطبقي الذي قادته البرجوازية؛ لأنها – كما قال مصطفى النحاس – كانت قد تعبت، ساعتها اجتمعت أجنحة البرجوازية، اليعاقبة والجيروند؛ لكي يتفاهموا بالعقل والحكمة – كما توقع ملنر – ويوقعوا – مع الإمبرياليين معاهدة ١٩٣٦ ،مستسلمين لقدر التبعية؛ لأنهم عجزوا عنُ التمرد على قضاء المفاوضة...

أما كيف فاوضت البرجوازية؟

ومن أي أرضية فاوضت؟

فذلك فصل آخر.

٤- ... أسود من سني يوسف

صيغت تحفظات فبراير (شباط) ١٩٢٢ الأربع بمكر إمبريالي واضح. ويبدو أن تبرير اللنبي لشروطه المتعنتة مع سعد زغلول، لا يعكس رؤية شخصية، فهو لم يتحرَج عن طلب نصف مليون جنيه ثمنًا لدم ضابط إنجليزي رفيع الشأن كسردار الجيش المصري، دون أن يهتم َبوصف وزارة الخارجية البريطانية لفعلته بأنها أمر مشين معلنًا أنه لم يكن جادا في كل مطالبه، ولكنه تعنت؛ ليمكن بريطانيا من التنازل عن بعضها لحكومة مصرية تكون أكثر صداقة للإنجليز من وزارة سعد زغلول.

تلك مناورة اتبعها من صاغوا تحفظات فبراير، التي يكشف تحليلها وموقف الطرف البريطاني منها، عن أن واحدا على الأقل من التحفظات الأربع لم يكن يعني إنجلترا بشكل جدي لكنه كان من ذلك النوع الذي يمكن التنازل عنه لحكومة مصرية أكثر صداقة.

ولا جدال في أن اثنين من التحفظات كانا يعنيان إنجلترا بشكل جدي، وهما: حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية، والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أجنبي بالذات أو بالواسطة، ويمكن النظر إليهما كتحفظ واحد؛ لأن الأول منهما كان المبرر الذي ساقته إنجلترا للثاني، فطالما أن مصر تقع في طريق المواصلات الإمبراطورية، فإن إنجلترا ينبغي أن تكون في مركز يسمح لها بحماية ذلك الطريق من أية محاولة لقطعه، على أن التحفظين معا يعنيان حرص بريطانيا على التوصل إلى تسوية لا تخرج مصر عن إطار التبعية لها.

وجاء إصرار إنجلترا على التحفظ على موضوع السودان ضمن الموضوعات الخارجة عن الاستقلال الذي منحه تصريح فبراير، دليلاً على رفضها لمنطق البرجوازية المصرية، التي عجزت عن تحرير بلدها، أو الاستئثار بسوقها، ومع ذلك تسعى إلى حيازة أسواق أخرى، كما أن قبول إنجلترا لتسوية تنتهي بتبعية السودان للتاج المصري، كان يعني أن تنسحب من أفريقيا، حيث كان الصراع الإمبريالي في القارة السوداء على أشده، بالإضافة إلى أن ضم السودان لمصر، كان سيقوي من عضد البرجوازية المصرية؛ مما قد يدفعها إلىُ التمرد على نصيب الشريك الصغير، الذي لم تكن الإمبريالية تقبل بمنحها ما هو أكبر منه.

وفي حين تبدو التحفظات الثلاث السابقة متوائمة مع مصالح إنجلترا، بحيث نستطيع أن نفهم منطق ورودها ضمن القيود التي وضعت على الاستقلال الشكلي الذي منحه تصريح فبراير، فإن إصرار إنجلترا على وضع تحفظ يعطيها الحق المطلق في تولي المسائل المتعلقة بـ حماية المصالح الأجنبية في مصر، وحماية الأقليات، يبدو غير مفهوم أو منطقي، ذلك أنه لا المصالح الأجنبية ولا الأقليات كانت تهمها في شيء، بل لعلها كانت أميل لأن تتخلص من تلك المصالح، التي كانت تعني وجودا ونفوذًا للجاليات والاحتكارات الأوربية غير الإنجليزية؛ مما يشكل منافسة لإنجلترا، ولكنها استكمالاً للدور الذي كانت تزعم لنفسها القيام به، كمندوبةَ مفوضة عن مجموع الاحتكارات الأوربية في مصر، حرصت على وضع تلك المصالح ضمن الأمور التي تتولاها، على أن الهدف الأساسي من ذلك كان حرصها على مساومة البرجوازية المصرية

– وكانت صاحبة مصلحة مباشرة في تصفية المصالح الأجنبية – لإجبارها على قبـول الشروط الإنجليزية للمحالفة.

ويشير تعبير حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات – الذي ورد ضمن تحفظات فبراير – إلى مسـائل ثلاث هي: الامتيازات الأجنبية، ومصالح الأجانب المحليـين في الاقتصاد المصري، ثم الدين المصري العـام، فمسـألة الأقليات الدينية في مصر.

والامتيازات الأجنبية ظاهرة تاريخية نشأت مـن تفـاوت النمو الرأسمالي بين مختلف الـبلاد، ففي الوقت الذي كـان النظام الإقطاعي قد تهاوى في بعض المجتمعـات، ليصـعد البرجوازيون على أنقاضه، كانت بقايا الأوضاع الإقطاعيـة ما تزال قائمة في بلاد أخرى، وهو ما كان يعني اسـتمرار القيود على حرية التجارة، نتيجة للتجزئة الإقطاعيـة التـي كانت تعوق التبادل التجاري، أو لتطبيق الشرائع الدينية التي تحرم الأعمال المصرفية والربويـة وهـو مـا لا تسـتغني عنه البرجوازية، ولما كانت المجتمعات الإقطاعية أو شـبه الإقطاعية في حاجة ماسة إلى التبادل التجاري وإلى الأعمال المصـرفية، فقـد اضـطرت لمـنح الأجانـب امتيـازات أو استثناءات من القواعد القانونية أو العرفية السائدة فيها.

ولأن الإمبراطورية العثمانيـة كانـت تطبـق الشـريعة الإسلامية التي تمتزج فيها العبادات والمعاملات، فقد عـزف التجار والمصرفيون والصـناع الأوربيـون عـن الـدخول في أنشطة اقتصادية واسعة بها، واشترطوا لذلك أن يتمتعـوا بقسط

وافر من الحرية؛ وذلك بعدم إرغامهم على القبول بأحكام الشريعة الإسلامية أساسا للمعاملات التي تقتضيها الحياة المدنية والتجارية.

النظر إلى أن تلقيب الملك بلقب ملك مصر والسودان منافٍ لتصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢ ،وتحفظاته، ومن هنا عدلت المادتان اللتان وضعتهما اللجنة بشأن السودان، فاقتصرتا على أن يتقرر اللقب الذي يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي في السودان (مادة ١٦٠)وعلى أن يقتصر على مصر فقط على أن لا يخل ذلك بحقوقها في السودان (مادة ١٥٩).

دخل الدستور كعامل أساسي في الصراع بين البرجوازية والاستعمار، وظل مرتبطًا بتحفظات فبراير من جهة وبأسلوب المفاوضة من الجهة الأخرى، حتى إن الانقلابات الدستورية الثلاثة التي حدثت في مرحلة نشوء وانهيار تحفظات فبراير (١٩٢٢ – ١٩٣٩)، وهي انقلابات زيور ومحمد محمود وإسماعيل صدقي، كانت نتيجة متلازمة لفشل مرحلة من مراحل المفاوضات؛ فحين فشلت مفاوضات زغلول – مكدونالد، حدث انقلاب زيور، وجاء انقلاب محمد محمود نتيجة لفشل مفاوضات ثروت – تشمبرلين، وقام إسماعيل صدقي بانقلابه الدستوري عقب فشل مفاوضات النحاس – هندرسن.

ويكفي للتدليل على أهمية الدستور كعامل في الصراع أن نذكر أن الوزارة الدستورية الأولى، هي وبرلمانها، لم تمارس الحكم سوى تسعة أشهر، انتهت بمقتل السردار، وبتشكيل وزارة زيور لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فعطلت الدستور ثم حلت البرلمان في يوم انعقاده، لانتخابه سعد زغلول رئيسا له؛ وبذلك ضُرِبَ الدستور في صميمه، إذ إنه كان يمنع حل المجلس لنفس السبب أكثر

من مرة ، وظل الدستور معطلاً حتى عاد البرلمان الائتلافي في عام ١٩٢٦ ،واستمرَّ حوالي العامين، حتى عطل محمد محمود الحياة النيابية عام ١٩٢٨، وعاد الدستور بعد ستة عشر شهراً ليستمر ثمانية شهور فقط، ويقع إنقلاب إسماعيل صدقي الذي استمرَ حوالي خمس سنوات.

فالدستور لم يطبق طول الفترة بين صدوره وتوقيع معاهدة ١٩٣٦ سوى حوالي ثلاث سنوات.

وإذا كان الانقلاب على الدستور، محصلة للصراع بين البرجوازيين اليعاقبة والبرجوازيين الجيروند في الداخل، على شروط التسوية مع الإمبرياليين، فإن هؤلاء لم يكونوا بعيدين عن ساحة الصراع، وكان واضحا أن القدر المحدود من المشاركة في السلطة الذي سمحوا به للبرجوازية، لا يعني القبولُ بتصرفات تتجاوز حدوده، أو تنفي طابع السلطة السياسية لتصبح سلطة البرجوازية وحدها.. ومن هنا اضطروا للتدخل العنيف لتنبيه البرجوازية المصرية إلى طبيعة العلاقات التي يفرضها تصريح فبراير، ولموازين القوى بين هؤلاء وأولئك.

وتشجيعاً لهم على الاستثمار استثنى سلاطين آل عثمان الأوربيون من بعض القواعد والقوانين لكي يقوموا بنشاطهم التجاري والمصرفي دون خوف، وهي الاستثناءات التي تمَ الاتفاق عليها بمعاهدات وقعتها تركيا مع دول أوربا، وعرفت باسم الامتيازات الأجنبية.

وحين كانت الإمبراطورية العثمانية قوية، كانت تلك الاتفاقيات محدودة الأثر بأهدافها؛ إذ لم يزد ما أعطته للأجانب عن تحديد نسبة مخفضة للرسوم الجمركية، وبعض إعفاءات من الضرائب، فضلاً عن حقهم في التقاضي في

الشئون التجارية والمدنية والشخصية أمام قناصلهم وبقوانين بلادهم، وكذلك في المنازعات المدنية التي يكون طرفاها أجنبيين، على ألا يكون نزاعهما ماسا بصالح أهلي، وكذلك المنازعات الجنائية بين الأجانب، وفيما عدا هذا فقد كان الأجانب يخضعون للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية دون حاجة لموافقة الدول. كما كانوا يخضعون للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم، وكذلك كان القضاء العثماني يختص ُبنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية، إذا كان في الخصومة صالح أهلي، وكانت أحكام قوانين ولوائح الضبط والربط والإدارة والتنظيم والصحة والجنايات والعقوبات العثمانية تطبق على الأجانب، ويتساوون في الخضوع لها مع رعايا الدول العثمانية.

وسمحت مصر – بإعتبارها عثمانية يومذاك – للأجانب بممارسة النشاط التجاري والمصرفي في تلك الحدود، مع ُ تطرف أوجبه إما ضعف حكوماتهم أو حاجة تلك الحكومات الماسة في حالة قوتها – كما كان الحال في حكم محمد علي– إلى الأجانب، لاستكمال النقص في الكفاءات الوطنية أو تنفيذ بعض الإنشاءات.

على أن تلك الحكومات – بتعبير رئيس النظار المصري نوبار باشا في مذكراته عن الامتيازات – قد بالغت في حرصها على تسهيل إقامة الأجانب فيها، حتى أصبحت بمرور الأيام بلا سلطان عليهم، بل وتحوَلت الامتيازات الأجنبية من حقوق تعاهدية محدودة بحدود كل المعاهدات والقوانين، إلى حقوق تفرضها العادات والتقاليد التي وسعت في نطاقها، حتى أصبح المواطنون المصريون بعد انتشارها – يقول نوبار في مذكراته – بلا مرجع ثابت للعدل يرجعون إليه

في معاملاتهم مع الأجانب. وفي ظل ضعف الحكومات المصرية انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه رعاياهم من الجرائم التي تقع ضد المصريين، وأصبح على هؤلاء أن يرفعوا أي دعوى ضد الأجانب لدى قناصلهم، وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لدى هؤلاء القناصل أيضا، بل إن الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها أمام المحاكم القنصلية، ثم ما لبث الضعف الذي شمل الحكومة المصرية نتيجة للنفوذ المتزايد لممثلي الرأسماليات الأوربية الذين كانوا يزحمون مصر في عهد إسماعيل، أنَ أدى إلى أن أصبح القناصل – كما يقول لاندرز – مستعدون للدفاع عن أي شخص سواء كان أجنبيا أو مصرياً مقابل مبلغ من المال، وأصبح لكل دولة غربية قائمة بأسماء من تشملهم بالحماية الدائمة أو المؤقتة، وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق للشخصية أو إثبات، ووصل الأمر إلى الحد الذي أصبح للجنسية، فيه المصريون أنفسهم يحتمون من أساليب حكوماتهم الاستبدادية بالدخول في حماية الامتيازات الأجنبية لأي دولة أوروبية.

وفي محاولة لإصلاح هذا الوضع تبنت حكومة نوبار – في عهد الخديو إسماعيل – مطلب إنشاء المحاكم المختلطة وهو ما فرضته – بالدرجة الأولى – مصالح البرجوازية المصرية التي كانت تتبلور آنذاك، والتي طرحت نفسها بعد هذا التاريخ بسنوات قليلة في الثورة العرابية. وفي أولى مذكراته التي َقدمها نوبار إلى الخديو إسماعيل بشأن عدم وجود سلطة قضائية مستقلة، ربط – بوضوح – بين ضرورتها، وبين تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

فقد ذكر في تقريره ذاك – وهو مؤرخ في عام ١٨٦٧ – أن الحكومة المصرية تشعر من جهة أن النجاح لا يمكن أن يأتيها إلاّ من أوربا، وتودُ أن تنفع العنصر

الأوربـي وأن تنتفع به، وأن تعهد إليه في أعمالها العظيمة، وأن تجعله أساس زراعتها وتجارتها، وتـُود أن تـدعو إليهـا رءوس الأموال منهم لتفوض إليهم مهمات نافعة ذات جدوى. وأشار إلى أن ذلك لا يمكن أنَ يتم – مع ضمان عدم نزح الأوربيين لثروة البلاد – إلاَّ بـ إنشاء نظام عدلي حسن يجعل لأوربا كل الضمانات التي يحقُّ لها أن تطالب بها.

وقد ربطت مذكرة نوبار الثانية – كتبهـا فـي مـارس (آذار) ١٨٨١ – بين وجود قضاء خاص بالأجانـب وآخـر خاص بالمصريين، وبين تشـجيع الاسـتثمار الرأسـمالي، وطالب بإنشاء محـاكم أهليـة؛ لأن الافتقـاد لمـا أسـماه الهيئة العدلية يؤثر تأثيرا ضارا على الاقتصـاد المصـري إذ البين الواضح أن ابن الوطن المصري لا يسـتثمر مـا عنده من المال ولا يجازف به في المشاريع، وعلى الجملـة لا يستخدمه ولا يتداوله؛ لأنه يرى تخبئته آمن له وأضمن، ثم إن الأوربي أيضا لا يرى مصالحه ورأس ماله في أمان وضمان؛ لأن الوطني الذي يعامله لم يكن في مـأمن مثلـه لدى الحكومة والموظفين. هذا بالإضافة إلى أن الأوربيـين كانوا يظلمون الوطني ويستنزفون خيـره دون أن يسـتطيع استعادة حقوقه؛ لأن أبواب العدل كانت موصدة فـي وجهـه عند معاملته.

وهكذا فرضت مصالح الاسـتثمار الرأسـمالي، إنشـاء المحاكم المختلطة لتتولى تطبيـق الامتيـازات الأجنبيـة، بموجب اتفاقية وقعت في عام ١٨٧٦ بين مصـر وخمسـة عشر دولة أجنبية هي: أمريكا، والنمسا، والمجر، وبلجيكـا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وإنجلترا، واليونان، وهولنـدا، وإيطاليا، والبرتغال، وروسيا، والسويد، وإسبانيا، والنرويج.

وطبقًا لنصوص تلك الاتفاقيات اختصت المحاكم المختلطة بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة، وبالفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب، ولو كان الطرفان من جنسية واحدة، أما الجنح والجنايات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية.

ومع أن هذه المحاكم قد قللت نسبيا من الفوضى القضائية التي كانت سائدة وقائمة على العرف والتقليد، إلاَّ أنها من جانب آخر قد قعدت وقننت كثيرا من تلك الأعراف؛ مما جعلها ذات أثر فعال على مصالح البرجوازية المصرية، فمن جانب فإن قضاتها كانوا في الأغلب الأعم من الأجانب، بل إن قانونها قدَ نص على ألا يكون التشريع الذي يسري على الأجانب نافذًا إلا بعد موافقة الدول صاحبة الامتيازات.

وإضافة إلى هذا فإن تلك المحاكم كانت وراء أحكام البيوع الجبرية الكثيرة، التي كانت تصدر بحق المصريين وتنتزع منهم ملكياتهم العقارية وفاء للديون التي كانوا يقترضونها من الأجانب بفوائد ربوية مرتفعة.

ويمكن القول بأن الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، كانت مجرد مظهر لواقع سيطرة كل الاحتكارات الدولية على السوق المصرية، وتبعية تلك السوق لها؛ إذ لم تكن تلك المؤسسات سوى تعبير عن مصالح للرأسماليات الأوربية تحرص عليها وتسعى لتوسيعها، وهو ما كان حجر الزاوية فيه مسألة الدين

المصري العام، الذي يعود إلى عهد إسماعيل، والذي كان يحكمه قانون التصفية الذي صدر بعد عزل إسماعيل وتولي ابنه الخديو توفيق.

وكانت القروض التي اقترضتها مصر في عهد إسماعيل تنقسم إلى قسمين، كان الأول منهما بضمان إيراد الدائرة السنية، أي أملاك إسماعيل الخاصة، والثاني بضمان إيرادات الدولة، وعندما تفاقمت مشكلة الديون سعى حملة السندات إلى تخليق مؤسسات تحمي حقوقهم المالية؛ وهكذا أنشئ صندوق الدين في عام ١٨٧٦ ،وتولَّت لجنة من الأجانب الإشراف على إداراته، وتسلُّم الإيراد المخصص لسداد أقساطه، بعد أن التزمت مصر بألا تتخذ أي إجراء لتخفيض الموارد المحددة لتسديد الدين إلاَّ بعد موافقة لجنة الصندوق.

وتبع ذلك توحيد الدين المصري بناء على مشورة بعثة كييف الإنجليزية؛ فأصبح دينًا موحدا قدره ٩١ مليون جنيه بفائدة موحدة٧ ٪ لمدة ٦٥ سنة، وإنشاء مجلس للمراقبة المالية ُ يختص بالتفتيش على جميع الإيرادات، ومراجعة حسابات الحكومة.

وبصدور قانون التصفية (١٨٨٠) في بداية عهد الخديو محمد توفيق، انتقل موضوع الدين انتقالة كيفية هامة؛ إذ تضمن أن تحلَّ الدول الأوربية محلَّ الدائنين من رعاياها، وأن يكون لتلك الدولة الحق في مفاوضة الحكومة المصرية في كل ما يتعلق بالتسويات المقبلة؛ وبهذا تحَولت ديون مصر من ديون لبعض الأفراد والبيوتات المالية الأجنبية إلى ديون لعدد من الدول الأجنبية، وهو ما أعطى تلك الدول حق أن تتدخل في سياسة مصر المالية بشكل أكثر وضوحا.

وقد تبع هذا توقيع الاتفاق الودي متضمنًا الاعتـراف بـأن الإدارة الإنجليزية في مصر مكلَّفة بالعمل على تسديد الديون للدول الأجنبية.

وفي ظل الأوضاع التي تخلَّقت لحماية أصحاب القروض، ازداد اندفاع الرأسماليات الأوربيـة لتصـدير رأس المـال المصري إلى مصـر؛ إذ شـجع شـره الخـديو إسـماعيل للاقتراض عددا من البيوت الماليـة الإنجليزيـة والأوربيـة على فتح فـروع لهـا فـي مصـر؛ لكـي تكـون قريبـة من حكومتها، فتُسد حاجتها إلى الاقتراض، حتـى أن البنـك المصري الإنجليزي أنشأ فرعا في مصر برأسـمال قـدره مليون جنيه، وبعد سنة واحدةَ قدم قرضا لإسـماعيل، قـدره ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه، وتبع هـذا إنشـاء البنـك العثمـاني الإمبراطـوري (١٨٦٧) وإقتـرض إسـماعيل منه في نفس سنة إنشائه مليونين من الجنيهات، ثـم تـوالى إنشاء بنوك: الإسكندرية التجاري، والبنك الفرنسي المصري، والكريدي ليونيه... إلخ.

وبتوقف الحكومة المصرية عن الاقتراض، تَحولت تلـك البنـوك إلـى مؤسسـات مصـرفية عاديـة، ومارسـت – مع غيرها– نشاطًا لا يساهم في تطوير الاقتصاد المصري أو تنميته؛ إذ لم تتعد مشروعات تجميع الأمـوال كـالبنوك وأجهزة الرهن، وشركات التأمين، واستغلال المرافق العامة التي تدار على أسس احتكارية كالمياه، والنـور، والتـرام، واستصلاح الأراضي، وشركات التجارة الخارجية.

وارتبطت خطة تلك المؤسسات بالاحتكـارات الأوربيـة، في سعيها لاستنزاف فائض قيمة العمل المصري عن طريق تصدير رأس المال والسلع المصنعة إلى السوق المصـرية، ونزح المواد الخام منها؛ ومن هنـا كـان اهتمـام سـلطة

الاحتلال، والمشروعات الاستثمارية الأوربية، بعمليات الري والصرف التي تمهد لزيادة الأرض المزروعة قطناً.

وإبان الحرب العالمية الأولى عانت البرجوازية المصرية الزراعية والتجارية والحرفية من سيطرة الاحتكارات الأوربية على سوقها القومية، ومن تبعيتها لتلك الاحتكارات التي خنقت إمكانيات تطوُرها، ونافستها منافسة غير متكافئة؛ ومن هنا كان نزوعها للتمرُد عليها – بعد إنتهاء الحرب – حتمية تاريخية لا مًفر منها.

وكان طبيعيا أن تتأثر مصر بنشوب الحرب العالمية الأولى باعتبارها عضوا في مجتمع دولي ترفرف عليه أعلام السيطرة الاقتصادية والسياسية للإمبريالية العالمية. إن تعدد جبهات القتال، وطول الحرب نسبيا، وطابعها الدولي أثَّر في اقتصاديات العالم كله. لقد أحدثت الحرب ارتباكًا شاملاً في وسائل النقل والمواصلات،َ أدى إلى عرقلة حركة التجارية الدولية،َ وتحولت مئات المصانع التي كانت تنتج السلع الاستهلاكية إلى وحدات للإنتاج الحربي ومستلزماته، فضلاً عما سببته المعارك الحربية من تدمير للموارد الاقتصادية والبشرية؛ ومن هنا تأثرت كل شعوب العالم بالحرب بدرجات متفاوتة تتناسب مع دورها في المعارك الحربية من ناحية، ومدى التطوُر الاقتصادي الذي وصلت إليه من الناحية الأخرى.

وكان من المحتم أن تتحمل مصر من أعباء الحرب ما لم يتحمله غيرها من البلاد غير المقاتلة؛ بسبب وضعيتها الدولية في تلك الفترة باعتبارها إحدى المستعمرات البريطانية، فعلى امتداد السنوات الثلاثين التي قضتها مصر

كمستعمرة – من الاحتلال حتى نشوب الحـرب – تحكَّمـت سياسة كرومر ثم غورست ثم أخيرا كتشنر في تطويـع الاقتصاد المصري لكي يصبح اقتصاد المستعمرة؛ وهذا يعني باختصار أن تكون مصر سـوقًا لاسـتنزاف قـوة العمـل المصرية – في شكل مواد زراعية – لصـالح الرأسـمالية الأوربية التي كانت تصدر إلى مصر قـوة عمـل شـعوبها في شكل سلع مصنعة ورأس مال مصرفي، ولعل هـذا مـا جعل السير ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطـاني، يصف سنوات الاحتلال بأنها سـنوات الإصـلاح الثلاثـين الماضيـة. لقد أتت تلك السنوات أكلها فعلا أثنـاء الحـرب، فقد كان الاقتصاد المصري قد تم تطويعه تماما لكي يصـبح صالحا للاستنزاف بأقل جهد ممكن، وكان الشعب المصـري بعد تصفيـة الجيش الذي َكونه عرابي، وبعد ضرب حركتـه الوطنية وحرمانه من كل الحقوق الديمقراطية، فـي وضـع تتمكن معه بريطانيا من تجويعه؛ لتحقيق مزيد من سـيطرة إحتكاراتها على شعوب المستعمرات.

ومن الطبيعي – وأخلاقيات الاستعمار هي ما نعـرف – أن تؤكد بريطانيا في عدَة وعود رسمية عند إعلان الحـرب أنها تحارب لغرضين، هما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي أصلاً في ميدان القتال، واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مـدَة الاحتلال البريطاني في ثلاثين سنة؛ ولهذا فإنها قد أخـذت على عاتقها جميع أعباء هـذه الحـرب بـدون أن تطلـب من الشعب المصري أية مساعدة، ولكنها مقابل ذلك تنتظـر من الأهالي وتطلب إليهم الامتناع عن أي عمل مـن شـأنه عرقلة حركـات جيوشـها الحربيـة أو أداء أيـة مسـاعدة لأعدائها.

وقد ظلت بريطانيا بعد انتهاء الحرب تروج بإلحاح لفكرة أن مصر لم تتحمل أي شيء من أعبائها، حتى لقد افتتح السير ونجت – المندوب السامي البريطاني – حديثه مع الزعماء الثلاثة في مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ المعروفة، بقوله: إن المصريين هم أقل الأمم تضررا وتألماً من الحرب، وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالاً طائلة، وأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت سبباً في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم.

والحليف المباشر – في تقرير هذه الأكذوبة – هو البنك الأهلي المصري الذي أصرَّ على أن يؤكد أن الرخاء قد إزداد تدريجياً حتى بلغ مستوى لم تعهده البلاد قبل الحرب إن أكذوبة "ونجت " - التي رددها بعد ذلك ملنر وكرزون – تحتاج إلى دراسة حقيقة هذا الرخاء المزيف.

كانت السياسة السائدة طوال سنوات الإصلاح الثلاثين السابقة على الحرب الأولى، هي ابتزاز أقصى ربح ممكن من قوة العمل المصرية، وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لذلك كان إصلاح الإدارة المصرية لضمان سداد الديون التي اقترضها إسماعيل من الدول الأوربية – فإن السياسة الكرومرية قد اتجهت إلى تحويل مصر إلى سوق لتصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة ورأس المال من ناحية، وإلى محاولة انفراد بريطانيا بمركز مخصوص في مصر يحقق لاحتكاراتها أرباحا أزيد من أرباح الاحتكارات الأوربية الأخرى من ناحية ثانية.

وتطبيقًا لتلك السياسة َ تحولت ميزانية مصر بكل مواردها إلى ميزانية تسديد ديون، حتى أن كل الفائدة على الدين العام وليس أصل الدين نفسه، كانت تمثل

نسبة مئويـة تبلـغ ٣٢ ٪ من إيرادات الدولة في الفترة من (١٨٨٠ – ١٩٠٩) و٢٩ ٪ من قيمة الصادارت في نفس الفترة.

ولكي يزداد إيراد مصر وتستطيع تسديد الـديون، كـان لا بد من تحويلها إلى مزرعة قطنية؛ لتكـون فـي خدمـة مصانع لانكشير التي كان من المحتم أن تجد لهـا مصـدراً للمواد الخام لا يضعها تحت رحمة القطن الأمريكي، ويكون أرخص منه فضلاً عن مميزاته الطبيعية؛ ولهذا فقد ارتفعـت كمية إنتاج القطن المصري من ٢,٧٩٢,٠٠٠ قنطارا في عام ١٨٨٥ ، الي٧,٦٦٦,٠٠٠ قنطاراً عام ١٩١٤، وذلك على حساب المحاصيل المصرية الأخرى مثل القمح والـذرة التي كانت مصر تحتاجها لغذاء شعبها، واحتفظ القطن لنفسه بالمركز الأول في صادرات مصر، وازداد مركـزه متانـة بارتفاع نسبة الصادرات منه مـن ٣٦ ٪ فـي عـام ١٨٣٦ إلى ٨١ ٪ في عام ١٨٨٩ ،ثـم إلـى ٩٣ ٪ عـام ١٩١٤ .

إن صورة مصر كسوق لتصدير المـواد الخـام تتضـح إذا ما راجعنا أرقام الصادرات المصرية. لقـد ارتفعـت هـذه الصادرات في نهاية سني الإصلاح إلى ٣٣٩ ٪ عما كانت عليه في بدايتها، ومن الطبيعـي أن تكـون الـدول الأوربية هي صاحبة النصيب الأوفى منها، حتى لقـد بلـغ نصيبها في سنة ١٩١٠ حوالي ٨٩ ٪ من جملة الصـادرات المصرية، كما اختصت بريطانيا وحدها من هذه الصـادرات بـ ٥٠ ٪ مـن جملتهـا و٥٥ ٪ مـن مجمـوع المصـدر إلى أوربا.

وتحولت مصر إلى سـوق لاسـتيراد السـلع المصـدرة من أوربا، فمصر التي تخصصت فـي الإنتـاج الزراعـي – والقطن بالذات – قد تدمرت صناعاتها الوطنية تماما. حتى أنها لم تكن تحتفظ لنفسها من القطن الذي تزرعـه إلا بعـدد

ضئيل من القناطير، وعلى سبيل المثال فقد احتفظت بـ ٥١ قنطاراً فقط من محصول ١٨٨٤(حوالي ٥,٢ مليون قنطار) وبـ ٤١ قنطارا من محصول ١٩٠٢ حوالي (٥ ملايين قنطار). إن تدمير الصناعة الوطنية كان نتيجة طبيعية لإجبار مصر على اتباع سياسة الباب المفتوح منذ هزمت الرأسماليات الأوربية محمد علي، الفارق الشديد بينهما في الجودة، وقدَ أدى هذا كله إلى إيقاف أي محاولة إذ حرِمت من أن تزيد الرسوم الجمركية – على السلع الواردة من أوربا – كما أُجبِرت على أن تفرض رسوم إنتاج توازي نفس النسبة على أي سلع تصنع في مصر؛ مما يساوي بين أسعار السلع المصنعة محليا في السوق الوطني مما تعرض لإنشاء الصناعة الوطنية، وأحبط طموح البرجوازيين المصريين للاستثمار في مجالها البكر؛ ومن هنا كانت مصر تعتمد اعتمادا كليا على السلع المصنعة في أوربا؛ فارتفع مجموع الواردات المصرية في سنة ١٩١٣ إلى ٣٤٠ ٪ عما كان عليه في عام ١٨٨٢ .

وتلك الزيادة في الواردات توضح إلى أي مدى فتحت بريطانيا مصر لمنتجات الاحتكارات الأوربية، حتى أن مصر – مزرعة القطن – كانت تستورد المنتجات القطنية؛ فارتفع الوارد منها من ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٨٢ إلى ٧ ملايين جنيه في نهاية سني الإصلاح. وفي سنة ١٩١٣ ،استوردت مصر سلعا تامة الصنع قيمتها ١٣,٩٣٧,٠٠٠ جنيه، ومواد شبه مصنوعة بـ ٣,٨٨٥,٢٥٨ جنيه، ومواد غذائية بـ ٢,٦٥٣,٤٤٢ جنيه، وأخيراً بـ ١,٤٠٤,٩٠٩ جنيه للمواد الأولية أغلبها أدوات بناء.

وكان من الطبيعي أيضا أن تكون الدول الأوربية هي صاحبة النصيب الأوفى من هذه الواردات، حتى لقد بلغ نصيبها ٨٥ ٪ من كل واردات مصر في عام ١٩١٠

،واختصت بريطانيا وحدها بمركز خاص؛ إذ شغلت ٣٦ ٪ من جملة الواردات و٤٠ ٪ من واردات الدول الأوربية.

ولم يكن اتجاه الاحتكارات الأوربية لزيادة تصدير السلع المصنعة إلى مصر ناتجا فحسب من رغبتها في إتاحة الفرصة لفائض إنتاجها السلعي للتوزيع؛ إذ كان هذا هدفاً ثانويا بالنسبة للهدف الرئيسي وهو تصدير الرأسمال المالي. ولكنها كانت تحاول مع زيادة صادراتها إلى مصر أن توازن ميزانها التجاري؛ حتى لا تضطر إلى موازنته بالذهب.

وكماَ تحولت مصر إلى سوق تصدر المواد الخام وتستورد السلع المصنعة فقد تَحولت أيضا إلى سوق تصدر إليها رأس المال الأوربي؛ فارتفع رأس المال الأجنبي العامل في مصر إلى ٩٢,٠٣٩,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٤ ، أي بنسبة تصل إلى ٩١ ٪ من جملة رءوس الأموال المستثمرة، تقاسمتها إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وعدد آخر من الدول الأوربية لم يتعد نصيبها ١,٢٢٨,٠٠٠ جنيه.

ليس هذا فقط، بل إن نسبة الاستثمارات المملوكة خارج البلاد كانت تصل إلى حوالي ٧١ ٪ يضاف إليها ٩١ ٪ من الدين المصري العام البالغ ٩٤ مليون جنيه في عام ١٩١٤، بخلاف الاستثمارات الفردية الأخرى، وهو ما يعني أن ٨١ % من رأس المال المستثمر في مصر في تلك الفترة كان مملوكًا خارج البلاد.

واختار الرأسمال الوافد أكثر أشكال الاستغلال تطفلاً على قوة العمل المصرية؛ فاتجه أكثر من نصفه ٥٤,٥٦٩,٠٠٠ جنيه إلى مجال الرهن العقاري حيث يقدم سلف للمزارعين بضمان عقاراتهم ومحاصيلهم، واستطاع بسعر الفائدة المرتفع الذي كان يفرضه، وبالتقلبات الاقتصادية، ثم بأحكام المحاكم

المختلطة، أن ينتـزع ملكيـة الألوف من الأراضي الزراعية، حتـى أن البنـك العقـاري المصري قـد استطاع أن ينـزع ملكيـة أراضٍ قـدرها ١،١٠٠،٠٠٠ فدان ما بين ١٩١١ و١٩١٣ ،كذلك اتجهت رءوس الأموال الأجنبية أيضا إلـى الشـركات العقاريـة والزراعية (١٢،٣٣٢،٠٠٠ جنيه)، حيث قامت باستصلاح عشرات الآلاف من الأفدنة، بتسخير العمـال الـزراعيين بأجور تافهة، ثم استغلال تلك الأراضي بعـد ذلـك بـالبيع أو الإيجار بأعلى أسعار الفائدة.

وتوزع رأس المال بعد ذلك في أنشطة متفرقـة، فعمـل ١٣،٤٠٥،٠٠٠ جنيه في التجارة والنقل والصناعة، اتجـه أغلبها إلى عمليات تجارة القطن، واتجهت ٦ ملايـين جنيـه إلى البنوك وبيوت المال، و٥،٧٣٣،٠٠٠ إلى النقل (عمليات النقل الداخلي كـالترام، والسـكك الحديديـة، وأوتوبيسـات الأقاليم).

وقد بلغ نصيب فرنسا من هـذه الأمـوال ٤٦،٦٦٧،٠٠٠ جنيه، يليهـا إنجلتـرا ٣٠،٢٥٠،٠٠٠ جنيـه، ثـم بلجيكـا، ١٤،٢٩٤،٠٠٠ جنيه، وقـد تركَّـزت الأمـوال الفرنسـية في الرهن العقاري، واتجهت أغلـب الأمـوال البريطانيـة إلى البنوك والمؤسسات المصرفية مع توازن في توزيعه بين مختلف الأنشطة، بينما اتجهت رءوس الأمـوال البلجيكيـة إلى الشركات الزراعية والعقارية.

وحول عملية الاستنزاف تلك دار الصراع بـين الـدول الأوربية على توزيع الأسلاب بطريقة تتناسـب مع قـوة وأطماع احتكارات كل منها، وقد تزايد هذا الصراع في نهاية القرن الماضي، حتى بدأ يحل باتفاقيات ثنائية بين بريطانيـا ومنافساتها، خاصة بعد انقسام المعسكر الاستعماري نفسـه في عشية الحرب إلى معسكرين متناقضين، غير أن المسألة التي كانت تزعج السيطرة البريطانيـة

كانت الامتيازات الأجنبية التي تحول دون انفراد بريطانيا بإدارة مصر بشكل كامل.

ومع أن إنجلترا، باحتلالها مصر في عام ١٨٨٢ ،كانت قد انفردت بها تماما بعيدا عن أطماع الجبهة الاستعمارية التي كانت تنافسها، إلاَّ أنها كانت حريصة على أن تخلق حالة من الاتفاق بينها وبين الجبهة الإمبريالية دون الدخول في نزاع مباشر معها، ورغم عدم ارتياحها للامتيازات الأجنبية فإنها لم تلجأ إلى إلغائها حتى لا تثير عليها نظيراتها الأوربيات.

وبتصفية بعض ملامح النزاع الاستعماري بالاتفاق الودي (١٩٠٤)هاجم المعتمدون البريطانيون كل الامتيازات الأجنبية هجوما صريحا، وطالبوا بحلول إنجلترا محل الدول في امتيازاتها وإنشاء مجلس تشريعي دولي يتم بانتخاب هيئة مختلطة تضمُ عناصر أجنبية ومصرية، وتختار الحكومة المصرية بعضها، كما يختار أصحاب المصالح والامتيازات بعضها الآخر، وتقوم هذه الهيئة باختصاصات أي مجلس تشريعي في مصر.

وهي فكرة عارضها سعد زغلول علناً في ديسمبر ١٩١٨ .عندما وردت في محاضرة ألقاها المستشار القضائي للحكومة المصرية – وكان إنجليزيا – لأنها تعني حرمان الشعب المصري حقه في التشريع لنفسه، وإنشاء مجلس تشريعي دولي، استنادا إلى الحماية. وقد عبر سعد بذلك عن ضيق البرجوازية المصرية بالامتيازات الأجنبية وعدم قبولها بفكرة تنازل الدول عنها لإنجلترا.

على أن هذا التناقض بين الاحتكارات الأوربية حول نصيب كل منها في تلك الامتيازات، لم يكن سوى وجه واحد لذلك التناقض المعقد؛ إذ كان هناك صراع

بينها حول السيطرة على جهاز الدولة في مصر، عن طريق شغل المناصب القيادية فيه بمواطنيها، كما أن البرجوازية المصرية، كانت تطمح هي الأخرى لتمصير هذا الجهاز، ومن هنا أخذت مسألة الامتيازات وضعيتها كمسألة محورية في المفاوضات بين البرجوازية المصرية والاحتكارات البريطانية.

وكان اللورد كرومر، أول معتمدي الاحتلال البريطاني في مصر، يفخر دائما في تقاريره السنوية بالجهود التي بذلها من أجل تحسين الإدارة المصرية، والتي أدَت – في سنة ١٩٢٠ – إلى ما اعترف به اللورد ملنر في تقريره؛ وهو سيطرة الأجانب سيطرة كاملة على جهاز الدولة في مصر.

وقد ذكر ملنر أن الوظائف الكبيرة في الحكومة – وهي الوظائف المشغولة بعقود – يشغل المصريون ٨٦ ٪ منها نظير ٧١ ٪ من الأجور، بينما يشغل البريطانيون ٦ ٪ نظير ١٩ ٪ من الأجور، ويشغل الأجانب الآخرون ٨ ٪ من الوظائف الكبيرة نظير ١٠ ٪ من الأجور، وواضح من هذه النسب أن البريطانيين عموما كانوا يمثِّلون سيطرة على الوظائف الكبيرة، ويتقاضون أجورا خيالية تصل إلى أربعة أضعاف أجور المصريين وحوالي ضعفين ونصف الضعف من أجور الأجانب الآخرين، وأن الأجانب عموماً بما فيهم البريطانيين كانوا يتقاضون أجورا تصل إلى خمسة أضعاف أجور المصريين.

وأشار ملنر في تقريره إلى تفوق المصريين في الوظائف الصغيرة وقلة نسبتهم كلَّما زاد مرتب الوظائف؛ أي كلَّما زاد نفوذ الوظيفة ومكانتها في الجهاز الإداري.

وتبدو السيطرة الأجنبية واضحة من النسب التي أوردها ملنر في تقريره، والتي تقارنُ تطور العنصرين المصري والأجنبي في الجهاز الحكومي: فقد زاد العنصر المصري في مجموع الوظائف من ٤,٤٥ ٪ سنة ١٩٠٥ إلى ٤٣,٥٠ ٪ سنة ١٩٢٠ .ولكن عدده في الوظائف الكبيرة ،١٩٢٠ سنة ٢٣,١ ٪ إلى ١٩٠٥ سنة ٢٧,٨ ٪ من نقص وزاد نصيب البريطانيين في تلك الوظائف عينها من ٢,٤٢ ٪ إلى ٣,٥٩ ٪ من المجموع كله.

وتكذب مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ما ذهب إليه ملنر من أن هناك وظائف فنية كثيرة تحتاج إلى معارف فنية خصوصية من العنصر الأجنبي فقد روى هيكل أنه قابل في قريته أحد مدرسيه في مدرسة الحقوق أثناء الإجازة الصيفية، وكان يقوم بعمل معاون زراعة، وفسر هذا بأن السلطة البريطانية في مصر كانت تعطي فرصة التكسب لرعاياها، حتى ولو بممارسة أعمال لا يفهمونها.

وقد أدت سنوات الإصلاح الثلاثين إلى مزيد من التغيرات في تركيب المجتمع المصري، كان بعضها مقصودا في الخطة الكرومرية، وجاء بعضها الآخر نتيجة لتطور المجتمع المصري، ذلك أن التطوُر لم يكن كرومر أو سواه يستطيع أن يتحكم في قوانينه الطبيعية؛ فقد أدى استقرار الملكية الزراعية ومشروعات الري التي نفذها الاستعمار إلى زيادة ثروة كبار الملاك، وإلى اتساع المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية مع بروز ظاهرة اختلال توزيعها بشكل واضح، وكان هدف الاستعمار أن يرسي دعائم كبار ملاك الأراضي كطبقة مساعدة له تقوم بدور الوسيط لاستنزاف قوة العمل المصرية نظير جزء من الأرباح، مع اتجاه لإرساء قواعد طبقة من صغار الملاك ومتوسطيهم تعمل على

موازنة الوضع الطبقي في المجتمع المصري بحيث يمكن مواجهة كبار الملاك بها إذا فكروا في الحصول على جزء أكبر مما يسمح به نظير وساطتهم.

كانت مساحة الأرض الزراعية في عام ١٩١٤ حوالي ٥,٤٦٠,٠٠٠ فدان، موزَّعة علي ١,٦٥٠,٠٠٠ مالك، بينما كان عدد الذين يعملون في الزراعة عموماً ٤,٤٤٠,٠٠٠ ؛ أي إن هناك حوالي ثلاثة ملايين يعملون في الزراعة ولا يحوزون أي قطعة من الأرض (مستأجرون، وعمال زراعة). وتدل إحصائية ١٩٠٧ على أن ٤٠,٦ ٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة مستأجرون و٣٦,٣ ٪ منهم عمال زراعيون.

ولا شك أن عدم توفر إحصائيات دقيقة عن توزيع الملكية المستأجرة أو عدد عمال الزراعة، يشكل نقصا هاما، خاصة وأن الاستئجار هو شكل الاستغلال الأساسي في الريف المصري، فضلاً عن أشكال الزراعة الأخرى مثل المزارعة والمشاركة... إلخ.

على أن أرقام توزيع الملكية تعطي دلالة هامة – رغم نقصها – وتؤشر تلك الأرقام إلى أن متوسط الملكية الزراعية عموما في مصر كان وقتها أقل من خمسة أفدنة، فإذا انتبهنا إلى مراكز تجمع الملكية، لاحظنا أن الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة بلغت نسبتهم حوالي ٩٠,٧ ٪ من عدد الملاك يملكون ٢٦,١ ٪ من مساحة الأرض، يليهم مالكو المساحة التي تتراوح بين خمسة أفدنة وعشرون فدانا ويمثلون ٧,٣ ٪ من الملاك يملكون ١٩ ٪ من المساحة المنزرعة، ثم مالكو ما بين ٢٠ و٥٠ فدانًا، ولا يزيدون عن ١,٢ ٪ من الملاك يملكون ١١ ٪ من الأرض أما الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانًا فيبلغ عددهم ٨,٠ ٪ من الملاك، يملكون ٤٣,٩ ٪ من الأرض.

وهذا التوزيع يكشف عن وضع اجتماعي هرمي، فكلَّما ارتفعت نسبة الملكيـة قلـت نسـبة المـلاك وبالتـالي زاد – رغم عدم توفر بيانات إحصائية عن الحيازات الفعليـة – المتوسط العام لملكية المالك، فبينما نجد أن الفئة الأولـى – فقراء الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنـة – فئـة كبيرة العدد جدا، بحيث يكون متوسط ما يملكه المالك في تلك الفئة حوالي الفدان، يرتفع هذا فـي الملكيـات المتوسـطة (من ٥ – ٢٠ فدانًا) إلى ثمانية أفدنـة تقريبـا، ثـم يرتفـع في الفئة التالية (أغنياء الفلاحـين مـن ٢٠ – ٥٠ فـدانًا) إلى متوسط حوالي ٣٣ فدانًا، ثم يصل إلى ١٦٦ فدانًا للمالك الواحد من كبار ملاك الأراضي (أكثر من خمسين فدانًا).

على أن الصورة لا يمكن أن تكتمل إذا لم ننتبه لظـاهرة خطيرة، تلك هي وجود عدد من المـلاك الأجانـب يصـل إلى ٦٥٢٩ مالكًا، يملكون ٥٧٣،٨١٩ فـدانًا، أي أن ١١٪ من الأراضي الزراعية كانـت تحـت سيطرة الأجانـب، مع ارتفاع في النسبة العامة لمتوسط ملكياتهم. حتى أن كبار ملاك الأراضي الأجانب يصل متوسط مـا يملكـه الواحـد منهم إلى ٣٥٣ فدانًا، ويملكون وحـدهم ١٠ ٪ مـن جملـة الأراضي الزراعية في مصر.

وكان من الطبيعي أن تتعرض مزرعة القطن المصرية لكارثة بمجرد نشوب الحرب؛ فالقطن سلعة يتحكم فيها أصلاً السوق العالمي، وقد زاد من المشكلة أن الحرب قد نشبت بعد جني محصول ١٩١٤؛ وهكذا بدأت الحرب بكارثة قطنيـة. على أن الكارثة استمرت طوال سنوات الحرب نتيجة لسياسة إنجلترا القطنية التي سارت في اتجاهين واضحين:

الأول: الاستفادة منُ تدهور سعر القطن – نتيجة لظروف الحرب – لإتاحة الفرصة للاحتكارات الأجنبية لشرائه بأبخس الأثمان.

والثاني: الاستفادة من ارتفاع سعر القطن – نتيجة لدخوله في صناعات حربية – لالتهام أكبر نسبة من هذا الارتفاع لحساب الاحتكارات الأوربية وخاصة بريطانيا.

فقد بدأت الحرب بعد جني القطن وبيعه، وكان من الضروري مع أخطارها أن تتدهور الأسعار في البورصة؛ فانخفض سعر القنطار إلى ١٠ ريالات، وكان من الممكن أن يستمر الهبوط لولا أن اجتمعت لجنة البورصة وقررت تصفية الكنتراتات بسعر ١٥ ريالاً. ولكن المستشار المالي البريطاني ألغى الأمر بدعوى أن هذا قد يسبب خسائر للمصدرين، وأن تصفية الكنتراتات في بورصة الإسكندرية يضع المصدرين تحت رحمة بورصة ليفربول. وتدخَّل أيضاً ليحول توضح الأمور، ولم يجد حلاً عبقريا سوى السماح للبنك الأهلي بإصدار بنكنوت بلا غطاء ذهبي يشتري بمقتضاه القطن.

ويبدو أن الاحتكارات الأوربية – وما اصطلح على تسميتهم بالأجانب المحليين – كانوا يعملون في تناسق كامل؛ فقد أسرعت البنوك العقارية بمطالبة الفلاحين بديونها، ورفضت كل الحلول التي عرضت عليها لتأجيل الديون لفترة؛ وبهذا حرِم المنتجون المصريون من فرصة تخزين أقطانهم حتىَ تستقر الأحوال، وأسرعوا يبيعونها مما زاد في تدهور الأسعار، ودخلت الحكومة هي الأخرى في المعمعة فطالبت بالضرائب، وكان أمام المزارعين أحد حلين: إما أن يبيعوا أقطانهم بأي سعر لتسديد الديون والضرائب، أو تنتزع ملكية أراضيهم،

ولم يقتصر الأمر على بيع الأقطان، بل وصل إلى بيع الحلي والذهب والزجاج. حتى لاحظت الحكومة أن سعر الذهب يتدهور، فأعلنت أنها قررت تعيين جاشنجيه لضمان بيع الحلي الذهبية بأوزانها الكاملة وبثمنها الحقيقي، وتلقى المقطم رسالة من الفيوم جاء فيها أن الفلاحين في بعض المراكز اضطروا إلى بيع القنطار من القطن بستين قرشاً (ثلاثة ريالات) ليتسنى لهم دفع الضريبة، وحدث في مراكز أخرى أن الدجاجة التي لا يقل ثمنها عن ستة قروش بيعت بقرشين، وقد بلغ محصول القطن في عام ١٩١٤ سبعة ملايين قنطار، صدرت بمبلغ ١٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، في حين أن محصول السنة السابقة – وهو تقريبا مساوٍ له – قد بيع بمبلغ ٢٦,١٤٥,٠٠٠ جنيه. لقدَ أدى كل هذا الاضطراب إلى أن استطاع الغزالين الإنجليز الحصول على القطن

المصري بثمن بخس وصل إلى حوالي ثمانية ريالات أو تسعة؛ وهو أقل من تكلفة إنتاجه.

وتدخلت الحكومة فأصدرت قرارا بتحديد المساحة المزروعة قطنًا بما لا يزيد عن ثلث الزمام؛ وكان الغرض من هذا التحديد تحويل الأراضي إلى زراعة الحبوب – حتى تكفي احتياجات الجيوش المحاربة – وتقليل الإنتاج القطني حتى يرتفع سعره، وقد ارتفع السعر فعلاً في سنتي ١٩١٥ و١٩١٦ ،ولم يكن هذا راجعا إلى تحديد المساحة – لأن ما يتحكم أساسا في سعر القطن هو الإنتاج العالمي – ولكنه كان يرجع إلى الاحتياج إليه في بعض الصناعات الحربية.

وكان لا بد أن تستفيد بريطانيا من هذا الارتفاع في السعر؛ فتدخلت في سوق القطن للاستيلاء عليه في سنتي ١٩١٧ و١٩١٨ ،فاحتكرت بذرة القطن جميعها من

محصول ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقي، ثم ألغت أوامر تصدير القطن وحصرتها في عدد محدود من بيوت التصدير الأجنبية؛ مما مهد لها وسيلة الربح على حساب المنتج.

وفي موسم ١٩١٨ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن كله، وحددت سعره بـ ٤٢ ريالاً للقنطار، وكان يسلم فعلاً من أصحاب الأقطان باثنين وثلاثين ريالاً، وبررت الحكومة البريطانية ذلك بأن هناك ضرورة الاحتفاظ بما للإمبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سداً لحاجاتهم الضرورية فضلاً عن أن ارتفاع أسعار النقل – بسبب ظروف الحرب – بما فيها تكاليف التأمين، تدعو إلى وجود فرق بين سعر الشراء من المنتج والتسليم للبائع.

ورأى منتجو القطن وقتذاك أن هذه العملية تتضمن سرقة حقيقية، فإن الثمن الذي كان سائدا في بورصة ليفربول هو بين ٥٠ و٦٠ ريالاً للقنطار، أي إن المنتج المصري كان يبيع قطنه بخسارة تبلغ النصف، وأن أسعار النقل لم تزد زيادة تتجاوز قط تسعة ريالات في القنطار، مع أن الفرق بين سعري إنجلترا ومصر بلغ الثلاثين من الريالات.

وكانت هناك عملية سرقة تجري في "لجنة رقابة القطن"، وهي لجنة أجنبية كانت تشرف على تصدير المحصول الذي احتكرته بريطانيا عن طريق تفويضها ١٤ محلاً أجنبيا، وكانت هذه المحلات تتولى فحص عينات القطن وتحديد رتبه؛ وبالتالي تحديد سعره، ولما كان الفرق في سعر القنطار – بين رتبتين متتاليتين – يبلغ أحيانًا خمسة ريالات في القنطار، فقد عمدت هذه المحلات –

دون رقابـة – إلى غش المنتج المصري وغبنه عمدا في رتبة أو أكثر؛ لكي تحقق لنفسها ربح الفرق بين السعرين، بالإضافة إلى العمولة التي كانت تحصل عليها من المنتج.

وقد حققت تلك العملية لبريطانيا ربحـا ضخما سـواء في حالة هبوط أسعار القطن أو في حالـة ارتفـاع سـعره، وقد اعترف مستر تشرشـل فـي البرلمـان الإنجليـزي أن الحكومة الإنجليزية ربحت من عمليات احتكـار القطـن المصري في أثناء الحرب ربحا كبيـرا، وإن مـن نصـيبها في الربح وهبت مبلغ مليون جنيه إلى جمعية تشجيع وإنماء زراعة القطن في المستعمرات البريطانية فـإذا كـان مليون جنيه مجرد جزء من هذه الأرباح فكم تبلغ قيمتها إذن؟

تقول مدام جولييـت آدم في كتابها إنجلتـرا فـي مصـر إن أثمان القطن قد سعرت تسعيرا بخسا، وقد قرر الكثيرون من الماليين الأخصائيين، وعلى الأخص الأمريكان، أن لـو كانت مصر في حيدة إبان الحرب لربحت أكثر من عشـرة مليارات من الفرنكات.

إن ارتفاع أسعار القطن هو النغمة التي ضـربت عليهـا بريطانيا لكي تروج لأكذوبةَ الرخاء الذي تحقق فـي مصـر أثناء الحرب الأولى، وبصرف النظر عن كل مـا ذكرنـاه عن عملية النهب التيَ تعرض لها القطن المصري، فإن هناك نقطة لا بد أن نقف عندها قليلاً، هي: ذلك الجزء الذي ربحته مصر من أقطانها: من الذي أخذه؟

إن توزيع الملكية الزراعية على النحـو الـذي شـرحناه يكشف عن أن ما عرِفَ بالأجانب المحليين مـن أصـحاب رءوس الأموال الأجنبيـة والمرابين وكبار

مصدري القطن هم الذين استولوا على القسم الأكبر منه؛ فقد بلغ ربح محل كارفر لتصدير الأقطان في سنة ١٩١٧ مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه (أي أكثر من البنك الأهلي) وربح محل خوريمي ٨٠٠,٠٠٠ جنيه (أي أكثر من البنك العقاري)، وربح المحلين يعادل ريع ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أطيان الوجه البحري.

أما الجزء الذي ربحه أصحاب الأراضي فمن الطبيعي أن يلتهمه كبار ملاك الأراضي وأكثرهم أجانب كما قلنا، أما المنتج الصغير، والمنتج الحقيقي، وهو العامل الزراعي، فلم يستفد من هذه العملية، ولم يسبب له الرخاء المصطنع سوى ارتفاعا هائلاً للأسعار َعرضه لخطر الجوع. وكان لا بد أن يجوع الشعب؛ لأن الاستنزاف لم يقتصر على سرقة القطن، ولكنه اتجه أيضا إلى سرقة الجماهير الشعبية عن طريق اتباع سياسة مالية تؤدي إلى التضخم مع كل ما يترتب عليه من تخفيض لقيمة النقد وارتفاع شامل في الأسعار مما يعرض الجماهير الشعبية – وهي محدودة الدخل بطبيعتها – إلى حالة شبيهة بالجوع.

ففي الوقت الذي وقفت فيه الحكومة المصرية حائلاً دون تصريف محصول القطن عام ١٩١٤ ،لم تجد في نفسها القدرة على الوقوف أمام البنك الأهلي، عندما طلب منها أن يؤجل دفع قيمة أوراق البنكنوت بالذهب؛ وبذلك أصبح لأوراق البنكنوت الصادرة عنه قيمة فعلية تساوي القيمة التي للنقود الذهبية المتداولة رسميا في القطر المصري، وبعد شهرين فقط طلب محافظ البنك الأهلي الإذن من الحكومة المصرية باستعمال الذهب المودع لدى بنك إنجلترا في لندن كغطاء للإصدار لتعذُّر نقل الذهب وتلافياً لأخطار النقل في ظروف الحرب.

وفي سنة ١٩١٦ أخطر البنك وزير المالية أنه نظراً لاستحالة الحصول عمليا على الذهب في لندن، فإنه لن يتسنى الاستمرار في التوسع في إصدار البنكنوت لمواجهة حاجة البلاد من العملة على الأساس المنصوص عليه في نظام البنك بتغطية النصف ذهبا والنصف الآخر سندات. ورد المستشار الإنجليزي – إدوارد سيسل – بأنه يرجو الاستمرار في إصدار البنكنوت وفقًا لمقتضيات الأحوال على أن يكون الإصدار مضمونًا كله بأذونات الخزينة البريطانية بدلاً من الذهب، وتخلي الحكومة المصرية طرف البنك ومديرية من كل التبعات التي قد تنشأ من جرَاء تنفيذ هذا الطلب.

وأرسل البنك يسأل مركزه الرئيسي في لندن؛ فوافق مضيفًا هذا التحفظ: تثبتوا مع ذلك من أن الإجراء الذي يقوم به المديرون لا يعتبر عملاً إجراميا. وبالطبع فقد كانت العملية بأكملها عملية إجرامية؛ فقد أطلق َيد البنك الأهلي في إصدار أوراق النقد المصري ليسهل لإنجلترا الحصول على النقد اللازم لشراء محصول القطن والمحاصيل الزراعية دون أن تتنازل عن جزء من الذهب الذي في حوزتها؛ فزادت َ قوتها الشرائية بتزايد الأوراق المتداولة في مصر من ٨،٠٢٠،٠٠٠ عام ١٩١٤ الى ٦٣،٩٠٠،٠٠٠ جنيه في نهاية الحرب، وأحدث هذا تضخما هبط بقيمة النقد المصري، فانخفضت القيمة الفعلية له؛ وبهذه القيمة المنخفضة حصلت القوات البريطانية والأسترالية والهندية التي كانت تقيم في مصر إذ ذاك على سلع وخدمات بلغت قيمتها في فترة الحرب – بتقدير البنك الأهلي – ما يتراوح بين ٨٠ و٨٥ مليونًا من الجنيهات.

وقد أدى هذا التضخم إلى ارتفاع نفقات المعيشة ارتفاع باهظًا؛ فقد كان الرقم القياسي لأسعار الجملة في القاهرة مثلاً (في الفترة بين يناير ويوليو ١٩١٤)١٠٠

،ارتفع هذا الرقم إلى ١١٥ في سنة ١٩١٥ ،١٥٢ فـي سـنة ١٩١٦ ،و١٩٩ في سنة ١٩١٧ ،ثم ٢١٢ في سـنة ١٩١٨ ،وأخيـرا ٣١٦ في أوائل ١٩٢٠.

ويوضح الأستاذ عزيز خـانكي العلاقـة بـين زيـادة البنكنوت وزيادة الأسعار خلال الحرب، فيقول: فـي سـنة ١٩١٥ زاد البنك الأهلي ورقه من ٨ ملايين إلى ١١ مليونًا من الجنيهات؛ فزادت أثمان الحاجات ٣٠ ،٪ ولمـا زادهـا فـي سنة ١٩١٧ ،مـن ٢١ مليونًـا إلـى ٣٠ مليونًـا زادت الأسعار ٥٠ ،٪ وها نحن في سنة ١٩١٩ والورق المتـداول يزيد على ٤٦ مليونًا، والأثمان تزيد أربعة أضعاف ما كانت عليه في سنة ١٩١٣ ،فأين ثمانية ملايين فـي سـنة ١٩١٥ من ٤٦ مليونا في سنة ١٩١٩؟!

ويضرب أمثلة لأسعار الحبوب: إن إردب الفـول يبـاع في الأسواق بسعر يتراوح بين ٣٦٠ و٤٠٠ قرش بينما كان يباع من َعدة سنوات بسعر يتراوح بين ٧٠ و١٠٠ قـرش، وثمن الشعير يتراوح بين ٢٦٠ و٢٨٠ قرشًا، بعد أن كـان سعره يتراوح فيما مضى من الزمان بين ٦٠ و٧٠ قرشًـا، وحمل تبن القمح ثمنه بين ١٦٠ و٢٠٠ قرش، بعد أن كـان يباع في عهد َ الرخاء بخمسين قرشا، وحمل تبن الشعير يباع بين ١٢٠ و١٥٠ قرشًا، بعد أن كان يباع في الزمن الغـابر بسعر يتراوح بين ٢٥ و٣٠ قرشًا، وتقاوي البرسـيم التـي كانت تباع بسعر ١٢٠ و١٥٠ قرشًا للإردب أصبحت تبـاع في الأسواق بسعر ٩٠٠ و١٠٠٠ قرش للإردب، والماشـية التي كانت تكلف صاحبها خمسة قروش في اليوم أصـبحت تكلفه من ١٨ إلى ٢٠ قرشًا، وبعد أن كان ثمنها ٢٠ جنيهـا بلغ ٦٠ جنيها؛ مما رفع أسعار اللحوم عموماً.

ولخَّص الأستاذ عزيز خانكي الموقف خلال سنوات الحرب بأنه "هو الخراب بعينه. سل سواد الناس يقولون لك بالإجماع إن أيامهم هذه قطعة من سني يوسف".

ورغم تغنِّي اللورد ملنر في تقريرهَ بالرخاء المصري خلال سني الحرب، فقد اضطر إلى الاعتراف بأن أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود قد ثقلت وطأتها على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفي للنفقة التي يقتضيها غلاء المعيشة، مع أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة، فعائلة من أربعة أنفس: رجل وزوجته وطفلين، لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بثمن يفوق متوسط الأجرة كثيرا؛ واضطر البنك الأهلي إلى الاعتراف بصيغة التضعيف بأن معظم الثروات الجديدة ذهب إلى جيوب ثراة القوم.

ويزيد من الضغط على الشعب الضرائب الحكومية؛ فقد كانت مصر تعتمد على الضرائب والرسوم الجمركية لدفع نفقات إدارتها الحكومية؛ فالفلاح الذي يملك خمسة أفدنة في الوجه البحري يدفع ضريبة مقدارها ٤٧٥ قرشًا، بينما كانت البيوت المالية الأجنبية وكبار التجار لا يدفعون مليما واحدا؛ لعدم تقرير ضريبة على الدخل، وأي مراجعة لأسمائهم تكشف عن جنسياتهم.

من تجار الأقطان: كارفر وخوريمي، ومن تجار المانيفاتورة: صيدناوي وشيكوريل وأوروزدي باك، ومن تجار الدخان: مانوسيان وملكونيان وجناكليس وديمترينو وصوصه، ومن تجار الأخشاب: ستاني وكرم، ومن تجار

الورق: رستم وناكامولي. وتجـار الأدويـة مثـل: دلمـار وغناجة. وتجار المسـكرات والحلـوى والمـأكولات مثـل جروبي وسولت وفلوران ووكر.

والبنوك التي كانت تسرق قوة العمل المصرية لـم تكـن تدفع مليما واحدا للضرائب: لا البنوك التي في شكل شركات مساهمة مثل البنك العقاري والأنجلو أو روما أو العثمـاني، غير الكريدي ليونيه والكونتوار والفرنكو والكاسـا. فضـلاً عن البنوك الخصوصية وهي كثيرة جدا: موصيري وقطاوي وسابريل وكوريل وعدس.

كما أن شركات الاحتكار الأجنبية التي كانت تدير المرافق العامة، لم تكن تدفع مليما واحدا من الضرائب.

ومع انخفاض الأجور بشكل عام، حتى أن الحكومة حـين قررت إنصاف العمال الزراعيين برفع أجورهم بعد الحـرب قررت ربط الأجور بين قرش يوميا للطفل وثلاثـة قـروش ، فإن الأسعار كانت تسابق الريح، وقدَ تعـرض للرجال موظفو الحكومة لحالة فقر مدقع لثبـات دخلهـم مـع هـذا الارتفاع الجنوني في الأسعار، خاصة وأن الموظفين الأجانب كانوا يحتلون عادة المراكز القيادية والإشرافية فـي السـلك الإداري، بينما كان معظم الموظفين المصريين من صـغار الكتبة والفراشين.

وكادت المسألة تصل إلى حد المجاعة حين بدأت السلطة العسكرية البريطانية تجمع الحبوب عن طريـق المصـادرة الإجبارية؛ لتقديمها للجيش البريطاني، فقد ارتفعت أسـعارها جدا. يقول اللورد ملنر: إن أسعار الحبوب فـي الأسـواق كانت أعلى كثيرا من الأسعار التي تدفع لها حين المصادرة.

وقد فُرِض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين؛ فربحوا بذلك أرباحا كثيرة، فإن العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه، وباعوا الباقي بأسعار السوق العالمية، والأهالي الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالمية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة.

ولم تكتف السلطة العسكرية بمصادرة الحبوب، بل استولت أيضا على الدواب فلم تبقِ على جمل أو حمار صالح للعمل إلاَّ واستولت عليه بأبخس الأثمان. ويقول اللورد ملنر إن الفلاحين قد تضايقوا كثيرا من أخذ دوابهم وهي واسطة النقل عندهم، ولكن يظهر أن أثمانها كانت تدفع إليهم عند أخذها منهم، وكانت أثمانًا حسنة – العم ملنر يتناسى التضخم كما هو واضح – غير أن الأثمان التي كانت تطلب من الفلاح بعد الحرب لشراء الدواب التي باعها كانت أعلى من الأثمان الأولى بكثير.

وكان لا بد من أن تنتهي هذه المصادرات كلها بمصادرة البشر، ومنذ بدايات الحرب، أعلنت السلطة العسكرية أنها تقبل متطوعين للعمل في الخطوط الخلفية للقتال، وتحت ظل هذاُ التطوع بدأت تجمع قسرا – في عملية أشبه بالسخرة – العمال والفلاحين وترسلهم إلى مختلف جبهات القتال في شبه جزيرة سيناء، والعراق، وفلسطين، والدردنيل، وفرنسا، ويقول الجود إنه ظهر في سنة ١٩١٦ أنه إذا لم تستخدم السخرة فلن تتوفر الإمدادات اللازمة للفرق الاحتياطية؛ ولذا فقد كان الحصار يضرب على جموع الريفيين أثناء ذهابهم إلى الأسواق ثم يرسلون إلى أقرب نقطة عمل، وبينما كانت الأغلبية تقابل

مصيرها بالتسليم كان البعض يبدي مقاومة، وكان آخرون يفرُون إلى المناطق المجاورة رجاء السلامة، وكانت نهاية هؤلاء جميعا واحدة:

المقاومة تخمد ويقبض على الفارين ثم يسلمون إلى ضابط القرعة.

ويذكر اللورد ملنر أن الخدمات التي أداها الفيلق المصري للعمال لا تُقوم بثمن، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين. ويعترف بأن المظالم قد وقعت على هذا الفيلق فيقول: كان الناس قد اختلفوا في تقدير هذه المظالم والمساوئ، ولكنها على كل حال من الكثرة حيث ساءت الناس جدا في بعض الجهات. وينقل الأستاذ الرافعي وصف جريدة إنجليزية عمالية لطريقة معاملة فيلق العمال المصري، وتقول الجريدة الإنجليزية إن العمال كانوا يجلدون لكي يقبلواُ التطوع بالإكراه، وإنه قد سيق في الفرق الاحتياطية أطفال في الرابعة عشرة وشيوخ في السبعين، وإن الرعاية الصحية كانت منعدمة فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين لتأدية الأعمال الحربية، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب في الأعمال الشاقة، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية، وكُلِّف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى في بقعة واحدة، حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المَ قدمين للجلد.

وقد اضطرت بريطانيا إلى الاستعانة برديف الجيش المصري؛ فبلغ عدد من جمعوا منه ١٢,٠٠٠ مجند، ويكفي للدلالة على طريقة معاملتهم أن هذه المعاملة اضطرتهم إلى التظاهر العسكري أمام سراي عابدين في آخر يناير (كانون الثاني) ١٩١٦َ ،وتجددت مظاهراتهم في اليوم التالي، وقالت الحكومة في بيانها

الرسمي إن المظاهرة حدثت؛ لأن أفراد الرديف ذهبوا إلى عابدين ليرفعوا إلى الأعتاب السلطانية شكواهم من التأخير في دفع المكافأة المستحقة لهم، وعدم كفاية الأجور التي تقرر دفعها لهم، وعدم موافقة الغذاء. وتقدر الينور بيرنز مجموع المصريين المجندين في مختلف القوات بحوالي مليون نسمة، بينما كان مجموع السكان بين سن ١٧ و٣٠ – وهي الأعمار التي كان التجنيد يتم من أصحابها – مليونًا ونصف المليون. إن عددا ضخماً من هؤلاء البؤساء قد مات من العمل الشاق في الصحراء والثلوج، ومن لم يمت بالتيفوس مات بغارات الأعداء.

وكان لا بد أن يصادر كل الشعب المصري، وأن يضرب سياج من الصمت يمنع أي معارضة؛ وهكذا أُعلِنت الأحكام العرفية، وصدر قانون التجمهر الذي يعتبر تجمع أكثر من خمسة أفراد خروجا على القانون، وأوقفت الجمعية التشريعية التي لم تعقد سوى فصلاً تشريعيا واحدا في دورتها البرلمانية الأولى، واعتقل عدد كبير من أعضاء الحزب الوطني في طرة والعباسية ودرب الجماميز، ونُفِي آخرون إلى خارج البلاد، وكفَّت المعارضة الصحفية تماما بسبب تشدد الرقابة العسكرية البريطانية؛ فأغلق الحزب الوطني صحفه. وحتى حزب الأمة – التجمع السياسي لكبار ملاك الأرض – أغلق صحيفة الجريدة. ولم يبق من الصحف السياسية سوى المقطم جريدة دار الحماية البريطانية، والأهرام؛ وكانت إذ ذاك محايدة بين الشعب والاحتلال.

ورغم حالة الصمت الرهيبة التي فُرِضت خلال الحرب، فإن محاولتين قد جرتا لاغتيال السلطان حسين كامل، وكثرت عمليات سرقة الأسلحة من المعسكرات البريطانية وتعطيل القطارات الحربية؛ مما اضطر السلطة العسكرية إلى

التحذير بأنها ستطلق الرصاص فورا على كل من يضبط متلبساً بمحاولة تعطيل القطارات.

والواقع أن الشعب المصري، حين تحرَك بعد انتهاء الحرب تحت قيادة البرجوازية، ليطالب بصيغة جديدة تمنع تكرار سني يوسف، كان يضع نصب عينيه الحجم البشع لما لحقه من مظالم في السيطرة الأجنبية على مقدَراته، وبدرجة أكثر أنانية فإن البرجوازية المصرية، قد نظرت إلى احتفاظ بريطانيا بحق حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات، ضمن نواقص الاستقلال الذي منحه تصريح فبراير، نظرتها إلى قيودٍ تحد من أرباحها وتعوق نموها.

ولم تكن الامتيازات الأجنبية قيدا على التشريع المصري فحسب، ولكنها أخلّت بالمساواة بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي، وزادت من فرص الأول على حساب الثاني؛ إذ كان الرأسماليون الأجانب يعفون من الضرائب ومن الرسوم الجمركية، وهو ما مكّنهم دائما من الانتصار في المنافسة وسحق الرأسمالية المصرية الناشئة في عقر دارها.

كما أن تدخُّل الدول الأجنبية في مالية مصر للحصول على ديونها قد شكّل قيدا على حرية البرجوازية، التي كانت ترى في هذا استنزافًا طويل المدى لدخلها القومي؛ ذلك أن إيرادات عدد كبير من المديريات (المحافظات) أو الأقسام الإدارية، كان مخصصا لتسديد الديون، وكانت الأقسام السنوية تحول ميزانية مصر إلى ميزانية تسديد ديون مما يحول دون إصلاح مرافق البلاد لتهيئة الجو لصناعة متينة، كما كان استنزاف الرأسمالية الاحتكارية للمواد

الخـام وتصديرها لرأس المال وللسلع المصنعة تقضي علـى أيـة إمكانية لقيام صناعة قومية بسبب رحيل المواد الخام ومنافسة الصناعات الأجنبية للصناعة المحلية.

وكان هناك طموح البرجوازيـة لبنـاء جهـاز دولتهـا الخاص، وإحلال المصريين محل الأجانب في قيادته. ذلـك أن سيطرة الأجانب على جهاز الدولة التنفيذي، كان يعطيهم سلطة مؤثرة يتحازون بها إلى صف بني جلدتهم ضد مصالح الرأسمالية المصرية، فضلاً عن ُ تمرد الإنتلجنسيا المصـرية على حظها الضئيل في سلم الوظائف، ونزوعها إلى فتح باب الرقي أمامها. وكان ذلك أهم العوامل التي دفعت بالإنتلجنسيا المصرية إلى صف الثورة على أوسع نطاق، وقـد وضـح اهتمام البرجوازية البالغ بالسـيطرة علـى جهـاز الدولـة، من سعي سعد زغلول لتمصير بعـض وظـائف الجهـاز الإداري، بعد أن صدر القانون الذي أنهى خدمات الموظفين الأوربيين مقابل تعويضهم، حتى أنه تجاوز ذلك فـي اتجـاه تسييس الجهاز الحكومي، وقال تصريحه المشهور: سأجعلها حكومة زغلولية لحما ودما، معلنًا حرصـه علـى سـيطرة الكوادر الحزبية الوفدية على المراكز الرئيسية في الجهـاز الإداري للدولة.

ويبدو احتفاظ بريطانيا بمسألة حماية الأقليـات الدينيـة، ضمن هذا الـتحفظ مـن تحفظـات فبرايـر، أقـل جديـة بما لا يقاس، وكانت تقارير المعتمدين البريطانيين في مصر منذ كرومر حريصة على الـزعم بـأن الأقليـة المسـيحية في مصر تعاني من اضطهاد يجعلها تضع نفسها تحت حماية الإنجليز، وهي نغمة ظلَّت تتردد منـذ مذبحـة الإسـكندرية في ١١ يونيو (حزيـران) ١٨٨٢ ،التـي صـورت دائمـاً باعتبارها نزاعا طائفيا لا باعتبارها مؤامرة محبوكة، رُسِمَت لتبرير

الغزو الإنجليزي المسلح الذي بدأ بضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول البريطاني بعد شهر واحد من المذبحة.

ومع أن المرحلة بين الثورتين (١٨٨٣ – ١٩١٨)كانت قد شهدت درجات متفاوتة من التوتر بين المصريين المسلمين والمصريين المسيحيين؛ نتيجة لعدم تبلور الأيديولوجية البرجوازية تبلورا يجعلها ليبرالية وعلمانية بالدرجة الكافية، ولتعقد خريطة الصراع السياسي حول مصر، إلاَّ أن ثورة ١٩١٩ قد نجحت في أن تبدو قومية وعلمانية، وأن تستوعب خطورة التفتت الطائفي في ظروف مواجهة الاستعمار؛ وبهذا نجحت في أن تجهض واقعيا أي مبرر لهذا التحفظ الذي كان المصريون المسيحيون أول من رفضوه.

وحدث إبان مناقشات لجنة الدستور، أن اقترح أحد الأعضاء المسيحيين تخصيص عدد محدود من مقاعد مجلس النواب على أساس طائفي، وهي فكرة رفضها بقية زملائه الأقباط في نفس اللجنة، وهاجمتها الصحف المسيحية؛ لأن تنفيذها يعني الاعتراف بأن هناك فرقة طائفية في مصر ويعطي لإنجلترا نصا قد تبرر به تدخلها. وقد شرح مقدم الاقتراح هدفه فقال إنه كانُ يظن أن هذاَ النص يسحب الأرض من تحت أقدام إنجلترا بعد أن أصبح للأقليات حقوق مقررة في الدستور المصري.

وجاءت نتيجة أول انتخابات للمجلس النيابي المصري لتعكس وعيا قوميا مرتفعا؛ إذ جرت على أساس سياسي، وفاز من الأقباط عدد يزيد عما كان العضو المسيحي قد اقترحه لهم من مقاعد البرلمان، وأكَّد سعد الطابع

العلماني لحكومته؛ فعين فيها وزيرين قبطيين لا وزيرا واحداً كما كان متبعا قبل ذلك، وهو ما أفقد هذا التحفظ أي قيمة طوال مراحل المفاوضات.

لكن افتقاد عجز التحفظ الخاص بـ حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات لقيمته، لم يعنِ أن إنجلترا أهدرت التحفظات بمجملها؛ إذ كان صدور التحفظ يعينها بدرجة أو بأخرى، في ضوء إدراكها لحقيقتين متلازمتين:

الأولى: ضيق البرجوازية المصرية بما يترتب على ما للأجانب من مصالح مالية وسلطات تنفيذية وتشريعية في مصر من الإضرار بمصالحها وحرمانها من النمو؛ مما يجعلها توَاقة للتخلص من تلك المصالح، ويفيد إنجلترا أن تتشبث بها؛ لتدفع البرجوازية المصرية إلى موقف تختار فيه بين توسيع حقوق إنجلترا في مصر، وبين بقاء المنافسة الدولية للبرجوازية المصرية.

الثانية: ضيق إنجلترا ذاتها بتلك المصالح ورغبتها في التخلص منها؛ لأنها في جوهرها كانت تشكِّل منافسة للاحتكارات الإنجليزية، وتعطي الدول الأوربية الأخرى مكانة سياسية في مصر تحول دون انفراد إنجلترا بالتأثير على السياسات المصرية لمصلحتها، وصحيح أن إنجلترا كانت قد أكسبت مركزها في مصر شرعية دولية، بعد أن اعترفت الدول الأوربية في معاهدات الصلح بحمايتها على مصر، إلاَّ أنها كانت تضع في اعتبارها احتمال حدوث توتر جديد في أوربا؛ ومن هنا فقد حرصت في المراحل الأولى للمفاوضات على استخدام المصالح الأجنبية كورقة تهدد بها البرجوازية المصرية، منطلقة من ادعائها بأن إقرار الدولة الأوربية في معاهدة فرساي بالحماية الإنجليزية، هو تفويض لها بتولي مصالح تلك الدول في مصر.

وساهمت التطورات التي لحقت بالوضع الدولي في تخلي بريطانيا عن تشددها فيما يتعلق بتلك المصالح، خاصة أن صعود النازية والفاشية كان مؤشرا واضحا على احتمال تفجر الوضع الأوربي من جديد؛ ومن هنا نلاحظ أنَّ التشدد البريطاني بشأن هذا التحفظ قد شاب مفاوضات (زغلول – ملنر) ثم مفاوضات (عدلي – كروزون)، بينما قلَّ في المراحل التالية من المفاوضات، وخاصة مقترحات هندرسون التي كانت أساس معاهدة ١٩٣٦ ،التي أعلنت فيها بريطانيا أنها ستساعد مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية.

وكان ملنر قد أشار في تقريره إلى صعوبة وجود حكومة مركزية قوية مع تعدُد القضاء الناتج عن الامتيازات الأجنبية؛ مما يصعب معه حفظ النظام والقانون، في حين أن إعفاء الأجانب من الضرائب المقررة غير أموال الأطيان وعوائد الأملاك يشلُّ يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها؛ لأنه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين، وإعفاء الأجانب منها، ولذلك بقيت الحكومة زمنًا في الماضي مضطرة إلى أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومي والصحة العمومية، مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفي لكل حاجات حكومة منظمة.

ومع اعترافه بهذا وإقراره بضرورة إلغاء الامتيازات، فإن ملنر لم يجد حلاً إلاَّ وجود مركز خاص لبريطانيا في مصر يخول لها حق التدخل في التشريع الخاص بالأجانب، وقسط من الرقابة على الإدارات التي لها تأثير مباشر على المصالح الأجنبية.

وانطلاقًا من ذلك وضع ملنر في مشروعه الذي َقدمه للوفد نصا بأن يكون من حق الممثل البريطاني، التدخل لإيقاف تنفيذ أي قانون يكون ماسا بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفًا للمتبع في البلاد المتمدنة، وإن وجدت الحكومة المصرية أن حق التدخل هذا قد أُستُعمِلَ في أي حالة خصوصية بدون وجه حق فلها رفع الأمر لعصبة الأمم.

ورفض سعد زغلول هذه المادة، وبلور مطالبه في مشروعه المضاد، باستعداده للاعتراف بحلول بريطانيا محل الدول الأوربية واستعمالها الامتيازات الأجنبية باسمها، مع النص على أن في النية العمل على التخلص من تلك الامتيازات بمساعدة بريطانيا، وأن يكون لها حق الموافقة والاعتراض على أي تعديل يراد إدخاله على نظام القضاء المختلط، وحق الموافقة والاعتراض أيضا على سريان القوانين التي لا تسري على الأجانب إلاَّ بموافقة الدول أو الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلط.

وبهذا تحددت نقطة الخلاف في وجهات النظر بين البرجوازية المصرية وبريطانيا حول تلك المصالح؛ إذ كانت إنجلترا تسعى للحلول محل الدول في رعاية تلك المصالح، وهو ما قبلت به البرجوازية المصرية، التي كانت أضعف من أن تواجه الاحتكارات الأوربية مجتمعة، لكن الخلاف دار حول الشكل الذي تمارس من خلاله إنجلترا رعاية تلك المصالح، وليس حول أحقيتها في توليها – وهو ما أقرَ به الطرف المصري – إذ كانت إنجلترا حريصة على أن تمارس دورها كمفوضة عن المصالح الأجنبية من خلال مركز قوي في السلطة المصرية، وهو ما كانت تخشاه البرجوازية المصرية وترفضه.

وانطلاقًا من ذلك، عالج كلاً من المشروعين الملنري والسعدي موضوع إلغاء المحاكم القنصلية – وكانت مختصة بنظر الجنايات المتهم فيها أجانب – على أساس تحويل اختصاصاتها إلى المحاكم المختلطة، مع تعيين موظف كبير لكي يتأكد من حسن إدارة وتنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب. وقدَ أصرت بريطانيا أن يكون هذا الموظف مندوبا قضائيا موظفًا من موظفي وزارة الحقانية، بينما رأت مصر أن يكون مجرد نائب عمومي لدى المحاكم المختلطة، ووظيفته قضائية فقط وليست تنفيذية.

وذكر الجانب المصري في التدليل على رأيه بأن التسليم بحق الممثل البريطاني (المعتمد أو السفير) في معارضة القوانين التي يراد تطبيقها على الأجانب يكفي، ولا ضرورة لهذا المندوب القضائي ذو الصفة التنفيذية، فهو لا يستطيع الاعتراض على التشريع؛ لأن تلك وظيفة سيقوم بها ممثل دولته السياسي، ولا يستطيع الاعتراض على التنفيذ لأنه من اختصاص المحاكم المختلطة وهي شديدة الحرص على استقلالها، ومن الممكن دائما الاستشكال في التنفيذ القانوني بطرق قضائية.

وأصر الجانب البريطاني على ضرورة وجود هذا المندوب في مفاوضات عدلي – كرزون، وضرب المثل بأنه إذا اتفق أن الإدارة المحلية تكره أجنبيا، فإنها قد تجعل الحياة عليه مستحيلة، وقد توقف مثلاً وابورا للري في وقت غير مناسب؛ وتضيع عليه بذلك مصالح جمة. أما الجانب المصري فكان اعتراضه نابعا – هذه المرة – من أن إشاعة حق المندوب القضائي في التدخل في الأعمال الإدارية التنفيذية سيؤدي إلى تدخله في عمل كل الإدارات المصرية. وكحل للخلاف اقترح الجانب المصري استبقاء حكمدار إنجليزي في المدن

الكبرى التي يكثر فيها الأجانب، والأوربيون منهم بالذات؛ لضمان حسن تنفيذ الأوامر الإدارية بما يمنع الإضرار بمصالح الأجانب، فوافق الجانب البريطاني على ذلك، مضيفًا ضرورة وجود موظف في وزارة الخارجية ليوحد أعمال هؤلاء الحكمداريين، وينشئ الاتصال اللازم بينهم، وإبقاء مستشار سلطاني في وزارة الحقانية (العدل) لمراقبة اللوائح الإدارية التنفيذية التي تطبق على الأجانب؛ وبهذا العرض استلب الجانب البريطاني حقوقًا أبعد مدى من الحقوق التي طالب بها في البداية، لذلك رفضها عدلي يكن مشيراً إلى أن عرضه لم يكن يتضمن هذه الحقوق الموسعة.

وكان آخر ما عرضه كروزون هو العودة إلى فكرة المندوب القضائي، على أن يكون له حق الاطلاع على جميع الأمور التي تمسُ الأجانب، وتكون من اختصاصات وزارتي الحقانية والداخلية، ويكون له في كل وقت حق الدخول على وزيري الحقانية والداخلية.

وظلَّ هذاُ النص في المشروع الذيَ قدمه عبد الخالق ثروت لـ تشمبرلين مع تخفيف في العبارة، لا يغير من جوهره، بينما تضمن مشروع تشمبرلين المضاد شططاً جعل التدخل عاما ومباحا تماما. وقال عبد الخالق ثروت في نقده لاقتراح تشمبرلين:

- إن المادة الخاصة بالمندوب القضائي قد تضمنت تعهدين تلتزم بهما مصر، أولهما: أن توافي مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقيق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الأجانب وممتلكاتهم، والثاني: أن تحتفظ مصر بعنصر أجنبي في إدارتها يفي بضمان مثل هذه الحماية، وهو ما لم يطلب من مصر في

المفاوضات السابقة، ثم ما هي تلك الوسائل؟ وما هو عدد الموظفين الأجانب؟ وفي أي نوع من الوظائف؟ كل هذه التعهدات بالغة الإبهام والإطلاق مبلغًا يجعل قبولها بمثابة وضع اليد تماما على إدارة مصر الداخلية كلها.

وقد عاد المشروع المشترك الذي أسفرت عنه مفاوضات ثروت – تشمبرلين إلى إبقاء النص الخاص بالمستشار القضائي كما ورد في مشروع كروزون، مع إضافة قيد آخر هو تعهد الحكومة المصرية بعدم تغيير عدد واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن بإدارة الأمن العام والبوليس إلاَّ بموافقة بريطانيا.

وفي مقترحات هندرسون – التي تفاوض معه محمد محمود على أساسها – نص يفيد تنازل بريطانيا عن دعوى حماية الأجانب، على أن تكون الحماية المصرية هي المسئولة عن أرواح الأجانب وأموالهم، وأن تتولى حكومة صاحب الجلالة ملك مصر، تنفيذ واجباته في هذا الصدد. ولكن النص قُيد بمذكرة مصرية قبلت بقاء المستشار القضائي، وقد ظلَّ النص كما هو في مشروع هندرسون – النحاس، مع حذف ما تضمنته المذكرة الرامية إلى بقاء المستشار، وهوُ النص الذي ورد في معاهدة ١٩٣٦ .

ولم تكن بريطانيا تطالب فقط بإبقاء المندوب القضائي لوضع حماية تشريعية للأجانب، بل طالبت أيضا ببقاء المستشار المالي؛ وذلك لضمان اقتدار مصر على سداد دينها – كما قال ملنر – وفي نص المشروع الملنري أن يكون لذلك المستشار اختصاصات صندوق الدين، بينما علق المشروع الوفدي تعيين هذا المستشار على إلغاء صندوق الدين. وفي مفاوضات عدلي – كرزون أضاف

الأخير اختصاصات أخرى إلى المستشار المذكور، منها الدخول على وزير المالية، واشتراطه موافقته في حالة عقد قروض جديدة.

واعترض عدلي يكن على هذه الاختصاصات؛ على أساس أنها تعطي ذلك المندوب مكانة فوق الحكومة والبرلمان، لأنه بحسب الدستور المزمع، ستكون القاعدة أن الحكومة لا تستطيع عقد قروض إلاَّ بموافقة البرلمان، فإشراف ذلك المندوب على الحكومة والبرلمان شيء كبير وسلطة خطيرة لا يمكن قبولها.

وفي المشروع الذي اتفق عليها ثروت وتشمبرلين أقرَ استمرار المستشار المالي بنفس الاختصاصات الموسعة له، وظلَّ النص كما هو تقريبا في مقترحات هندرسون واعترض النحاس في مفاوضاته معه على بقاء المستشار المالي لمدة تزيد عن عقده الذي كان يعمل بمقتضاه وقت إجراء المباحثات، وأرفق تصريحا شفويا بمعاهدة ١٩٣٦ يفيد أن الحكومة المصرية حرَة من أي قيد ذي صفة دولية فيما يتعلق بالاحتفاظ بالمندوبين القضائي والمالي.

٥- مصر والسودان لنا..

وإنجلترا إن أمكنا

في ٢١ ديسمبر (كانون الثـاني) ١٨٨٣ ،وبعـد مـرور حوالي العام على الغزو العسكري الإنجليزي لمصر، كتـب ناظر النظَّار المصري محمد شريف باشا مـذكرة بشـأن السودان، خاطب فيها السير أفلين بارنج – لورد كرومـر فيما بعد – قنصل بريطانيا، قائلاً:

- إن حرمان مصر من السودان يحرمها مـن الحـدود الطبيعية؛ فتصبح مكشوفة من كل الجهات، فيتعـين عليهـا للمحافظة على كيانها أن تحتفظ بجيش تزيد نفقاته عن حدود طاقتها، أما الاحتفاظ بالسودان تحـت إدارة حسـنة، فإنـه على العكس يتيح لمصر، فضلاً عـن تجنيـد عـدد كبيـر من السودانيين بنفقات قليلة، أن تتحمل هذه الأقـاليم جـزءا من النفقات اللازمة للاحتفاظ بجيش تكون مهمته المحافظـة على الأمن في السودان والدفاع عن مصر ذاتها.

لكن ذلك لم يكن فيما يبدو السبب الرئيسي فـي حـرص البرجوازية المصرية على السودان، ذلك أن توسـط مصـر لطرق المواصلات الدولية، جعل حدودها مع السودان أقـل الحدود أهمية من حيث الأمن؛ إذ جاءت الغزوات الأوربيـة السابقة، ومنها الحملة الفرنسية وأسـطول نلسـن وحملـة فريزر، بل واحتلت مصر في عام ١٨٨٢ عن طريق البحر وليس البر .

وبرغم أن تأمين الحدود الجنوبية كان مطلبا له وجاهتـه، إلا أن مناط اهتمام البرجوازية المصرية بالمسألة السودانية، يرجع إلى مياه النيل، وهو مـا نبـه إليـه

اللـورد ملنـر في تقريره؛ إذ ذهب إلى القـول بـأن حصـول السـودان على كميـة كبيرة من مياه النهر سيؤدي إلى تقليـل مسـاحة الأراضي القابلة للزراعة في مصر، ويمنعها من استصـلاح المزيد منها.

ولم يحدث أن اتسعت شُقَّة الخلاف بين الطرفين المصري والبريطاني، حول موضوع، قدر اتساعها بشأن السـودان، الذي كانت بريطانيا قد احتفظت به ضمن الموضوعات التي لا يجوز لمصر أن تتصـرف فيهـا بعيـدا عـن إنجلتـرا على النحو الذي أورده تصريح فبراير ١٩٢٢ .

ليس هذا فقط، بل إن مسألة السودان، ظلت المسألة التي تتكسر على صخورها المفاوضات المصرية البريطانية، حتى تلك التي كانت تبشر بأمل كبير، كما حدث فـي مفاوضـات النحاس – هندرسون، التي كان الطرفان قد توصلا خلالها إلى اتفاق على كل الموضوعات المختلـف عليهـا، وحطـم اختلافهما بشأن السودان مشروع الاتفاق الذي توصلا إليـه.

وقد عبر هندرسون عن أسفه لانتهاء المجهودات الشـاقة المضنية بالفشل، خصوصا بعـد أن وصـلنا إلـى الاتفـاق على جميع المسائل الخاصة بمصر، ولكننا لم نستطع إزالـة الخلاف القائم بيننا في السودان.

وكانت البرجوازية التجارية السودانية، قد بدأت تتحـرك في نهاية حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيـق، خاصـة بعـد أن فقدت مصر – موضوعيا – استقلالها بسـيطرة ممثلـي الاحتكـارات الدوليـة علـى السـلطة السياسـية بهـا، ومع أن الوجود المصري في السودان – حتى ذلك الوقت – لم يكن يتعدى حامية عسكرية مصرية، إلاَّ أن الحملات التي جردها إسماعيل لمحاربة تجار

الرقيق من السودانيين والأتراك واحتكار الحكومة المصرية لتجارة العاج، كانت قد خلقت توترا ساعد على انتشاره المصالح الواسعة للبرجوازية التجارية السودانية التي كانت تتوثب للاستقلال عن الحكم المصري.

وبسبب ضعف الحكومة المركزية في القاهرة خلال الثورة العرابية وعلى مشارفها، وجدت البرجوازية التجارية السودانيةَ الجو ممهدا لكي تنتفض على مظالم الحكم ، التي (١٨٤ (المصري، وتزعم محمد أحمد المهدي الثورة اعتمدت أساسا على تجار الرقيق من الأتراك وزعماء القبائل، ونجحت في جذب الجماهير السودانية وتحريكها لمواجهة مظالم المصريين.

ومع أن سيطرة المهدي، وبعده خليفته التعايشي على السودان لم تكن كاملة، إلاَّ أن مصر نفسها كانت قد وصلت إلى حالة من الضعف عجزت معها عن مواجهة جيوش المهدي التي كانت غير منظمة أو مسلحة بشكل كافٍ.

ولم يكن منطقيا، والحكومة المصرية حكومة تابعة للسياسة الإنجليزية، أن ترفض النصيحة التي قدَمتها إنجلترا بانسحاب الجيش المصري من السودان، ليعود مرة أخرى لفتحه تحت قيادة ضباط إنجليز وبأموال مصرية، وينتهي كل هذا بالاحتلال الثنائي (المصري- البريطاني) للسودان الذي نظمته اتفاقيتا عام ١٨٩٩.

وفي السنوات التالية لذلك بدأ القلق البرجوازي المصري من السيطرة الإنجليزية على السودان يتزايد بنمو البرجوازية المصرية وتبلور مصالحها.

فقد بات واضحا أن مصر التي لا يتوافر لديها الفحم أو البترول، لا يمكن أن تقوم بها صناعة إلاَّ اعتمادا على الكهرباء المتولِّدة من مساقط المياه؛ ومن هنا

نظـرت البرجوازية المصرية بقلق لأي سيطرة أجنبية علـى منـابع النيل – لأنها قد تقود لخنـق أي إمكانيـة لنمـو الصـناعة المصرية.

ومن جانب آخر فإن البرجوازية الزراعية، كانت تدرك أن أي تحكم في مياه النيل يمكن أن يؤدي إلى بوار الزراعة، بعد أنَ أدى التحسين المستمر في وسائل الـري والصـرف إلى زيادة أرباحهم، وإلى إقبالهم على التوسع فـي الإنتـاج الزراعي الكبير للتسويق.

وشمل القلق البرجوازية الزراعية والتجارية، حين بـدأ السودان يزرع القطن، الأمر الذي خلق منافسا خطيرا للقطن المصـري؛ إذ كـان واضـحا أن المسـاحات الشاسـعة من الأراضي السودانية غير المزروعة، إذا وجـدت أيـدي عاملة، واستزرعت بالقطن، فإنهـا سـوف تقضـي نهائيـاً على البرجوازية الزراعية والتجارية المصرية.

وقد وضع عدلي يكن زعيم الجيروند المصريين، الـذي كان أقرب إلى المصـالح البرجوازيـة الزراعيـة، الـنقط على الحروف، حين قال لـ كرزون – إبان مفاوضاتهما – إن مصر لا تطالب بالسودان لمجرد التمتع بلذة الحكم، وإنما يدفعنا إلى ذلك النظر في مصالحنا في السودان، والحـرص على توفيرها، وأول هذه المصالح النيل، وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان، ووجوب أن يجدوا كل التسـهيلات الممكنة، وأن يتمتعوا بكل الحقوق، وهناك تموين السـودان لمصر، فنحن نستورد منه الماشية والأغنام.

وقد بدأ الحكم الثنائي (المصري البريطـاني) للسـودان، شركة خاسرة من وجهة نظر البرجوازية المصرية؛ إذ كـان في جوهره حكما إنجليزيا فقط، ولم يكن

لمصر منه نصيب إلاَّ مجرد تحمل الأعباء المالية للإدارة الثنائية، حتى بلغ ما ساهمت به مصر في هذا الصدد بين ١٨٩٦ و١٩١٢ حوالي خمسة ملايين جنيه، وظلت تساهم بعد ذلك بحوالي ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا، وفي وقت كانت فيه ميزانيتها منهارة بسبب كارثة الديون.

ومن الطبيعي أن حاجة الاحتكارات البريطانية للسودان كانت أكثر إلحاحا من احتياج البرجوازية المصرية الضعيفة والعاجزة عن السيطرة على سوقها المحلية إليه، بعد أن تعهدت تلك الاحتكارات مجرد البحث المتواضع عن الأسواق إلى الجشع الإمبريالي بكل ضراوته.

وقد استغلت الاحتكارات البريطانية ما كانت مصر تقدمه من التزامات مالية للسودان، لإنشاء السكك الحديدية والموانئ والكباري وتمهيد طرق المواصلات التي تسهل للرأسماليين الإنجليز نشاطهم، بلَ وقدمت منها قروضا لبعضهم.

ولم يثر مشروع ري منطقة الجزيرة بالسودان، هلع البرجوازية الزراعية في مصر فحسب، ولكنه أيضا أعطى الفرصة للاحتكارات الإنجليزية للحصول على أرباح عالية نتيجة لانخفاض التركيب العضوي للإنتاج الزراعي عموما، حتى إن شركة الزراعات السودانية الإنجليزية اقترضت من حكومة السودان ما يوازي ٢٠٠ ٪ من رأسمالها، وبلغت أرباحها في بعض السنوات ٢٠٣ ٪ من رأس المال؛ وهكذا كانت الاحتكارات البريطانية تحصل على فائدة عالية دون أي مجهود، وفضلاً عن هذا فإن مشتريات السودان من بريطانيا ظلت تتزايد تدريجيا من مليون جنيه في عام ١٩١٣ ،إلى خمسة ملايين عام ١٩٢٦ .كما شكَّل السودان أيضا أهمية استراتيجية لبريطانيا بسبب امتداد ساحله على البحر الأحمر، أي

إنـه كـان يعتبـر حلقـة رئيسـية في مواصلات الإمبراطورية، بالإضافة إلى أنه كان متاخماً لمستعمرات بريطانية أخرى في أفريقيا أهمها أوغندا.

وعبر هذا المنحنى الخطر من الأطماع، بدأت البرجوازية المصرية تعالج مسألة السودان مع الاحتكـارات البريطانيـة خلال الفترة التي سادها شعار التخلُّص من تحفظات فبراير، وكان السودان واحدا منها.

وفي البداية كانت الطلائع السياسية للبرجوازية المصرية التي قادت ثورة ١٩١٩ تحتفظ بمسألة السودان، ولا ترغـب في المفاوضات فيها، فضلاً عن أن المسألة المصرية كانـت هي الوجه الغالب للقضية الوطنيـة حينئـذ، وعنـدما لفـت عبد الرحمن فهمي السكرتير العام للجنة الوفـد المركزيـة نظر سعد زغلول إلى تلك المسألة، أكد الأخير أن مسـألة السودان مهمة جدا، ولكنها مسألة داخلية لا يمكن لأي دولـة أجنبية أن تتدخل فيها الآن، ولم يكن لدينا معلومـات كافيـة عنها، فهل يمكـن أن تبعثـوا إلينـا بجميـع مـا يتصـل بكم من الكتابات المتعلقة بها؟.

ومن هنا َقدم الوفد مشروعه إلى ملنر مؤكدا (مادة ١٢) أن مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص. ثم حصـل في المشروع الذي َقدمه له ملنر على تأكيـدات تتضـمن الطمأنينة على مياه النيل لري الأراضي المصرية المزروعة والقابلة للزراعة في المستقبل، وواضح أن تلك الإضافة التي وردت في مشروع ملنر هي بعض مطالب مجموعة كبـار ملاك الأراضي، ولعل هذا التأكيد كان واحدا مـن الأسـباب التي جعلتهم ينشقون عن الوفد.

وجاءت مفاوضات عدلي – كـروزون بـنص وضـعه الأخير، يعترف بالوضع الذي كان موجودا آنذاك في السودان – الإدارة الثنائية – مع تعهد مصر بدفع إعاناتها

العسكرية والمالية للسودان، وتعهد من بريطانيا بضمان نصيب مصر من المياه، وذلك بعدم إقامة أعمال ري جديدة على النيل بدون موافقة مصر وأوغندا، ورفض عدلي يكن النص؛ لأنه لم يتضمن حق السيادة الذي لا نزاع فيه، وحق السيطرة على مياه النيل.

ثم كانت الحركة الوطنية السودانية المطالبة بوحدة مصر والسودان، والتي تزعمها الضابط السوداني علي عبد اللطيف في عام ١٩٢٤ – على عهد حكومة سعد زغلول – فتحركت مسألة السودان من جديد وبشكل حاد، وأدت إلى مقتل لي ستاك – سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام – وقدم اللنبي إنذار نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ ،الذي يتضمن إخطارا بأن حكومة السودان ستزيد مساحة أراضي الجزيرة المروية من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مساحة غير محدودة.

واعترضت وزارة الخارجية البريطانية على تصرُف اللنبي؛ إذ كانت ترى أن يكتفي بزيادة ري الجزيرة إلى الحد الذي يمكن اعتباره غير ضار بمصلحة مصر، عن طريق لجنة فنية تضم إليها عضوا تعينه الحكومة المصرية، وكانت الدوائر المسئولة في وزارة المستعمرات البريطانية تحاول بذلك الاحتفاظ بصداقة الجيروند المصريين من كبار ملاك الأراضي الزراعية، الذين انزعجوا من هذا النص؛ لأنه يلحق ضررا مباشرا بمصلحتهم، خاصة وأن إقصاء سعد زغلول كان يتطلب أن تحلَّ محلَّه حكومة مصرية تكون لديها اتجاهات صداقة مع إنجلترا.

وكان اللنبي أكثر ذكاء – باعتباره ألصق بالواقع المصري – وقد دافع عن نفسه، كما يقول الجنرال ويفل في كتابه اللنبي في مصر، على أساس أنه قصد بهذا الطلب أن يظهر لمصر القدرة التي تستطيع بريطانيا استخدامها إذا لزم الأمر بسيطرتها على السودان، كما أنه – أي اللنبي – لم يقصد بري منطقة غير محدودة أن تُروى في الحقيقية من غير اعتبار للمصالح المصرية، ولكنه أراد بذلك أن يحتفظ بما يمكن اعتباره تنازلاً تقدمه بريطانيا – فيما بعد– لحكومة مصرية أكثر صداقة، وقد نجح تكتيك اللنبي بالفعل؛ إذ اشترك كبار ملاك الأراضي في وزارة زيور التي أعقبت وزارة سعد.

وهكذا أرغم إنذار اللنبي المفاوض المصري على أن يعود للمطالبة بتنفيذ ما كان يرفض من قبل، فمطالب إنجلترا في إنذار نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ الذي تلا مقتل السردار قد خلقت موقفًا أكثر سوءا بمراحل من اتفاقيتي ١٨٩٩ اللتين رفضهما الوفد من قبل ذلك، ورفض عدلي يكن حتى أن يشير إليهما في مفاوضاته مع كرزون، فإذا بالمفاوض المصري يتواضع بعد ذلك في مطامحه ويكتفي بمجرد المطالبة بالعودة إلى الوضع الذي كان ساريا قبل ١٩٢٤ .

وقد علَّق عبد الخالق ثروت على النص الذي قدمه له تشمبرلين حول مسألة السودان قائلاً:

- إن الحل الذي يتفق مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها، هو أن تعود الحالة في السودان إلى مجراها السابق عام ١٩٢٤ ،ريثما َ تُسوى المسألة نهائيا.

وفي مقترحات هندرسون – محمد محمود نص على أن يعود الحال إلى العمل بمعاهدتي ١٨٩٩ ،ولما فشلت تلك المقترحات اتجه محمد محمود إلى حلٍّ قضية السودان حلاً جزئيا، وذلك بضمان حصة لمصر من مياه النيل، خاصة مع تزايد قلق كبار ملاك الأراضي نتيجة للتوسع في زراعة القطن في منطقة الجزيرة السودانية؛ إذ حصلت جمعية كسلا للقطن في عام ١٩٢٥ على امتياز استغلال ٤٥ ألف فدان بمقتضى اتفاقية مع حكومة السودان، وفي عام ١٩٢٦ عقد اتفاق جديد مع الجمعية الزراعية بزيادة المساحة التي تزرعها إلى ٤٦٥ ألف فدان، وبلغ قيمة ما صدر من القطن السوداني وبذرته في سنة ١٩٢٦ ما قيمته ثلاثة ملايين جنيه.

ومن ناحية ثانية فإن مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان كان يطرح إذ ذاك، وكانت إنجلترا تحاول إنشاء خزان جبل الأولياء في السودان. كل هذا جعل محمد محمود يسرع بالاتفاق مع بريطانيا حول مياه النيل، وهو رئيس وزارة ينطبق عليه تعبير اللنبي أكثر صداقة.

والاتفاقية عبارة عن خطابين متبادلين بين محمد محمود والمندوب السامي البريطاني ضمنًا كمية معينة من المياه للزراعة المصرية، فضلاً عن تأكيد بأن الحكومة البريطانية مستعدة لإصدار التعليمات إلى حكومة السودان بألاَّ تنفذ ما سبق إرساله إليها من تعليمات في المذكرة المؤرخة في ٢٣ من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ .وهي المذكرة التي جاءت تنفيذًا لإنذار اللنبي الذي تلا مقتل السردار، بري مساحة غير محدودة من أراضي الجزيرة السودانية.

وعاد المفاوض المصري إلى التشدُد في مسألة السودان بعودة الوفد إلى الحكم. وفي مفاوضات النحاس – هندرسون (١٩٣٠ (قال مصطفى النحاس: - إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتي ١٨٩٩ ولم تقبل في يوم من الأيام النتائج المترتبة عليهما، إننا لا نريد الإشارة إليهما؛ لأنهما ممقوتتان في مصر كل المقت.

وقدم صيغة تتضمن إبقاء مسألة السودان لمفاوضات مقبلة، وعلى أن يباشر الطرفان المتعاقدان – أي مصر وبريطانيا – إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكًا فعلياً.

واعترض هندرسون على عبارة الاشتراك الفعلي وطلب تفسيرا لها، ففسرها له مصطفى النحاس بأنها حرية الهجرة وحرية الإقامة وحرية التملك بالنسبة للمصريين في السودان.

ثم جعل الإدارة السودانية في أيدي الإنجليز والمصريين على السواء،َ وأصر هندرسون على الإشارة إلى اتفاقيتي ١٨٩٩؛ فوافق الوفد على أساس أن تفسر كلمة إدارة فعلية في نص المعاهدة، بأنها تعيين مصري نائبا للحاكم العام، وتعيين موظفين مصريين يعملونَ كنواب لكبار الموظفين الإنجليز في السودان، واتجه الوفد إلى تأجيل المناقشة في الاتفاقيتين لمدة سنة، ولكن الجانب البريطاني، ميَّع النصّ بجعله شاملاً لكل مواد المعاهدة وليس مادة السودان فقط.

ومن الواضح أن الجانب المصري كان يتجه نحو اتخاذ تكتيك زغلولي يبنَى على تأجيل موضوع السودان حتى تستطيع البرجوازية المصرية أن تثبت أقدامها في الداخل، وتستكشف كل مطالبها في السودان، التي كان واضحاً أن لها

مصالح فيها، ولكن تفصيل تلك المصالح كان غامضاً أحيانًا؛ فهي لم تكن قد أنتجت بعد إنتاجا سلعيا يدفعها إلى الحرص الشديد عليه.

والواقع أن جانبا كبيرا من مسألة السودان يعود إلى ارتباطه بفكرة سادت لدى شرائح البرجوازية - وخاصة الصغيرة - عن الدولة العظمى التي أنشأها محمد علي.

ولم يكن الوعي بفكرة الوحدة العربية ذات المفهوم التقدمي قد انتشر بعد؛ لذلك نلاحظ أن مفاوضات النحاس - هندرسون وإن كانت قد فشلت بسبب السودان، فإن ما رآه هندرسون هو ما ورد فعلاً في معاهدة التحالف.

إن التضليل الذي مارسته البرجوازية المصرية بالنسبة للجماهير في تلك المسألة، كان أخطر ما ترسب في وعيها من أساليب المرحلة، ولم تسمح الظروف إلاَّ نادرا بأن يطرح الشعار الصحيح المعبر بالفعل عن مصالح الجماهير الشعبية في مصر والسودان، ذلك الذي يرى أن الارتباط بين الشعبين المصري - والسوداني هو قضية الكفاح المشترك ضد الاستعمار، وأن التضامن بين الشعبين المصري والسوداني هو رابطة نضالية وكفاحية وليس رابطة تسلُّط وتحكُّم.

وقد بلغت الديماجوجية البرجوازية مداها، عندما غزت فكرياتها الشرائح الصغرى منها؛ فتضخمت أحكام التسلُّط، وظهرت أوهام الإمبراطورية المصرية والمجد الفرعوني...

في تلك السنوات سارت المظاهرات في شوارع المدينة تهتف:

- مصر والسودان لنا.. وإنجلترا إن أمكنا!

وكانت نكتة، ولكنها أيضا مأساة.

٦- أعمدة التحالف الخمسة

فرض التحالف المصري – الإنجليزي نفسه، بمعاهدة ١٩٣٦ ،على كل التحفظات التي سور بها تصريح فبراير الاستقلال المصري.

وليس في تاريخ مصر الحديث، موضوع تتشعب فيه الآراء وتختلف، مثل تلك المعاهدة. فقد ثار الخلاف حولها أيام وقعت، وحين طبقت، ثم ثار فيما بعد ذلك من سنوات عند التاريخ لها وتحليلها.

ومكمن الخلل الرئيسي عند المناقشة، هو جهل أو تجاهل جذور المشكلة، فحين نقول أن معاهدة ١٩٣٦ هي ما كانت تريده البرجوازية، لأنه أقصى ما كانت تقدر عليه، فنحن لا نبرر بهذا تقاعسها، ولكننا نوصف واقعها.

وبمثل ما كان التحالف قدرا برجوازيا، فقد كان أمنية بريطانية، عبر عنها اللورد ملنر في حوار له مع سعد زغلول عام ١٩٢٠ ،فقال:

- "أننا الآن في مصر وقد وضعنا يدنا على كل شيء، ونريد أن يكون شرعيا مستندا إلى قوة عسكرية. نحن نبحث عن مصر منذ مائة سنة، وهي الآن في قبضتنا فعلا، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم".

وهكذا قدم اللورد ملنر مشروع مساومة واضح وصريح، فإنجلترا تطلب الإقرار بشرعيتها احتلالها لمصر، مقابل السماح للبرجوازية بمشاركتها السلطة ورعاية مصالحها الناشئة، وهو أمر لم تأباه البرجوازية، بل قبلته، لأنها لم تكن تستطيع سواه.

وفضلا عن عجزها عما عدا التحالف، فقد كـان هنـاك اتصال الأرحام بينهما، فالبرجوازية المصرية، كانت قد نمت عبر محاولة الاستعمار امتصاص الحد الأعلى من الفائدة من السوق المصرية، فعبر عمليات تصـدير القطـن واسـتيراد المواد الغذائية – وهي العمليات التي كان يتم استلاب مصر من خلالها – نمت فئات من متوسـطي التجـار. وتكشـف التقارير السنوية – التي كان يكتبها اللورد كرومر لحكومته – بوضوح، عن النشاط التجاري الزائد الـذي كـان نتيجـة طبيعية لشكل الاستغلال الاستعماري (تصدير السلع واستيراد المواد الخام). فبينما كانت قيمة الصادرات والـواردات فـي العشر سنوات التالية للاحتلال ١٩,٧ مليون جنيـه، إذ بهـا تزيد في السنوات من ١٨٩٣ و١٩٠٢ إلـى ٢٥,٨ مليـون جنيه، ثم إلى ٥١,٢ مليونا في السنوات العشر المنتهية بعـام ١٩١٣ ،وفي سنوات الحـرب بلغـت ٦٦,٥ مليونـا مـن الجنيهات. وأدت العمليات التجارية إلى نمو فئة مـن مـلاك السفن ومنشآت غزل القطن، كما أدت إلى دخول المصريين في عمليات تجارة القطن على أوسع نطاق.

وكان الطابع اليدوي والحرفي هو الغالب علـى الإنتـاج الصناعي، حتى لقد ذهب تقرير صدر عن مصلحة التجـارة الإنجليزية إلى القول بأنه حتى عام ١٩٠٣ ،كانـت مصـر تعتمد على آلاف المغازل التي تستعمل الإنتاج الكوخي، وما تزال الأواني والحصر والسلع الخشبية والجلدية تنـتج فـي القرى، غير أنه في السنوات العشر الماضية قد حدث اندفاع ملحوظ إلى المدينة، وزيادة مضطردة في الإنتاج الصناعي، ويظهر من تعداد (١٩١٧)أنه بينما زاد عدد السكان عموما منذ سنة (١٩١٧)بنسبة ١٨ ٪ زاد عـدد سـكان القـاهرة والمدن الكبيرة التي يزيد تعدادها على خمسين ألـف نسـمة بنسبة أكبر من ذلك بكثير.

فإذا تنبهنا للجانب الآخر من تأثير سنوات الحرب على اقتصاديات مصر، فسوف نلاحظ أن الميزان التجاري كان يميل إلى زيادة قدرها ٢،٦ في السنوات العشر السابقة على الحرب، أي بمتوسط ٤٦ ألف جنيه سنويا، فإذا بتلك الزيادة ٦،٥ مليون جنيه في سنوات الحرب الأربع، أي ترتفع إلى بمتوسط مليونين من الجنيهات سنويا. وبقدر ما تكشف تلك الزيادة في الميزان التجاري، عن نمو التجارة، تكشف أيضا عن أن الواردات – التي قلت نتيجة للحرب – قد نشطت الصناعات المصرية التي رأى المحتل نفسه مرغما على السماح بها لكي يشبع احتياجات جيوشه المتحاربة.

كذلك أدى تطبيق الخطة الاستعمارية الرامية إلى تكوين طبقة من صغار الملاك لاستغلالها، واستخدامها كقوة في مواجهة الطبقات الأخرى، أدى ذلك إلى نمو تلك الشريحة، وتكوينها لبرجوازية زراعية متحررة، وكانت خطة بلورة تلك الشريحة من شرائح البرجوازية قد بدأت مع صدور قانون الخمسة أفدنة على عهد اللورد كرومر، ليعفي من يملكون خمسة أفدنة وأقل من الضرائب ومن الحجز على ملكياتهم وفاء لأي ديون، وهو ما انتهى بنجاح هؤلاء في تكوين تراكم بدأ أثره في أن من يملكون ٥٠ فدانا أصبحوا – عام ١٩١٣ – يشكلون ٣٨،٨ ٪ من الملاك ويملكون ٣١٪ من الملكيات الزراعية.

وهكذا جاءت البرجوازية المصرية من صلب الإمبريالية، بحيث عجزت دائما عن أن تتمرد عليها أو تقطع الحبل السري الذي يربطهما، لذلك فإن مسألة التحالف لم تكن مرفوضة، وجاء الخلاف حولها خلافا في الدرجة لا في النوع، حتى لقد قبل المفاوض المصري – جيرونديا كان أو يعقوبيا – نصوصا متشابهة حول

تلك المسألة، التي يبدو أنها كانت أقل المسائل خلافا بين الجناحين برغم أنها المسألة المحورية في علاقات مصر ببريطانيا.

وفي مفاوضاته مع ملنر، قدم سعد زغلول نصاً لا يخرج عن كونه تفسيرا لعرضه الذي قدمه لـ ونجت عندما قابله، فقد تضمن مشروعه الموافقة على أن يكون لبريطانيا العظمى أن رأت لزوما لذلك أن تنشئ على مصاريفها على الشاطئ الأسيوي لقنال السويس، نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه أن يحصل من الهجمات الأجنبية على القنال، على أن لا يعطي إنشاء هذه النقطة لبريطانيا أي حق في المداخلة في أمور مصر، ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة.

ووافق المشروع الزغلولي أيضا على عقد محالفة دفاعية تدافع بريطانيا بمقتضاها عن الأراضي المصرية ضد أي تدخل من جانب أي دولة أوروبية، ولو لم تكن سلامة القطر المصري نفسه في خطر فإن مصر تتعهد بأن تقدم – داخل الحدود – لبريطانيا العظمى جميع ما تحتاج إليه حربيا من تسهيل. سبل المواصلات وأعمال النقل، مع تعهد مصر فوق ذلك بألا تعقد أي محالفة مع أي دولة أخرى بدون اتفاق مع بريطانيا العظمى.

وهكذا تأكد – بعد أولى خطواتها – أن مطلب التحالف ليس مرفوضا في منطق البرجوازية المصرية، ولكن المشكلة نتجت عندما اختلف الشريكان في شروط الصفقة والمساحة التي تحتلها البرجوازية المصرية من السلطة، مقابل إقرارها بشرعية تبعية مصر لبريطانيا.

وحين صدر تصريح فبراير، أعطى للبرجوازية المصرية ما اعتبره الإمبرياليون النصيب الذي لا تستحق أكثر منه في السلطة حين صدوره، على أن المفاوض البريطـاني كـان يحتفظ بعكس ما كان مستعدا للتنازل عنه، بعد أن يسـتنزف قدرة البرجوازية المصرية على المقاومة.

وفي شرحه للتحفظين الأول والثاني من تحفظات فبرايـر وهما:

- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

- الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبـي بالـذات أو بالواسطة.

.. ذهب اللورد ملنر إلى القول بأن ذلك يعني أن يكون لبريطانيا الحق في إبقاء قوة عسكرية فـوق أرض مصـر لتحمي بريطانيـا مصـلحتها الخصوصـية وهـي ضـمان مواصلاتها.

ولم تكن مسألة النقطة – أو القاعدة – العسـكرية محـل خلاف على الإطلاق بين الطرفين – البرجوازي والإمبريالي – من حيث المبدأ، فالوفد منذ مقابلة ٢٣ نـوفمبر (تشـرين الثاني) ١٩١٨ كان يقر بضـرورة وجـود قـوة عسـكرية بريطانية في مصر، ولكن الخـلاف حـدث حـول بعـض المسائل، أهمها المكان الذي تستقر فيه تلك القوة وقت السلم، فبيما أصر الجانب المصري على أن يحدد لها مكانا معينا هو الضفة الشرقية لقنال السويس، رفـض الجانـب البريطـاني تحديد أي مكان معين لبقاء تلك القوة. وطلب كـرزون أن تخول الحرية لمرور الجنود بسبل المواصلات، ويبقى جنود بريطانيا في الأوقات والمحلات التي تعين لهذا الغرض فـي أوقاتها ومحلاتها، ورفض كرزون الموافقة على تأقيت بقاء النقطة العسكرية متسائلا:

- وهل أهمية مصر للمواصلات البريطانية تزول؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ما وضع لحمايتها مؤقتا؟

وأضاف كرزون ثلاث أسباب أخرى لبقاء القوة العسكرية – غير حمايتها للمواصلات – وهي: حماية الأمن الداخلي، والدفاع عن سلامة الأراضي المصرية، والدفاع عن الحدود. وأدى هذا التصور لوظيفتها لدى كرزون إلى رفضه لتحديد أي مكان تستقر فيه القوة على أساس أنها ستكلف بمهام تتطلب وجودها بشكل مستمر في أماكن متعددة وليست في الصحراء.

وقد أدى هذا إلى إثارة مسألة قدرة الجيش المصري والبوليس المصري، وأصر الجانب المصري على أنهما قادران على القيام بتلك المهام. وأشار كرزون إلى أن "فلاحي مصر هم خير فلاحين للأرض، لكن ليس لديهم أي استعداد حربي" ثم جاء مشروعه متضمنا عدم تحديد مكان القوة العسكرية.

وفي مفاوضات ثروت – تشمبرلين طالب الأول بأن يتم نقل الجنود البريطانيين إلى القنال بعد مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بينما أصر المشروع البريطاني على أن ينظر بعد عشر سنوات في مسألة الجهات التي تستقر فيها القوات، كما تضمن قيدا يحدد عدد جنود الجيش المصري بـ ١٢,٢٥٠ فردا خلال السنوات العشر، ثم استطاع الجانبان أن يصلان إلى اتفاق يضيف إلى ما ورد في المشروع البريطاني إمكانية عرض المسألة على عصبة الأمم في حالة عدم الاتفاق على تحديد تلك الأماكن، مع حذف القيد الذي وضع على عدد جنود الجيش المصري.

وفي مقترحات محمد محمود – هندرسون وافقت إنجلترا لأول مرة على أن يكون غرض بقاء القوات البريطانية فـي مصر هو حماية قناة السويس باعتبارهـا طريقـا أساسـيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية.

كما وافقت على تحديد مكان بقاء تلك القوات وهو شرقي خط عرض ٣٣ .وحاول الجانب المصري الحصول على شروط أفضل في محادثات النحاس – هندرسون، مصرا علـى أن يكون مكان استقرار القوة البريطانية هو بـور فـؤاد، وأن يكون هدفها المساعدة في الدفاع عن القنال الذي هو مهمـة أساسية للجيش المصري، وعلى أن يكون بقاءهـا موقوتـا بالحالة التي يصبح فيها الجيش المصري في حالة يسـتطيع معها أن يصد بمفرده أي اعتداء على قناة السـويس حتـى يصل مدد الحليف.

ورفض الجانب البريطاني المقترحات المصرية، وطالـب من حيث المكان ببورسعيد والإسماعيلية والسويس، ثم أمكن الوصول إلى تسوية تبقى القوة العسـكرية بمقتضـاها فـي السويس وأماكن قليلة مجاورة.

على أن الجانب البريطاني رفض تلك التسوية عند الدخول في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ ،على أساس أن الوضع الدولي – بشكل عام – كان قد تغير، ومن هنا توسعت تلك المعاهدة في تحديد الأماكن المخصصة لبقاء الجنود وزيدت المسـاحة التي حددت لتدريبهم.

أما الدفاع عن مصر فقد تبلـور – غيـر بقـاء النقطـة العسكرية – في حقوق تعاهدية هي:

• عدم وقوف دولة من الدولتين المتحـالفتين موقفاً يتعارض مع المحالفة في علاقاتها بالدول الأجنبية الأخرى.

• عدم إبرام إحداهما معاهدات سياسية تتعارض مع أحكامها.

• تبادل الرأي لفض ما يقع بـين أحـداهمان ودولـة أخرى من منازعات.

• نجدة أو معاونة إحدى الدولتين للأخرى عند دخولها حربا مع دولة ثالثة، على أن تنحصر معاونة مصر – في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالـة دولية مفاجئة – فـي أن تقـدم لبريطانيـا جميـع التسهيلات والمساعدات الممكنة بما في ذلك استخدام الموانئ والمطاردات والمواصلات.

وقد تضاربت وجهات النظر دائما بين الجانبين حول تلك الحقوق، بينما كانت هناك اختلافات قليلة. فقد برزت مسـألة التمثيل السياسي لكلا الدولتين، وكانت مثار خلافات حادة في المراحل الأولى للمفاوضات، إذ كان الجانب البريطاني يصر غالبا على أن لا يترك لمصر حرية التمثيل السياسـي فـي الخارج على أساس أن الممثلين السياسيين لمصر قد يقومون بدسائس ضد بريطانيا في الدول الأوربية. وذكر كرزون أن الوضع الدولي متقلب، وأنه قد تنشأ تناقضات أخـرى بـين إنجلترا وفرنصا مثلا، وعندئذ قد يلعب الممثل المصري دوراً سيئاً قد يضر بمصالح إنجلترا في مصر، بينما عبر الجانـب المصري عن تمسكه بحرية التمثيل السياسـي، إذ بدونـه لا تتمكن مصر من عقد اتفاقات تجارية أو اقتصـادية تراعـي مصالحها. وفي بعض أدوار المفاوضات عرضت بريطانيـا أن تتولى بواسطة مندوبيها تمثيل مصر في الدول الأجنبية.

ومن ناحية ثانية فقد كان الجانب البريطاني يصر دائماً على أن يكون لممثل بريطانيا في مصر وضع خاص وأن تظل له أقدمية مطلقة. وقد احتفظ السفير البريطاني بمنصب شرفي بموجب معاهدة ١٩٣٦ ،إذ اعتبر أقدم السفراء الأجانب وعميد السلك السياسي.

كما أثيرت مسألة السيطرة الأجنبية على الجهاز الحكومي. وطالبت بريطانيا أن تتعهد مصر في حالة استغنائها عن الموظفين البريطانيين بألا تعين مكانهم أجانب من جنسيات أخرى، وأن تفضل دائما الرعايا الإنجليز في حالة احتياجها إلى عناصر أجنبية للعمل في جهاز الدولة.

وقد برر هندرسون هذا النص بأن بريطانيا لا يمكن أن تقبل أن يغزو الأجانب الآخرين مصر سلميا. وقد ذكره مصطفى النحاس بأن مصر تسعى للتخلص من الغزو ولا يمكن أن تسمح به للآخرين.

ومن النقاط التي دخلت في نقاط شروط المحالفة، محاولة ربط الجيش المصري بالجيش البريطاني، وقد برز هذا الاتجاه بحدة عقب أزمة الجيش، إذ نتج عما صاحبها من تدخل عنيف، تعهد الحكومة المصرية بألا تعمل ما من شأنه إقصاء كبار الضباط البريطانيين عن الجيش. ومن هنا بدأت المفاوضات بعد ذلك تسير في إطار إجراء ترتيبات لربط الجيش المصري بعجلة السيطرة البريطانية في حالة سحب هؤلاء الضباط البريطانيين.

وقد نص في المشاريع التالية بعد ذلك على أمرين:

الأول: أن تتعهد مصر باستخدام بعثة عسكرية بريطانية، وأن يكون تدريب الضباط المصريين في الخارج في بريطانيا وحدها.

والثاني: أن تكون ذخائر الجيش المصري وأسلحته ومهماته من طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها.

وأصر الجانب المصري على أن يكون هذا كلما أمكن ذلك وليس على سبيل الإلزام الكامل، وتمسك بحق مصر في الاستغناء عن البعثة العسكرية، وقد حاول الجانب المصري كذلك أن يتمسك بتوقيع محدد للتحالف، بمعنى ألا يكون أبديا، وأن يعاد النظري فيه على ضوء تغير الظروف. وقد تجاهل مشروع ملنر هذه النقطة، وطالب سعد زغلول بأن تكون المدة ثلاثين عاما فقط. وعادت بريطانيا في مشروع كرزون تغلق هذه النقطة بالإبهام، وكذلك فعلت في مشروع ثروت – تشمبرلين. وبدءا من مقترحات هندرسون ظهرت محاولات وضع زمن محدد للمحالفة. فقد ورد بها نص بأنه يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة – التي تبنى على المقترحات المذكورة – تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظروف التي تكون جارية، وذلك باتفاق بين الطرفين.

وفي مباحثاته مع هندرسون طلب مصطفى النحاس أن تكون مدة المحالفة عشرين سنة، وأن ينظر بعدها في تجديدها أو تعديلها، وبهذا وضع المفاوض المصري، قاعدة وضع أجل للمحالفة في منطقة المناقشة، بينما أصر الجانب البريطاني على أن تستمر المعاهدة إذا لم يتفق الطرفان على تعديلها. وقال هندرسون:

- أن الشعب البريطاني لا يستطيع أن يبقى بغير معاهدة معكم عشرون عاما! بينما بلور الجانب المصري طلباته بألا يكون في المعاهدة ما يدل على تأبيدها مع ضمان حرية الطرفين.

ومع إصرار هندرسون على أنهم لا يقبلون مطلقا أن تنتهي المعاهدة أي وقت مهما كان بعيدا، وصل الطرفان إلى نص بأن يعاد النظر في المعاهدة بعد عشرين عاما، وفي حالة الخلاف يعرض الأمر على عصبة الأمم، مع الإقرار بحق الطرفين في تعديل المعاهدة بعد عشر سنوات من تطبيقها برضاهما. وقد تنازل المفاوض المصري عن تلك الميزة عند توقيعه معاهدة ١٩٣٦ ،عندما وافق على إضافة فقرة بأن إعادة النظر في المعاهدة في أي وقت لا بد أن يكفل استمرار التحالف، ولا تسري إعادة النظر على المواد المتعلقة باستمرار المحالفة، وعدم اتخاذ مواقف دولية تتعارض معها، والتشاور في حالة الاصطدام بدولة أخرى والمساعدة المتبادلة في ظروف الحرب وخطرها.

وهكذا جاءت معاهدة ١٩٣٦ لتقيم – على أنقاض تحفظات فبراير الأربع – أعمدة التحالف المصري البريطاني الخمس وهي:

-اتخاذ ما يسمى بالسياسة المشتركة فلا يتخذ أحد من الطرفين المتعاقدين في علاقة مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة، ولا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكامها (مادة ٥).

- الارتباط بالدفاع المشترك، إذا اشتبك أحد من الطرفين في حرب، يقوم الطرف الآخر بنجدته بصفته حليفا، وتنحصر معاونة مصر – في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة – أن تقدم لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة، بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات والمواصلات (مادة ٧).

-الاحتفاظ بقاعدة بريطانية في مصر، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يفكل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة، يرخص ملك مصر، لبريطانيا، بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال القوات العسكرية اللازمة لحمايتها.

-بقاء الوضع في السودان على ما كان عليه بمقتضى اتفاقيتي يناير ويوليو ١٨٩٩ .

على أن يكون من المتفق عليه أن أي تغيير في المعاهدة، عند إعادة النظر بها، يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ الأساسية للتحالف.

أمام الأعمدة الخمسة للتحالف تظهر حقيقتان على جانب من الأهمية:

* النص على أن يعاد النظر في المعاهدة – بعد انقضاء عشرين عاما.

* الحقيقة الأولى: أن هذه الأسس لا تختلف كثيرا عما أراده اللورد ملنر في مشروعه الذي قدمه للوفد عام ١٩٢٠ ،ورفضه يعاقبة البرجوازية المصرية، حين كانت الجماهير الشعبية تزحم ألوهيتهم، وتدفعهم لتطرف يتجاوز إمكانياتهم، ومصالحهم، وحين نجح الإمبرياليون في طرد الجماهير من الحلبة استنامت البرجوازية المصرية لإرادتهم، ووقعت المحالفة بلا ضجيج.

* الحقيقة الثانية: أن هذه العمدة الخمسة تقترب في جوهرها من الأعمدة التي أقامت عليها بريطانيا معاهداتها مع العراق (١٩٣٠)،ومع محاولتها بعد –

ذلك لعقد معاهدات مع مستعمراتها المختلفة، وهو ما يؤكد أنها كانت تدرك طبيعة البرجوازية في البلدان التابعة والمتخلفة.

على أن معاهدة ١٩٣٦ وقد أنهت تحفظات فبراير، أتاحت الفرصة لانتقال العلاقة بين البرجوازية المصرية وبين الاستعمار إلى مرحلة جديدة نسبيا. فقد مكنتها تلك المعاهدة من إلغاء الامتيازات الأجنبية، كما كانت خطوة في سبيل تصفية الديون تصفية كاملة. وبذا حصرت العلاقة بين مصر وبريطانيا في ثنائية شبه مغلقة، ولكن جوهر العلاقة بين الشعب والاستعمار لم يتغير. وفي نفس الوقت فإن السنوات التي سادتها تحفظات فبراير شهدت تغيرات جديدة في مواقع البرجوازية المصرية، فقد استطاعت أن تفرض الحماية الجمركية على منتجاتها بنسبة تصل إلى ٢٥ ٪ للسلع التي لها مثيل في الإنتاج المحلي، وأن تستصدر تشريعات بتفضيل المنتجات المصرية في العطاءات الحكومية حتى ولو ارتفع سعرها بنسبة ١٠ ،٪ وظهرت استثمارات جديدة في ميادين صناعية متعددة. واستغلت البرجوازية رخص الأيدي العاملة وبعض المواد الخام في تحقيق تراكم تنشئ من خلاله قاعدتها الصناعية. كما اتجهت أقسام منها إلى مشاركة الرأسمالية الأوربية مشكلة شرائح كومبرادورية. بينما دفعت ظروف متعددة شرائح أخرى منها، إلى محاولة مبكرة للتجمع والتكامل بهدف احتكار السوق في بعض المنتجات، وأدى نشوب الحرب العالمية الثانية وما أدت إليه من تطورات إلى موقف جديد تماما. فقد تفجر الصراع بين تلك الشرائح – بعد ما أصابها من نمو أثناء الحرب – وارتفعت درجة التوتر بينهما وبين الاستعمار.. واحتدت التناقضات بين الاستعمار وبين الجماهير الشعبية التي أخذت تحضر معدات العنف..

وبدأت البرجوازية المصرية تحضر معدات المفاوضـة، وأدوات محاصرة العنف!

وذلك يحتاج جزءا آخر من هذا الكتاب.

"صلاح عيسى"

القاهرة – ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٧٨

إحالات وإضافات

١ -الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): عجائب الآثار فـي التراجم والأخبار مطبعة دار الفـارس – بيـروت – مطبعة سبها (ب. ت) م ١ – ص ٣٣٥ .

٢ -بلنت (الفريد سكاون): التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصـر – ترجمـة الـبلاغ – القـاهرة – ١٩٢٩ –

٣ -الرافعي (عبد الرحمن): ثورة ١٩١٩ – تاريخ مصـر القومي من ١٩١٤ – ١٩٢١ – ط ٣ ،حــ ١ ،دار الشعب – القاهرة – ١٩٦٨ ،ص ٦٨ – ٦٩.

٤ -محاضر جلسات مجلـس النـواب المصـري – دور الانعقاد الأول – الجلسة ٤ ،في ٧ / ٦ / ١٩٢٤ .

٥ -غربال (محمد شفيق). تار يخ المفاوضات المصـرية البريطانية – ط ١ – مكتبـة النهضـة المصـرية – القاهرة – ١٩٥٢ ،ص ٣ .

٦ -السيد (أحمد لطفي): المساندة لا المعاندة – مقال في صحيفة الجريدة – العدد ٤٤ ،في ٣٠ / ٤ / ١٩٠٧.

٧ -نص التقرير في الكتاب الأبيض المصـري: القضـية المصـرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ ،المطبعـة الأميريـة – القاهرة – ١٩٥٥ ،ص ٥٧ .

٨ -غربال: المصدر السابق، ص ٩٤ .

٩ -الرافعي (عبد الرحمن): تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصـر – جــ ١ ،ص ٣ ،مكتبـة النهضة المصرية ١٩٤٨ ،ص ١٣٤ .

١٠ -الرافعي: المصدر نفسه، ص ٨.

١١ -ابن إياس (محمد بن أحمد): بدائع الزهور في وقـائع الدهور – دار الشعب، القاهرة ١٩٦٤ ،ص ١١٠٨.

١٢ -جرجس (فوزي): دراسات في تاريخ مصر السياسـي منذ العصر المملوكي – ط ١ ،القاهرة.

١٣ -الجريتلي (د. علي): تاريخ الصناعة في مصر فـي النصـف الأول مـن القـرن الـ ١٩ – ط ١ ،دار المعارف بمصر، ١٩٥٢ ،ص ١٩.

١٤ -وصف مصر – المجلد ١٥ – عـن الرافعـي (عبـد الرحمن): تاريخ الحركة القومية، جـ ١ ص ٢٦٧ .

١٥ -وصف مصر – المجلد ١٧ – عن الرافعي: المصـدر نفسه.

١٦ -الرافعي: المصدر نفسه، ص ٢٨٥ .

١٧ -الجريتلي: ص ١٩ .

١٨ -الجريتلي: ص ١٨ .

.٢٠ – ١٩ ص: الجريتلي- ١٩

.٢١ – ٢٠ ص: الجريتلي- ٢٠

٢١ -الجريتلي: ص ٢٠ .

٢٢ -الرافعي: تاريخ الحركة القومية، جـ ١ ،ص ٤٢ .

٢٣ -وصف مصر – الجزء ١٢ – نقلا عن الرافعي: المصدر السابق، ص ٤٦.

٢٤ -وصف مصر – الجزء ١٨ – نقلا عن الرافعي: المصدر السابق، ص ٥٣ .

٢٥ -الرافعي: المصدر السابق، ص ٤٥ .

٢٦ -عيسى (صلاح): عبد الرحمن الجبرتي – الانتلجنسيا المصرية في عصر القومية – دراسة تحت الطبع راجع فصولا منها نشرت في قضايا عربية – البيروتية – ١٩٧٤ و١٩٧٥.

٢٧ -متولي (د. محمود): الجبرتي والبرجوازية المصرية – بحث في ندوة عبد الرحمن الجبرتي وعصره، جـ ٣ – الجمعية المصرية للدراسات التاريخية – (طبعة محددة) – مطبعة جامعة عين شمس – القاهرة ١٩٧٤.

٢٨ -الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): مصدر سابق – ٢٩٠. ص، ١٢

٢٩ -المصدر نفسه.

٣٠ -وحيدة (صبحي): في أصول المسألة المصرية – ط ٢ – مكتبة مدبولي – القاهرة (ب. ت)، ص ١٥٤ .

٣١ -مذكرات بوربين – نقلا عن عوض (أحمد حافظ): فتح مصر الحديث أو نابليون بونابرت في مصر – ط ١ – مطبعة مصر – القاهرة ١٩٢٥ ،ص ١٢٣ .

٣٢ -الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): عجائب الآثار – م ٥٨٢. ص، ١

٣٣ -البراوي (د. راشد) وعليش (محمد حمزة): التطور الاقتصادي في العصر الحديث – ط ٥ – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ١٩٥٤ ،ص ٣٨ .

٣٤ -الجبرتي: عجائب الآثار – م ١ ،ص ٥٨٢.

٣٥ -الجبرتي: عجائب الآثار – م ١ ،ص ٦٠٩ – ٦١٠.

٣٦ -راجع ترجمة الشيخ الدردير – العجائب، م ٢ ،ص

٣٧ -الجبرتي: المصدر نفسه – م ١ ،ص ٦١٠ .

٣٨ -الجبرتي: المصدر نفسه – م ١ ،ص ٦١٠ .

٣٩ -وحيدة (صبحي): في أصول المسألة المصرية – ط ٢ – مكتبة مدبولي – القاهرة (ب. ت)، ص ١٥٤ .

٤٠ -المصدر نفسه، ص ١٥٣ .

٤١ -مذكرات نابليون – نقلا عن الشناوي (د. عبد العزيز محمد): صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن ١٨ – بحث في الندوة الدولية لتاريخ القاهرة – ط ١ – مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧١ ،ص ٨ .

٤٢ -هيرولد (ج. كرستوفر) ترجمة فؤاد أندراوس بونابرت في مصر – دار الكاتب العربي – القاهرة ١٩٦٧، ص ٩٧ .

٤٣ -المصدر نفسه – ص ٢٥ .

٤٤ -المصدر نفسه – ص ٢٥١ .

٤٥ -المصدر نفسه – ص ٢٩٨ .

٤٦ -المصدر نفسه – ص ٢٩٩ .

٤٧ -الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس – تحقيق أحمد زكي عطية وعبد المنعم عامر ومحمد فهمي عبد اللطيف وحنفي عامر – وزارة التربية والتعليم بمصر – الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٩٦١ ،جـ ١ ،ص ٦١ .

٤٨ -جمع جوريجي وهو لقب كان يطلق في الاستعمال العثماني على ضباط الانكشارية وعلى مختاري القرى المتقدمين فيها، أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات. وهي رتبة عسكرية تعادل رتبة الرائد، كما أن مدلولها الطبقي واضح. واجع غربال (محمد شفيق): بحث عن المصطلحات الواردة بعجائب الآثار للجبرتي – مجلة كلية الآداب – القاهرة ١٩٣٦ .

٤٩ -عوض (د. لويس): المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث – المبحث الثاني – مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٦٣ ،ص ١٨ .

٥٠ -المصدر نفسه، ص ١٩ .

٥١ -الرافعي: تاريخ الحركة القومية، جـ ١ ،ص ١٨ .

٥٢ -العجائب، م ٣ ،ص ٣٧٦ .

٥٣ -المصدر نفسه، ص ٣٧٧ .

٥٤ -المصدر نفسه، ص ٣٧٨ .

٥٥ -هيرولد: مصدر سابق، ص ٢٢٤.

٥٦ -الجبرتي: المصدر السابق، م ٢ ،ص ٥٢١.

٥٧ -الرافعي: الحركة القومية، جـ ١ ،ص ٨١.

٥٨ -الجبرتيك المصدر السابق.

٥٩ -الجبرتي: عجائب الآثار.

٦٠ -الرافعي: المصدر السابق، جـ ١ ،ص ٨٠ .

٦١ -عوض (د. لويس): مصدر سابق، ص ٣٠ .

٦٢ -الجبرتي: عجائب الآثار.

٦٣ -الجبرتي: المصدر نفسه.

٦٤ -الجبرتي: المصدر نفسه.

٦٥ -عوض (د. لويس): المصدر السابق، ص ١٧ .

٦٦ -مراسلات نابليون – جـ ٤ – وثيقة ٣٢٣٨ – نقلا عن الرافعي: تاريخ الحركة القومية – جــ ١ ،ص٨٥.

٦٧ -الرافعي: المصدر السابق، ص ٨٣ .

٦٨ -مراسلات نابليون – جـ ٤ – وثيقة ٢٨٥٨ – نقلا عن الرافعي – المصدر السابق – جـ ١ ،ص ٨٤ .

٦٩ -المصدر نفسه.

٧٠ -عوض (د. لويس): المصدر السابق، ص ٢٢ .

٧١ -هيرولد: ص ١٩٧ .

٧٢ -المصدر نفسه، ص ٢٦٢ .

٧٣ -عوض (د. لويس): المصدر السابق، ص ٣٩ .

٧٤ -هيرولد: ص ٢٤٨ .

٧٥ -الجبرتي: عجائب الآثار، م ٢ ،ص ٢٨٠ .

٧٦ -الرافعي: المصدر السابق، ص ١٥٢ .

٧٧ -الجبرتي: المصدر السابق، م ٢ ،ص ١٨١ .

٧٨ -هيرولد: المصدر السابق، ص ١٠٤ .

٧٩ -عوض (أحمد حافظ): فتح مصر الحديث – ص ٦٨– ٩٩.

٨٠ -هيرولد: ص ١٠٥ و١٠٦ .

٨١ -مراسلات نابليون – الجزء الرابع – وثيقة رقم ٢٧٨٥ – نقلا عن الرافعي: المصدر السابق.

٨٢ -مذكرات نابليون – نقلا عن عوض (أ. حـافظ)، ص١٠٣.

٨٣ -المصدر نفسه.

٨٤ -هيرولد: ص ١٧٠ .

٨٥ -الرافعي: تاريخ الحركة القومية – جـ ١ ،ص ١٥٨ /١٥٩.

٨٦ -مراسلات نابليون – جـ ٤ – وثيقة ٣١٤٧ – نقلا عن الرافعي: ص ١٩٨ .

٨٧ -مراسلات نابليون – جـ ٤ – وثيقة ١٣٤٨ – نقلا عن الرافعي: ص ١٩٨ .

٨٨ -هيرولد: ص ١١٤ .

٨٩ -عوض (أ. حافظ) – المرجع السابق، ص ١١٦–١١٧.

٩٠ -الجبرتي: عجائب الآثار.

٩١ -الجبرتي: نفس المصدر، م ١ ،ص ١٩٢ .

٩٢ -هيرولد: ص ٢١٣ .

٩٣ -الجبرتي: عجائب الآثار.

٩٤ -المصدر نفسه.

٩٥ -الجبرتي: العجائب، جـ ٢ ،ص ١٩٢ .

٩٦ -عوض (أ. حافظ): فتح مصر، ص ١٤٧ .

٩٧ -الرافعي: تاريخ الحركة القومية، ج ١ ،ص ٧٦–٧٧.

٩٨ -عوض (أ. حافظ): المصدر السابق، ص ١٥٠–١٥١.

٩٩ -الرافعي: المصدر السابق، ص ٧٥ .

١٠٠ -أنيس (د. محمد): دراسة في المجتمع المصري من الإقطاع إلى الاشتراكية – مجلة الكاتب القاهرية –١٩٦٥.

١٠١ -هيكل (د. محمد حسين): مذكرات في السياسة المصرية – الجزء الأول – النهضة المصرية، .٨٢ ص، ١٩٥١

١٠٢ -أنيس (د. محمد): دراسات في وثائق ١٩١٩– المراسلات السرية بين عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة –١٠٠ ص، ١٩٦٣.

١٠٣ -حول استقلال زفتى راجع: امبراطورية زفتى – فصل في كتاب. أحمد بهاء الدين: أيام لها تاريخ – دار روز اليوسف – القاهرة ١٩٥٤ .راجع أيضا: فكري أباظة: الضاحك الباكي – كتب للجميع – القاهرة، شركة الإعلانات المصرية، ١٩٤٩ .

١٠٤ -فؤاد (محمود): مجموعة خطب سعد زغلول باشا الحديثة – الناشر يوسف البستاني، القاهرة ١٩٢٤ .

١٠٥ -المصدر نفسه: خطبة سعد زغلول في ١٦ إبريل (نيسان) ١٩٢١ .

١٠٦ -كافة النصوص المتعلقة بالمفاوضات المصرية الريطانية، رجعنا فيها إلى الكتاب الأبيض المصري، الذي نشرته وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٥٤، بعنوان القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤– المطبعة الأميرية – ١٩٥٥ ،وبالنسبة للسودان، رجعنا للكتاب الأخضر الذي أصدرته وزارة الخارجية المصرية بعنوان السودان ١٨٨٢ – ١٩٥٣ ،والفقرة المستشهد بها هنا من الكتاب الأبيض ص ١٤٢ .

أما بالنسبة لمفاوضات عدلي – كرزون فقد بدأت عقب رفض الوفد للمشروع الملنري، إذ قدمت بريطانيا تبليغا إلى السلطان (الملك) فؤاد، في فبراير

(شباط) ١٩٢١ ،باعتبار الحماية علاقة غير مرضية، مع دعوى مصر للدخول في مفاوضات رسمية لإبدالها بعلاقة أخرى، وتألفت وزارة عدلي يكن بهذا الهدف، وكان من نتيجة هذا أن حدث انشقاق في هيئة الوفد، إذ أيد بعض أعضائه عدلي الذي سافر في يوليو (تموز) ١٩٢١ إلى لندن لمفاوضة كرزون – وزير خارجية بريطانيا – واستمرت المفاوضات حتى نوفمبر ١٩٢١ دون الوصول إلى حل جذري.

وقد جرت حوادث داخلية هامة أثناء المفاوضات، إذ اشتدت المعركة بين الوفد والحكومة وجرت حوادث صدام متعددة، وكانت الشروط التي عرضتها بريطانيا على عدلي أقل بكثير مما عرضه عرضه ملنر على زغلول.

وأعلن عدلي في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢١ قطع المفاوضات، واستقال بمجرد وصوله في ديسمبر (ك ١).

١٠٧ -الرافعي (عبد الرحمن): مذكراتي – دار الهلال – القاهرة ١٩٥٢ ،ص ٤٩ .

١٠٨ -محاضر جلسات مجلس النواب المصري – الجلسة الأربعون في ٧ يونيو (حزيران) ١٩٢٤ .

١٠٩ -عبيد (مكرم): بحث تحليلي مقارن للمعاهدة المصرية الإنجليزية ١٩٣٦ – محاضرة ألقاها بجامعة فؤاد الأول – ونشرها اتحاد دار النشر الحديثة – القاهرة ١٩٣٦.

١١٠ -كامل (مصطفى باشا): المسألة الشرقية – مطبعة الآداب – القاهرة ١٨٩٨ .

١١١ -يقع الفصل المتعلق بالمسألة المصرية في كتاب المسألة الشرقية بين صفحات ٢١٤ ،٢٨٠ .

١١٢ -كامل (مصطفى باشا): عن جريدة اللواء – ٢ مايو (آيار) ١٩٠٦.

١١٣ -فريد (محمد): مذكراتي بعد الهجرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٨ .

١١٤ -دنيا (عبد العزيز حافظ) رسائل تاريخية بين مصطفى كامل باشا وفؤاد سليم باشا – القاهرة.٩٧٣.

١١٥ -فريد (محمد): مذكراتي بعد الهجرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٨ ،ص ٤٣٠.

١١٦ -المصدر نفسه، ص ١٧٠ .

١١٧ -هيكل (د. محمد حسين): مصدر سابق، ص ٦٦ .

١١٨ -المصدر نفسه، ص ٦٧ .

١١٩ -أبو الفتح (محمود): مع الوفد المصري في باريس – ص ٩٣ ،ويقول أيضا (ص ١٠٠):أن الوفد عاد وحاول الاستعانة بالاشتراكيين ودفع لجريدتهم ١٥,٠٠٠ فرنك، ولكنهم رفضوا المبلغ.

١٢٠ -المصدر نفسه.

١٢١ -النص الكامل لتقرير ملنر منشور في الكتاب الأبيض المصري (راجع هامش ١٠٦ (بين ص ٣٣ و٩٣ .وكافة النصوص التي استندنا إليها واردة في

النص المذكور.

١٢٢ -أنيس (د. محمد): دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩– الجزء الأول – المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٦٣ ،ص ٧٤ .

١٢٣ -المصدر نفسه، ص ٩٢ .

١٢٤ -العقاد (عباس محمود): سعد زغلول – سيرة وتحية – مطبعة حجازي – القاهرة ١٩٣٦ ،ص ٢٢١ .

١٢٥ -المصدر نفسه، ص ٢٢٨ .هذا ولم يشر عبد العزيز فهمي في مذكراته إلى أي واقعة تتعلق بثورة ١٩١٩ . انظر: فهمي (عبد العزيز): قصة حياتي – دار الهلال القاهرة ١٩٦٣ .

١٢٦ -كان شباب المحامين قد لقنوا الفلاحين المصريين عبارة إنجليزية نصها: Speak with Saad Bacha ليردوا بها على أي أجنبي يسألهم عن أي شيء يتعلق بمصر.

١٢٧ -هناك تفصيلات كثيرة نشرها مصطفى أمين في كتابه (الكتاب الممنوع) – دار المعارف – القاهرة ١٩٧٦ ،حول علاقة الجناح الإرهابي بالوفد.

١٢٨ -النص الكامل للتقرير – الكتاب الأبيض – من ص٩٣ – ٣٣.

١٢٩ -محضر الجلسة الأولى في ١٢ يوليو ١٩٢١– الكتاب الأبيض، ص ٩٤ .

١٣٠ -محضر الجلسة الأولى، ص ٩٧ .

١٣١ -نحاس (د. يوسف): صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث، مفاوضات عدلي – كرزون، القاهرة – مكتبة الأنجلو – ١٩٥١ ،ص ٢٠ .

١٣٢ -خطبة مكرم عبيد في ٦ مايو ١٩٢١ – المكرميات، جمع ونشر: أحمد قاسم جودة، ص ٢٦ .

١٣٣ -الكتاب الأبيض، ص ١٨٥ – ١٨٦ ،ومذكرات يوسف نحاس، ص ٩٦ .

١٩٢١ إبريل ١٦ -١٣٤.

١٣٥ -محاضر جلسات مجلس النواب المصري – جلسة ٧ يونيو ١٩٢٤ .

١٣٦ -محاضر جلسات مجلس النواب المصري – جلسة .١٩٢٤ يونيو ٢٨

١٣٧ -خطبة سعد زغلول في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ .

١٣٨ -حديث الأمير عمر طوسون للأهرام في ٢٥ يناير .١٩٢٤

١٣٩ -وزارة الخارجية المصرية – الكتاب الأبيض: القضية .٢١٩ – ٢١٨ ص، ١٩٥٤ – ١٨٨٢ المصرية

١٤٠ -الانقلاب الدستوري الأول (زيور – من نوفمبر ١٩٢٤ حتى مايو ١٩٢٦:(عقب مقتل السردار استقالت وزارة سعد زغلول، وتولى أحمد زيور باشا – رئيس مجلس الشيوخ – رئاسة الوزارة التي جعلت شعارها إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وسلمت وزارته ببقية المطالب التي وردت في إنذار ٢٢ نوفمبر. وخوفا من أن يعارضها البرلمان الوفدي أصدرت مرسوما بتأجيله لمدة شهر، وقبل انتهائه استصدرت مرسوما آخر بحل مجلس النواب، وتحديد يوم ٦ مارس

(آذار) ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد. وألغت قانون الانتخابات المباشرة الذي كان قد أصدره المجلس الوفدي وأعادت قانون الانتخابات على درجتين. وقد سبق حل المجلس تعيين إسماعيل صدقي وزيرا للداخلية بهدف تزوير الانتخابات، فبدأ بتعديل الدوائر الانتخابية استجابة لرغبات مرشحي الحكومة. وأجريت الانتخابات في ١٢ مارس ١٩٢٥، متأخرة عن الموعد الذي حدده المرسوم. وعلى الرغم من أن نتيجة الانتخابات جاءت لصالح الوفد، إلا أن الحكومة أصدرت بيانا بأن الأحزاب المؤتلفة قد فازت بالأغلبية، وعدل زيوار وزارته فدخلها الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد (وهو حزب السراي).

وافتتح مجلس النواب في ٢٣ مارس ١٩٢٥ وبدئ في انتخاب رئيسه، فإذا بسعد زغلول ينال ١٢٣ صوتا وينال ثروت ٨٥ صوتا. فتبين بذلك أن المجلس يضم أغلبية وفدية بخلاف زعم الحكومة، فاستصدرت الوزارة مرسوما بحل مجلس النواب مرة ثانية في مساء نفس اليوم. واستمر الانقلاب فترة. ثم بدأ انشقاق المؤتلفين، فخرج الأحرار الدستوريين، واستمرت الحكومة في اضطهادها للمعارضين لسياستها. ثم ظهرت الدعوة إلى عقد البرلمان من تلقاء نفسه بحسب نص الدستور. فانعقد فعلا في نوفمبر ١٩٢٥ بفندق الكونتننتال. ثم شرعت الحكومة في التمهيد لانتخابات أخرى، ولكن جبهة مؤتلفة كانت قد تشكلت من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني، وقد رفضت الجبهة دخول الانتخابات إلا على أساس قانون الانتخاب الذي وضعه البرلمان الوفدي. وقد أذعنت الوزارة لهذا وتشكل مجلس النواب من جبهة مؤتلفة وتولى تشكيل الوزارة ثروت ثم عدلي. ورأس سعد زغلول مجلس النواب، واستمرت الوزارة المؤتلفة حتى يونيو ١٩٢٨ حيث وقع الانقلاب الدستوري الثاني.

١٤١ -الانقلاب الدستوري الثاني (محمد محمود – يونيـو :(١٩٢٩ أكتوبر – ١٩٢٨ ترك مصطفى النحاس رئاسـة مجلـس النـواب وتولى رئاسة الوزارة الائتلافيـة عقب رفض مشـروع ثروت – تشمبرلين مما أدى إلى استقالة ثروت. وبدأ التحالف بين السراي والأحـرار الدسـتوريين لفـض الائتلاف، فاستقالوا بالجملة من وزارة النحـاس ممـا جعل الملك يقيلها. ودعى محمد محمود إلى تشـكيل

الوزارة فأجل انعقاد البرلمان – وكانت أغلبيته وفديـة – شهرا، وقبل انتهاء الشهر كان قد استصدر مرسوما بحل البرلمان بمجلسيه وتعطيل المـواد التـي تكفـل استمرار الحياة الدستورية لمدة ثلاثة سـنوات قابلـة للتجديد.

وقد استنكرت جميع الأحزاب هذا الانقلاب، وحاول النواب الاجتماع من تلقاء أنفسهم في ٢٨ يوليو ١٩٢٨ – وهو نهاية شهر التأجيل – فعاملتهم الحكومة بعنف، واجتمعوا بدار آل التشريعي بشارع محمـد علـي، واحتجوا على تعطيل الدستور وقرروا اعتبار الحكومة غير شرعية.

واستمر محمد محمود يحكم بسياسة اليد الحديدية. فأعاد قانون المطبوعات القديم الـذي يجيـز تعطيـل الصحف وإلغاءها إداريا، وأهدر الحريـات الفرديـة، ومنع اجتماعات المعارضة، وحرم الموظفين والطلاب من العمل السياسي ومن إعطاء أنباء للصحف ودافـع عن سياسته بـأن النظـام البرلمـاني تحـول إلـى أوتوقراطية في ظل حكم الأغلبيـة. وعنـد إعـلان مشروع محمد محمود – هندرسون اشـترط الوفـد لإبداء الرأي فيه عودة الحياة الدستورية، فقدم محمـد محمود استقالته في أكتـوبر (تشـرين أول) ١٩٢٩، وخلفه عدلي يكن وأجريت

الانتخابات وعادت الحياة النيابية لتستمر لمدة سبعة أشهر فقط، حيث وقع الانقلاب الدستوري الثالث.

١٤٢ -الانقلاب الدستوري الثالث (صدقي – يونيه ١٩٣٠ – ديسمبر ١٩٣٥ :(بعد فشل مفاوضات النحاس – هندرسون، بدأت السراي في تدبير الدسائس لوزارته، مما دفعها إلى الاستقالة. وتولى إسماعيل صدقي رئاسة الوزارة، فألفها من عناصر مناوئة للدستور، وكان أول أعمالها تأجيل البرلمان شهرا ثم حله قبل انتهاء الشهر. وفي يوليو صدر مرسوم بفض الدورة البرلمانية على الرغم من أن البرلمان لم يكن قد اعتمد الميزانية. وجرت حوادث دموية بين الوزارة وخصومها، فأعلنت في أكتوبر – قبل بدء الدورة البرلمانية – إلغاء دستور ١٩٢٣ وأصدرت دستور ١٩٣٠ وقانون انتخاب جديد.

وجاء الدستور الجديد متضمنا لعديد من القواعد الرجعية، إذ كان غير قابل للتعديل مدى عشر سنوات، وقيد حق مجلس النواب في سحب الثقة من الحكومة. وأعطى سلطات مالية واسعة للحكومة في غيبة البرلمان، وزاد عدد الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أخماس، ونص على حق تعطيل الصحف. وحرم مجلس النواب حق اقتراح القوانين المالية. وأعطى الملك سلطات واسعة. وأجرى صدقي انتخابات – بحكم قانون الانتخابات المرفق بالدستور – فقاطعتها الأحزاب المؤتلفة، فألف حزب الشعب في نوفمبر ١٩٣٠، وأصدر جريدة باسمه، وبدأ يجمع له الأنصار بالتهديد والإغراء. وقد تعرض دستور ١٩٣٠ ،لتحديات عنيفة، فقد استقال عدد كبير من العمد والمشايخ ورفضوا الاشتراك في الانتخابات، مما جعل صدقي يصطدم معهم وينتهز فرصة الأزمة الاقتصادية في نزع ملكيتهم وفاء للديون العقارية. ورغم

هذا أجرى صدقي انتخابات يونيـه ١٩٣١ التي نجم عنها مجلس نواب مزيف من حزبه، واستقال صدقي في سبتمبر ١٩٣٣ ،وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيي، ولكن النظام ظل كما هو، وأقصى (صدقي) عن رئاسة حزب الشعب، وتولى عبد الفتاح يحيي هذا المنصب الذي ظل يشغله حتى استقال من رئاسة الوزارة عقب تدخل بريطانيا في مسألة تحديد الوصى على ولي العهد أثناء مرض الملك فؤاد، وخلفه توفيق نسيم في منصبه في نوفمبر ١٩٣٤ .وتهادن الوفد مع توفيق نسيم على أمل أن يعيد الدستور. ولكن الإنجليز كانوا يعارضون ذلك. واصطدمت الوزارة بـالطلاب في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ عقب نشر تصريح هـور وزير الخارجية الريطاني، الذي عارض فيـه عـودة الدستور وتشكلت جبهة جديدة طالبت بحـل القضـية الوطنية وقضية الدستور في نفس الوقـت. وتشـكلت هيئة للمفاوضة وقعت معاهدة ١٩٣٦ . ١٤٣ -عنايت (عبـد الحميـد): قصـة كفـاح – الأنكلـو المصرية، ص ٩٧ .

١٤٤ -خطبة سعد زغلول في ٢٠ سـبتمبر – مجموعـة خطب سعد زغلول باشا الحديثة، جمعها: محمود فؤاد – نشر يوسف البستاني، ١٩٢٤ .

١٤٥ -خطبة سـعد زغلـول فـي ١٦ إبريـل ١٩٢١– مجموعة خطب سعد زغلول باشا – مطبعـة مصـر (بدون تاريخ).

١٤٦ -ليس لهذه المحادثات محاضر رسمية فـي الكتـاب الأبيض المصري وقد أصدر ماكدونالد كتابا أبـيض عنها. ويقول (محمود سليمان غنـام) فـي كتابـه (المعاهدة البريطانية المصرية ودراستها من الوجهـة النظرية والعلمية) أنه علم أن لها ثلاثة محاضر كتبها سعد زغلول ضمن مذكراته.

١٤٧ -الرافعي (عبد الرحمن): في أعقاب الثورة المصرية – جـ١ ،ط ١ ،ص ٢٧٦ .

١٤٨ -رسالة تشمبرلين إلى ثروت باشا في ٦ نوفمبر ١٩٢٨ – الكتاب الأبيض، ص ٢٨٤ .

١٤٩ -هيكل (د. محمد حسين): مذكرات في السياسة المصرية – جـ١ ،ط ١ ص ٣٩٤ .

١٥٠ -مفاوضات زغلول – ماكدونالد: هي أول مفاوضات تجري بعد تصريح فبراير ١٩٢٢ الذي أعلن استقلال مصر اسميا، وكان من نتيجته تشكيل لجنة لوضع الدستور وإعلانه، وإجراء انتخابات نيابية بعد ثورة ١٩١٩ ،وأتت بأغلبية وفدية ساحقة، وقد تولى سعد زغلول تشكيل الوزارة في فترة قريبة من تشكيل (ماكدونالد) – زعيم حزب العمال الإنجليزي – لوزارة عمالية بعد سقوط وزارة المحافظين، وقد استبشر سعد زغلول بهذا لأنه كان يعتبر نفسه صديقا للمستر رامزي ماكدونالد ولحزب العمال، كما أن الحزب كان قد استدعى في سبتمبر (أيلول) ١٩٢١ بعثة من نواب حزب العمال البريطاني برئاسة مستر سوان لتتعرف على مطالب الشعب المصري، وكانت تصريحات تلك البعثة وما كتبته الديلي هيرالد – صحيفة حزب العمال – تنبئ بأن حزب العمال البريطاني سيستجيب للمطالب المصرية.

وفي سبتمبر ١٩٢٤ سافر سعد زغلول إلى لندن لمفاوضة ماكدونالد. ولم تستغرق المفاوضة سوى ثلاث جلسات. إذ طلب سعد أن تتنازل بريطانيا بلا قيد

ولا شرط أن كل ما تدعيه من حقوق على مصر. ولم يقبل ماكدونالد بالطبع هذه المطالب.

١٥١ -خطبة سعد زغلول في ٢٠ / ٩ / ١٩٢٣ .

١٥٢ -المصدر نفسه.

١٥٣ -خطبة سعد زغلول في ٢٠ / ٩ / ١٩٢٣ .وكان يرد بها على البرنامج التفصيلي الذي أعلنه حزب الأحرار الدستوريين، وأغفل – رغم تفاصيله الكثيرة – المطالبة بالجلاء.

١٥٤ -بيريز (الينور) الاستعمار البريطاني في مصر – ترجمة رشدي صالح، ص ٤٨ .

١٥٥ -راجع تفصيلات علاقة الوفد بالطبقة العاملة في دراسة د. أنيس: المجتمع المصري من الإقطاع إلى الاشتراكية – مجلة الكاتب القاهرة ١٩٦٥ .راجع أيضا مقالة الهام: حزب العمال البريطاني والوفد المصري – مجلة الهلال ١٩٦٦ .

١٥٦ -حسن (د. عبد الرزاق): التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين الحربين – محاضرات المعهد العالي للدراسات الاشتراكية – نشرة محدودة – القاهرة ١٩٦٦ .

١٥٧ -راجع في هذا الصدد مذكرات الشيخ الأحمدي الظواهري: شيخ الجامع الأزهر، نشرها ابنه د. فخر الدين الظواهري (١٩٤٥ (بعنوان: السياسة والأزهر.

١٥٨ -اليوسف (فاطمة): ذكريات – دار روز اليوسف .١٩٥٤

١٥٩ -مفاوضات ثروت – تشمبرلين: عقب مقتل السردار وقع الانقلاب الدستوري الأول، وتولى زيور رئاسة الوزارة، فحل البرلمان ورفع شعار إنقاذ ما يمكن إنقاذه ليستجيب بمقتضاه لكل المطالب البريطانية. وأجرت الوزارة انتخابات

حاولت إقصاء الوفد عنها، فلما تبين أن أغلبية مجلس النـواب وفدية حلت البرلمان للمرة الثانية في نفس يوم انعقاده.

وتكتلت الأحزاب في جبهة مؤتلفـة تطالـب بإعـادة الدستور والبرلمان، فأجريت انتخابات في مايو (آيار) ١٩٢٦ ،على أساس ائتلاف بـين الوفـد والأحـرار الدستوريين والحزب الوطني، فاستقالت وزارة زيور وألف عدلي يكن الوزارة، ثم استقال ليخلفـه عبـد الخالق ثروت، واحتفظ سعد زغلول برئاسة مجلـس النواب. وفي يوليو (تموز) ١٩٢٧ ،صحب ثـروت الملك فؤاد إلى لندن في رحلة بدأ أثناءها اتصـالات بالمستر أوستن تشمبرلين للمفاوضة حـول القضـبة المصرية. وتوفي سعد زغلول أثنـاء المفاوضـات، وتولى مصطفى النحـاس رئاسـة الوفـد. وكانـت مفاوضات ثروت – تشمبرلين) ثنائية، قبـل ثـروت أثناءها ما عرضه عليه تشمسرلين مـن مقترحـات، ولكن الوفد رفض تلك المقترحات، وعلى أثـر هـذا استقال ثروت وتولى مصـطفى النحـاس رئاسـة الوزارة الائتلافية.

١٦٠ -مفاوضات محمد محمود – هندرسون. تولى محمد محمود – وكيل ثـم رئـيس حـزب الأحرار الدستوريين – رئاسة الـوزارة فـي يونيـو ١٩٢٨ على أنقاض الائتلاف الحزبي الذي كان قائمـا منذ مايو ١٩٢٦ .وقد سعى الأحرار الدسـتوريين – جيروند الرجوازية المصرية – إلى تحطيم الائـتلاف، فاستقالوا بالجملة من وزارة النحاس، ودعي محمـد محمود لتأليف الوزارة، فأعلن إيقاف الدستور لمـدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وحل البرلمان الائتلافـي، وحكم البلاد بيد من حديد، على حد تعبيره. وفي مايو ١٩٢٩ تولى حزب العمال الحكم في بريطانيا، وجرت مفاوضات بين هندرسون وزير الخارجية البريطانية ومحمد محمود،

وأسفرت عن مشروع معاهدة أقرت بقاء القوات البريطانية في مصر، ولكن فـي منطقـة قريبة من قناة السويس، وكان بينها وبـين مشـروع ثروت – تشمبرلين بعـض المشـابهات، واشـترط هندرسون أن تناقش مقترحاته بواسطة حكومة نيابية تمثل الشعب المصري، وعلى أثر هذا، استقال محمد محمود وسقط الانقلاب الدسـتوري الثـاني، وألـف عدلي يكن وزارة انتقالية أجرت انتخابـات أسـفرت عن أغلبية وفدية، وشكل مصطفى النحاس وزارتـه الثانية.

١٦١ -مفاوضات النحاس – هندرسون: بدأت المفاوضات بين النحاس وهندرسون عقـب سقوط الانقلاب الدستوري الثاني، وكان هندرسـون يأمل في أن تقبل مصر المقترحات التي عرضها على محمد محمود باعتبارها أقصى ما يمكـن أن تقدمـه بريطانيا من تنازلات في المسألة المصـرية، ولكـن الجانب المصري في المفاوضات أصر على أن قبول محمد محمود لمقترحات هندرسـون كمـا هـي لا

يلزمه، لأن الأحرار الدستوريين لا يمثلون الشـعب المصري، كما أن وزارتهم انقلابية. وتعتبر هذه المفاوضات مـن أكثـر المفاوضـات المصرية البريطانية تعرضا للأزمات، إذ تمسك كـل طرف فيها بوجهة نظره لفترة طويلة، ثم بـدأ الوفـد يتنازل عن بعض طلباته، ويـولي أهميـة لصياغة الفقرات وغيرها من الأمور الشكلية. وكـادت هـذه المفاوضات تنجح لولا عدم الاتفاق بين الطرفين على موضوع السودان، مما أدى إلى قطعها. وبعد عـودة النحاس من لندن أدلى بتصـريحه المشـهور: لقـد خسرنا المعاهدة وكسبنا صـداقة الإنجليـز. وبفشـل الوفد في توقيع المعاهدة اتجهت القوى الرجعية نحـو أحداث انقلاب جديد، وتحالفـت السـراي والأحـرار الدستوريين ودار المندوب السامي في افتعال

الأزمات التي انتهت باستقالة وزارة النحاس وتولى إسماعيل صدقي الوزارة، حيـث تـم فـي عهـده الانقـلاب الدستوري الثالث.

١٦٢ -خطبة سعد زغلول في ٢٥ / ١ / ١٩٢٤ .

١٦٣ -لاندز (دافيد) بنوك وباشوات – ترجمـة: د. عبـدالعظيم أنيس – دار المعارف – القـاهرة ١٩٦٦ ،ص٨٦.

١٦٤ -نجيب مخلوف: نوبار باشا وما تم على يديـه – ص .٦٢ / ٦١

١٦٥ -المصدر نفسه، ص ١٢٥ .

١٦٦ -الرافعي (عبد الرحمن): عصر إسماعيل – حـ ٢، دار النهضة المصرية – ص ٢٦٤ .

١٦٧ -حسن (د. عبد الرازق): المصدر السابق.

١٦٨ -البنك الأهلي المصري: للبنك الأهلي المصري بـين .١٩٤٨ – ١٨٩٨

١٦٩ -من المؤسف حقا أن كل الدراسات التي تدرس فـي الجامعات المصرية لم تنتبه لهذا المنزلق. راجع على سبيل المثال كتب التاريخ المصري الاقتصادي التـي ألفها د. لهيطة، ود. أمين عفيفي.

١٧٠ -عريان (مليكه): مركز مصر الاقتصادي – المكتبـة السلفية ١٩٣٤ .

١٧١ -توزيع الصادرات المصرية جغرافيا – بيان إحصائي – نشرة البنك الأهلي المصري – ١٩٦٤ .

١٧٢ -عريان (مليكه): المصدر نفسه.

١٧٣ -عبـد الله (د. مصـطفى عفيفـي): تـاريخ مصـر الاقتصادي – حـ ٢ – المطبعة الأميريـة بالقـاهرة .١٢٣ – ١١٤ ص، ١٩٤٧

١٧٤ -نحاس (د. يوسف): سياسة إنجلترا القطنيـة خـلال الحرب الأولى – ضمن كتابه الهام: جهـود النقابـة العامة للزراعة في ٣٠ عاما – دار النيل للطباعـة – القاهرة ١٩٥٢ .

١٧٥ -خانكي (عزيز) شؤون مصرية – ط ٢ – المطبعـة العصرية – القاهرة.

١٧٦ -آدم (جولييت): إنجلترا في مصر – ترجمـة علـي فهمي كامل – حــ ١ ،ص ٩٨ – مطبعـة الـدفاع الوطني – القاهرة ١٩٢٥ .

١٧٧ -خانكي (عزيز): المصدر نفسه، ص ٨٣ .ويلاحـظ أن المنتج الصغير كان يبيع أقطانـه لتجـار القطـن الصغار وأغلبهم أجانب، مما يزيد من تعرضه لأعمال السمسرة ويجعله يبيع قطنه بأبخس الأثمان.

١٧٨ -البنك الأهلي المصـري: البنـك الأهلـي ١٨٩٨–.١٩٤٨

١٧٩ -خانكي (عزيز): المصدر نفسه، ص ٨٤ .

١٨٠ -المصدر نفسه (ص ٨٥ .(ويلاحظ أن عزيز خانكي كان محاميا من كبـار مـلاك الأراضـي المهتمـين باستصلاحها.

١٨١ -بيرنز (الينور): مرجع سابق، ص ٢٨ .

١٨٢ -راجع تقرير ملنر في الكتاب الأبيض المصري.

١٨٣ -راجع: لهيطة (محمد فهمي) – تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، والبراوي (د. راشد)، وعليش (محمد حمزة): التطور الاقتصادي في مصر الحديثة. الرافعي (عبد الرحمن) وصالح (رشدي): كرومر في مصر.

وتقارير كتشنر إلى حكومته عامي ١٩١٢ و١٩١٣ .

١٨٤ -ثورة المهدي:

السيد محمد أحمد المهدي (١٨٨٤ – ١٨٨٥ (ينتمي إلى قبيلة من الأشراف نزحت إلى السودان حيث عمل والده نجار سفن. مال إلى التصوف وتلقى تعاليم المتصوفة على يد بعض فرقهم، ثم بدأ ينشر دعوته الدينية مطالبا بالعودة إلى جوهر الإسلام الصحيح، ومعلنا أنه المهدي المنتظر. وبدأ عقب بعض الاصطدامات مع حاكم السودان المصري ينشر الكراهية للأجانب على أساس ديني، مما جعله يصطدم بهم اصطدامات دموية. انتشرته دعوته عقب انضمام تجار الرقيق إليه وتأييدهم له بالمال والإتباع والسلاح. إذ كانوا ينقمون على الحكومة بسبب منعها لتجارة الرقيق. كذلك شجع كبار التجار الثورة بتمويلها ودعمها بسبب احتكار الحكومة السودانية لتجارة العاج الذي كان يمثل مصدرا هاما لربحهم. وكان أتباع المهدي يسمون الدراويش، ولهم ملابس خاصة بهم. قاد للمهدي جيوشه صديقه عبد الله التعايشي (١٨٤٦ – ١٨٩٩ (الذي خلفه في زعامة الدعوة واستكمال محاربة الجيوش المصرية والبريطانية. وقد استطاع التعايشي محاصرة الخرطوم، وكانت تضم دواوين الحكومة، ويقيم بها التجار المصريون والجاليات الأجنبية، ثم فتحها وأقام دولة في المدينة المحررة،

استمرت حوالي ١٤ عاما، ولكن الاعتداءات المتوالية حرمتها نعمة الاستقرار. حتى قررت بريطانيا ومصر غزو السودان في عـام ١٨٨٩ حيث قتل التعايشي.

١٨٥ -اتفاقيتا السودان ١٨٩٩ : عقب الاحتلال الإنجليزي لمصر (١٨٨١)،كانـت وحدات من الجيش المصري ما تزال تقاتل الثوار في السودان، وبدأت إنجلترا تتدخل في السودان الذي كان حتى ذلك الوقت تحت الحكم المصري، فأوفدت أحـد ضباطها لدراسة الحالة هناك، وبنخاء على دراسته بدء في تعيين قواد بريطانيين لمساندة الجـيش المصـري المحارب في السودان. وهزمت هذه الجيوش هـزائم منكرة. فأشارت إنجلترا بضرورة انسـحاب الجـيش المصري في ديسمبر ١٨٨٢ .

واعترض شريف باشا رئيس الوزراء على ذلك. وأشارت مذكرة وزير الخارجية البريطانيـة إلـى أن بريطانيا مسؤولة سياسيا عن مصر ومن الضـروري أن يتخلى عن وظيفته كل وزير ومدير لا يسير وفقـا لهذه السياسة. واستقال شريف، وأعقبه نوبار الـذي قبل إخلاء السودان. وسقطت الخرطوم في يد الثـوار في يناير ١٨٨٥ .وظلت السودان دولة تحـت حكـم التعايشي خليفة المهدي، حتى أعيد غزوهـا بجيـوش مشتركة بين مصر وإنجلترا، وبمقتضى اتفاقية ينـاير ١٨٨٩ التي وقعها كرومر وبطرس غالي. وحددت المعاهدة السودان جغرافيا بالأراضي التي كانت تحت الحكم المصري قبل ثورة المهدي، والأراضي التي قد تفتح مستقبلا بجهد مشـترك، علـى أن يرفـع علـم الدولتين عليها، ويتولى الرئاسة حـاكم يعـين بـأمر خديوي مصر بناء على طلب إنجلتـرا ويكـون لـه السلطة التشريعية – ما عدا منح الامتيازات الأجنبية – بدون أن تسري القوانين المصرية علـى السـودان. وأعفت الاتفاقيـة الواردات المصـرية للسـودان

من الضرائب، واحتفظت لحكومة بريطانيا بحق تعيين القناصل ووكلائهم، وحرم بيع الرقيق. وفي يوليو ١٨٨٩ وقعت الاتفاقية الثانية، وهي تعديل لإحدى مواد الاتفاقية الأولى التي كانت تستثنى منطقة سواكن من شروط الاتفاقية، وتضعها تحت الحكم المصري، وبموجب الاتفاقية الثانية ألغي هذا الاستثناء.

للمؤلف

١ -الثورة العرابية (نفذ)

المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ١٩٧٤ .

٢ -حكايات من مصر (نفذ)

(المجموعة الأولى) دار الوطن العربي – بيروت.١٩٧٤

٣ -الأخوان المسلمون: مأساة الماضي ومشكلة المستقبل.

دراسة ضمن ترجمة كتاب ريتشارد ميتشل: الأخوان

المسلمون – مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٧٧ .

٤ -محاكمة ثورة ١٩١٩ – الجزء الأول – النص الكامل لمحاكمة فؤاد.

سراج الدين باشا أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣– مع دراسة وتعليقات للمؤلف مكتبة مدبولي – القاهرة.١٩٨٠

٥ -البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة.

الطبعة الأولى – دار بن خلدون – بيروت ١٩٧٩–

الطبعة الثانية – القاهرة ١٩٨٠ .

٦ -مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا (رواية سياسية) الطبعة الأولى – ١٩٧٩ .

تحت الطبع:

٧ -حكايات من مصر (المجموعة الثانية – هوامش المقريزي).

٨ -حكايات من مصر (المجموعة الثالثة – هوامش المقريزي).

٩ -طلقات لا تطيش على جبهة الفكر (الصراع بين اليمين واليسار في الثقافة المصرية).

١٠ -مذكرات عرابي باشا وأوراقه (الجزء الأول من المذكرات).

١١ -مذكرات عرابي باشا وأوراقه (الجزء الثاني من المذكرات).

١٢ -مذكرات عرابي باشا وأوراقه (الأحاديث والمقالات والرسائل).

١٣ -أسطورة فرج الله الحلو (وثائق التحقيق في قضية تعذيبه واغتياله).

١٤ -عبد الرحمن الجبرتي: الانتلجنسيا المصرية في عصر القومية.

١٥ -اغتيال مصطفى خميس (الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكريتاريا).

١٦ -أفيون وبنادق (ظاهرة العنف الجنائي والسياسي في مصر).

١٧ -الصحافة المصرية في محكمة الديمقراطية.

١٨ -وثائق الحركة الشيوعية المصرية (دراسة ووثائق).

١٩ -مستقبل الديمقراطية في مصر.

٢٠ -أفكار شكري مصطفى الحقيقية – دراسة لتيار التكفير والهجرة – مع أول نص ينشر لأفكار الجماعة.

٢١ -البرنسية والأفندي (حكايات من مصر).